الدفاع الوطني اللبناني

LEBANESE NATIONAL DEFENSE

الهجمات السيبرانية من منظور القانون الدولي الإنساني

حق التظاهر حرية الرأي والتجمع السلمي ثقافة السلمية بين الواقع والقانون

مجلة
الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENCE

العدد مئة وأربعة عشر – تشرين الأول ٢٠٢٠

لبنان الكبير

يحفل تاريخ لبنان بالمناسبات الوطنية التي ينبغي العودة إليها، لاستقاء الدروس والعبر من أفعال رجالٍ كبارٍ، عاشت فكرة هذا الوطن في نفوسهم حلمًا وغايةً قبل أن تتجسد على أرض الواقع بسنوات طويلة.

قَبْل نحو مئة عام، التقتْ تطلّعاتُ مجموعةٍ كبيرةٍ من الزعماء السياسيّين والروحيّين والمفكّرين، في انعكاسٍ صادقٍ لعواطف آلاف اللبنانيّين من مختلف الطوائف، وتوحّدتْ جهودهم سعيًا إلى تحقيق الاعتراف ببلدهم من قبل دول المنطقة والعالم، فأخذوا يجولون العواصم والمحافل الدوليّة، ومِن أبرزها مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩، مرفوعي الرأس ينادون باستقلال موطنهم، واضعين مصلحته نصب أعينهم، ولا شيء غير ذلك.

وفي الأول من أيلول عام ١٩٢٠ أعلِنتْ دولة لبنان الكبير وعاصمتها بيروت، بما تتضمنه من فكرٍ وتاريخٍ وحضارةٍ تعود إلى آلاف السنين. غير أنّ ذلك الإعلان لم يكن سوى بداية الطريق نحو الاستقلال. وقد ظلّ اللبنانيّون على قدر المسؤوليّة، فلم يتوانوا عن إكمال ما بدؤوه، وواظبوا باندفاعٍ قلَّ نظيره لنَيل الحريّة الكاملة. حريّةٌ عمادُها الوحدة الوطنيّة بين مختلف الشرائح، التي شكّلتْ السند الحقيقيّ للاستقلال الناجز في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٤٣.

حين ترتسم أمامنا تلك المحطات التاريخيّة، نرى أنّ قيامة الوطن واستمراره تكون بعاملَين هما القيادة المخلصة الشجاعة، والشعب المتّحد المفتخر بأصله، الثابت بانتمائه. ويغدو هذان العاملان شديدَي الأهمّية في المرحلة الراهنة، إذ تتعدَّد الأزمات والأخطار التي تهدّد وطننا على أكثر من صعيد. لكنّ الأمل حيٌّ دون شكّ، ومَن ينظرْ إلى سيرة أجدادنا يجدْ أنهم واجهوا ظروفًا لا تقلّ خطورة عمّا نشهده اليوم، فلم يستكينوا لليأس، بل تمسّكوا بأرضهم وتراثهم حتى عبرت العواصف وبقيَ أرز لبنان شامخًا أبيًّا.

هذه صورةٌ من صور تاريخنا المشرّف، وعِبرةٌ من عِبَر لبنان الكبير، وكما نقرأ تلك الأحداث بفخرٍ واعتزاز، علينا أن نعمل ونضحي كي ينظر أولادنا وأحفادنا بالطريقة نفسها إلى ما صنعناه وهم يقرؤون تاريخ بلادهم.

العميد علي قانصو
مدير التوجيه

الهيئة الإستشارية

أ.د. عدنان الأمين	أ.د. عصام مبارك	أ.د. نسيم الخوري
أ.د. طارق مجذوب	العميد (ر.م.) نزار عبد القادر	أ.د. ملحم نجم

رئيس التحرير: أ.د. عصام مبارك

سكرتيرة التحرير: الرقيب كرستينا عباس

تدقيق لغوي: ميراي شاهين دغمان

إخراج وتنفيذ: غدير صبح الطفيلي
الرقيب كريستل عيد

شروط النشر

١- «الدفاع الوطني اللبناني» مجلة فصلية تعنى بالأبحاث والدراسات الفكرية والعسكرية، وسائر النشاطات الثقافية ذات الاختصاص.

٢- تشترط المجلة في الأعمال الواردة عليها ألا تكون قد نشرت سابقًا أو مقدمة للنشر في مطبوعات أخرى.

٣- تشترط المجلة في الأعمال المقدمة إليها، الأصالة والابتكار ومراعاة الأصول العلمية المعهودة، خصوصًا ما يتعلق منها بالإحالات والتوثيق وذكر المصادر والمراجع. كما نتمنى على الكاتب أن يُرفق عمله ببيان سيرة.c.v (التخصّص، الدرجة العلمية، المؤلفات، الخ.) وبملخص لمقاله المرسل بالإنكليزية أو بالفرنسية.

٤- المجلة محكّمة وتحيل الأعمال المقدمة إليها قبل نشرها على لجنة من ذوي الاختصاص تقرر مدى صلاحية هذه الأعمال للنشر.

٥- تُعلِم المجلة الكاتب خلال شهرين من تسلمها عمله ما إذا كان مقرَّرًا للنشر، محتفظة بخيار إدراجه في العدد الذي تراه مناسبًا. كما تحتفظ المجلة بحقها في أن تقترح على الكاتب إجراء أي تعديلات في النص تزكيها هيئة التحكيم.

٦- تتوقع المجلة في الكتابات المرسلة أن تكون مطبوعة أو مكتوبة بواسطة Microsoft Word وأن يكون حجم المقال ما بين ٦٠٠٠ و٦٥٠٠ كلمة.

٧- تعتبر «الدفاع الوطني اللبناني» جميع ما يُنشر فيها ناطقًا باسم أصحابه، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو قيادة الجيش.

٨- تحتفظ المجلة بجميع حقوق النشر والتوزيع، ولا يجوز الإقتباس من المواد المنشورة كليًا أو جزئيًا إلّا بإذن منها.

• الأبحاث المنشورة في أعداد «الدفاع الوطني اللبناني» متيسرة على موقع: www.lebanesearmy.gov.lb www.lebarmy.gov.lb

عنوان المجلة	:	قيادة الجيش اللبناني، مديرية التوجيه، اليرزة، لبنان، هاتف: ١٧٠١
العنوان الالكتروني	:	tawjih@lebarmy.gov.lb & tawjih@lebanesearmy.gov.lb
السعر	:	٥٠٠٠ ليرة لبنانية.
الاشتراك السنوي	:	في لبنان: ١٠٠،٠٠٠ ليرة لبنانية. *
		في الخارج: ١٥٠ دولارًا أميركيًا. *
الاعلانات والاشتراكات	:	مجلة «الدفاع الوطني اللبناني».
التوزيع	:	شركة ناشرون لتوزيع الصحف والمطبوعات ش.م.م.

* بدل الإشتراك السنوي يتضمّن الرسوم البريدية

المحتويـات

العدد مئة وأربعة عشر – تشرين الأول ٢٠٢٠

الهجمات السيبرانية من منظور القانون الدولي الإنساني

الرائد حسن فياض ٣٤-٥

حق التظاهر حرية الرأي والتجمع السلمي ثقافة السلمية بين الواقع والقانون

د. منال سويد ٦١-٣٥

ملخصات ..... ٦٢ – ٦٤

الهجمات السيبرانية من منظور القانون الدولي الإنساني

الرائد حسن فياض *

المقدمة

لقد كان للحرب نصيبها الوافر من التطور التكنولوجي، إذ شهد العالم نوعًا جديدًا من سباق التسلح، الذي تحوّل إلى عنوان في العلاقات الدولية، ومقياس يقاس به توازن الردع بين الدول. لم يعد سباق التسلح اصطلاحًا عسكريًا يقوم على تكديس الطائرات أو المدافع أو الدبابات أو أسلحة الدمار الشامل فقط، بل يقوم على استحداث برامج إلكترونية مُعدة لأغراضٍ عسكرية وتطويرها تُعرف اختصارًا بالسايبر Cyber.

*ضابط في الجيش اللبناني

وقد انبثقت عن سباق التسلح نزاعات مسلحة دولية أو غير دولية كثيرة، ويرعاها القانون الدولي الإنساني، الذي صُمّم للتعامل مع أشخاص القانون الدولي التقليديين وغير التقليديين التي تستخدم وسائل وأساليب قتال تقليدية. كما أنه يجمع بين فكرتَين مختلفتَين في طبيعتهما، إحداهما

قانونية والثانية أخلاقية لا سيما الإنسانية التي وجدت طريقها في هذا القانون. يتكون القانون المذكور من الأحكام القانونية الدولية كافة، سواء في التشريعات أو القوانين العامة التي تكفل احترام الفرد وتعزز رفاهه، ويهدف بدوره إلى وضع قواعد منظمة للعمليات العسكرية، وتخفيف الأضرار الناجمة عنها إلى أقصى حد تتيحه الضرورات العسكرية، من خلال تحديد حقوق المتحاربين في إدارة العمليات وتقييد اختيار وسائل القتال وأساليبها الواردة في اتفاقيات لاهاي. كما يستهدف قانون جنيف، المتجسد في اتفاقيات جنيف الأربعة لعام ١٩٤٩ وبروتوكولَيها لعام ١٩٧٧، حماية العسكريين العاجزين عن القتال، والأشخاص الذين لا يشتركون في العمليات الحربية.

شهد العالم عدة أجيال من الحروب لغاية تاريخه، ولكل جيل سماته من حيث أنواع الأسلحة المستخدمة، وطبيعة الخطط والتكتيكات والاستراتيجيات، وميادين المعارك وغيرها، بدءًا من الجيل الأول الذي كان يعتمد على حشد الجيوش واستخدام الأسلحة والمدافع البدائية، مرورًا بالجيل الثاني الذي يعتمد على القوة النارية من خلال حشد أكبر عدد من الجنود واستخدام المدرعات والأسلحة الآلية. ظهر الجيل الثالث من الحروب إبان الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩–١٩٤٥)، إذ تميّز بالتطوّر الكبير للمدرعات والاعتماد على القوات الجوية وسرعة الحركة والمفاجأة. أما الجيل الرابع من الحروب، فيقوم على ضرب العدو من الداخل من خلال عمليات التمرد والتشجيع على الحروب الأهلية والطائفية، ليصبح المجتمع هو السلاح المستخدم لتدمير نفسه، إلى أن وصلنا إلى الجيلَين الخامس والسادس اللذين يجمعان بين الوسائل والأساليب التقليدية وغير التقليدية كحروب المعلومات والحروب السيبرانية وغيرها[١].

١- مقال للدكتور أحمد علو، موقع الجيش اللبناني، مجلة الجيش، آذار ٢٠١٩، العدد ٤٠٥، ٢٠٢٠/٨/٥.

تتحول الهجمات السيبرانية بشكلٍ سريع إلى نموذج جديد من الحرب الحديثة، ظهرت علنًا لأول مرة في النزاع المسلح الدولي لعام ٢٠٠٨ بين جورجيا وروسيا، كما استُخدمت في النزاع المسلح الدولي بين روسيا وأوكرانيا[٢]، وأيضًا في أثناء النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية في أفغانستان والعراق وليبيا وسوريا.

فالاستعمال المتزايد للهجمات السيبرانية في النزاعات المسلحة التي وقعت في السنوات العشرة الأخيرة، وفي ضوء معطيات مؤكدة بأن تهديدًا ستتسبب به هذه الهجمات على صعيد السلم والأمن الدوليَين، وبمستوى لا يقل جسامة عن أخطر التهديدات المعروفة دوليًا، طرح تحديات على مختلف الصعد ومنها القانونية، وبالتالي شكّل تحديًا لبعض أحكام القانون الدولي العام عمومًا والقانون الدولي الإنساني خصوصًا.

فاللجوء المتزايد للدول في استخدام الفضاء الإلكتروني لشن هجمات سيبرانية في أثناء النزاعات المسلحة، يطرح الإشكالية الأساسية حول كيفية التعامل مع الهجمات السيبرانية من منظور القانون الدولي الإنساني. إن الإشكالية القانونية التي يثيرها هذا النوع الجديد من الحروب تتلخص في الإجابة عن عدة أسئلة منها ما يتعلق بتحديد مفهوم الهجمات السيبرانية الذي سوف نتطرق إليه في المطلب الأول، والطبيعة القانونية للهجمات السيبرانية في القانون الدولي الإنساني ومدى إمكانية تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني ومبادئه على هذا النوع الجديد من الحروب في المطلب الثاني.

المطلب الأول: مفهوم الهجمات السيبرانية

تختلف الحرب السيبرانية عن الحرب التقليدية، إذ تنطوي الأخيرة على استخدام الجيوش النظامية مع إعلان مسبق للحرب وميدان قتال محدد،

٢- Schmitt, Michael N., The Law of Cyber Warfare: Quo Vadis? (September 4, 2013). 25 Stanford Law & Policy Review, p 270, (Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=2320755).

بينما تكون الأولى غامضة وغير محددة الأهداف كونها تتحرك عبر شبكة المعلومات الإلكترونية[٣].

ومن أجل الوقوف على مفهوم الهجمات السيبرانية، سنتطرق أولًا إلى تعريفها لغويًا، ثم إلى مصدر كلمة السيبرانية اصطلاحًا في ضوء الاجتهادات الفقهية والممارسات الدولية.

أول من أطلق هذه التسمية عالم الرياضيات نوربرت وينر Norbert Weiner في العام ١٩٤٨، في أثناء دراسته لموضوع القيادة والسيطرة والاتصال في عالم الحيوان، فضلًا عن حقل الهندسة الميكانيكية. ترجع السيبرانية إلى المصطلح اللاتيني kybernetes، ويعني القيادة أو التحكم عن بُعد[٤]. وقد ورد هذا المصطلح في قاموس المورد إذ يعرّفها بالقول: السيبرانية هي علم الضبط ومصدرها، وهو مصدر يتطابق مع مفهوم الهجمات السيبرانية، أي ضبط الأشياء عن بُعد والسيطرة عليها[٥]. وهي عملية انتقال أوامر شفهية أو غير مرئية إلى حقيقة واقعة مادية.

أما من حيث المعنى الاصطلاحي للهجمات السيبرانية: فهي مجموعة من الأنشطة الإلكترونية التي تتخذ من طرف سواء أكان تابعًا لدولةٍ أم يعمل لحسابها بصورةٍ مستقلة عنها في الدولة (أ)، ضد نُظم إلكترونية تابعة لطرف (ب) في دولة أخرى، يُراد منها التغلغل إلى تلك النُظم بهدف السيطرة على قوّتها الإلكترونية ومن ثم التحكم بها عن بُعد، لأجل إحداث أكبر قدر ممكن من الأضرار.

ووفق دليل تالين المطبّق على الحرب السيبرانية في العام ٢٠١٣، الذي أعدّته مجموعة من الخبراء في القانون الدولي الإنساني أبرزهم الأستاذ

٣- Philip Levitz, The law of cyber attack, 2012, vol.37, issue 4,p 890

٤- أحمد عبيس الفتلاوي، الهجمات السيبرانية: مفهومها والمسؤولية الدولية الناشئة عنها في ضوء التنظيم الدولي المعاصر، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، جامعة بابل – كلية القانون العدد الرابع، السنة الثامنة، ٢٠١٦، ص ٦١٤.

٥- منير البعلبكي، «المورد: قاموس إنكليزي-عربي»، دار العلم للملايين، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٢٤٣.

مايكل شيمت بالتعاون مع حلف شمال الأطلسي، وبدعمٍ من فريق مؤلف من خبراء السيبرانية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر والقيادة السيبرانية الأميركية الذين شاركوا في المداولات كافة، عرّف الهجمات السيبرانية بأنها: «عمليات سيبرانية، سواء أكانت هجومية أم دفاعية، والتي يهدف من خلالها بصورةٍ معقولة التسبب بالإصابة أو وفاة الأشخاص أو الأضرار أو تدمير الأعيان الأهداف». ووفق هذا التعريف الوارد في الدليل المذكور أعلاه، فقد اتفق معظم الفقهاء القانونيين على أنه قد يتحقق الضرر أيضًا بتوقف أحد الأعيان عن العمل، علاوة على الضرر المادي، وليس من المهم كيف يحدث ذلك.

كما عرّفها مايكل شميت على أنها: «مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة للهجوم على نُظم المعلومات المعادية بهدف التأثير والإضرار بها، وفي الوقت نفسه للدفاع عن نُظم المعلومات الخاصة بالدولة المهاجمة»[٦].

واستنادًا إلى التعاريف السابقة، هناك ثلاثة معايير مجتمعة تشكل نواة معيار الضرر:

١- أضرار واسعة النطاق.

٢- أن تكون طويلة الأمد أي آثارها تستغرق فترة زمنية.

٣- أن تكون بغرضٍ، أي عملية استخدام هذا السلاح أو هذه الوسيلة من أجل أن يكون واسع النطاق وطويل الأمد.

تتميز الهجمات السيبرانية بأنها تتم بواسطة شخص أو أكثر باستخدام جهاز كمبيوتر مزوّد بعددٍ كبير من الفيروسات، ويتم إرسالها إلى الهدف المراد إلحاق الضرر به، ويمكن أن يكون الضرر ماديًا أو معنويًا. وعليه، فإن الهجمات السيبرانية ليست سلاحًا تقليديًا، ولا ترقى لأن تكون سلاح

٦- Michael N Schmitt, computer network attack and the use of force in international law: Thoughts on a normative framework,Columbia journal of transnational law, 1998-1999, p890.

دمار شامل وذلك نظرًا للأضرار الناتجة عنها. ونظرًا لأهميتها في النزاعات المسلحة، والأضرار المتوقعة من جرائها، عُقدت مباحثات بين أميركا وروسيا لوضع قيود لاستخدام هذا النوع من الأسلحة، إذ نادت أميركا بتقييده، بينما كانت روسيا مع حظره، وبالنهاية لم يتم التوصل إلى قواعد مشتركة.

أما من منظور القانون الدولي الإنساني فتثير الهجمات السيبرانية التساؤل الآتي: «هل هي وسيلة أم أسلوب قتال؟».

قبل شرح الهجمات السيبرانية، لا بد من الإضاءة على معنى الهجوم في العمليات السيبرانية إذا استُخدمت لأغراضٍ عسكرية. عرّف البروتوكول الإضافي الأول لعام ١٩٧٧ الملحق باتفاقيات جنيف الأربعة لعام ١٩٤٩ في الفقرة ١ من المادة ٤٩ بأن: «الهجوم هو أعمال العنف الهجومية أو الدفاعية ضد الخصم».

لقد كان هذا التعريف كافيًا في عصر كانت فيه الهجمات تُنفّذ بالوسائل التقليدية، لأن هذه الوسائل عنيفة بطبيعتها. أما العمليات السيبرانية معقّدة كونها تفي بالغاية العسكرية المطلوبة من دون التسبب بآثارٍ مدمرة أو ضارة أحيانًا.

بعد نقاش طويل في تعريف الهجوم في سياق العمليات السيبرانية، انقسم خبراء القانون الدولي الإنساني بين مؤيد لنهجٍ يقصر نطاق الهجمات على العمليات العسكرية التي تؤدي إلى أضرار وإصابة[٧]، إذ يركّز هؤلاء على المعنى الواضح للنص، وبين مؤيد لمفهوم أوسع للهجمات لبعض العمليات غير المدمرة أو غير الضارة[٨]. ويتبين لنا أن للنهجَين نقاط قوة ونقاط

٧- The lead article advocating this view is Michael N. Schmitt, Wired Warfare: Computer Network Attack and International Law, supra note 73, at 365-99 (2002). The author has since moderated his views to accord with the functionality approach set forth in the Tallinn Manual.

٨- The lead article advocating this view is Knut Dörmann, Applicability of the Additional Protocols to Computer Network Attacks, INT'L COMM. OF THE RED CROSS (Nov. 19,2004), http://www.icrc.org/eng/resources/documents/misc/68lg92.htm.

ضعف، ولم يستطع أي منهما الحصول على الدعم الكلي أو الإجماع من قبل الخبراء الدوليين. لكن تم التوصل بين الفريقَين إلى قاعدة مفادها: «إن العملية السيبرانية، سواء في الهجوم أو في الدفاع، التي يُتوقع منها أن تسبب إصابة أو وفاة للأشخاص أو إلحاق الضرر أو تدمير الأشياء، تعد بمثابة هجوم». طبعًا الحد الأدنى من الضرر أو التدمير لا يفي بهذا المفهوم.

وفي الإطار عينه، رأى بعض الخبراء أنه نظرًا لعدم وجود ممارسات دولية بشأن الاعتماد على تعريف موحد «للهجوم» في العمليات السيبرانية، فإن القانون الحالي يقصر المصطلح على الأذى الجسدي الذي يلحق بالأشخاص والضرر الذي يلحق بالأشياء المادية. فبالنسبة لهم، تعد العملية السيبرانية بمثابة هجوم تتطلب إصلاحًا للبنية السيبرانية المستهدفة بهذه العملية[٩].

فمن خلال قراءة التعاريف السابقة، وللتمييز سواء أكانت الهجمات السيبرانية وسيلة أم أسلوب قتال، يجب معرفة الهدف من استخدامها. ففي العام ٢٠٠٧، قام العدو الإسرائيلي بواسطة سلاحه الجوي بهجومٍ على موقع سوري يُشتبه بأنه مفاعل نووي، والذي تزامن معه قيام العدو الإسرائيلي بهجماتٍ سيبرانية على أجهزة الرادار والاتصال في وزارة الدفاع وباقي منظومات الاتصال في المطارات العسكرية والمدنية، أدت إلى تعطيلها عن العمل بالكامل. ففي هذه الحالة، يعد الهجوم السيبراني أسلوب قتال لأنه يدخل ضمن الخطط العسكرية، وساعدت في تحسين أداء العمليات العسكرية التقليدية وتوافر الدعم اللازم في إنجازها[١٠].

في المقابل، قد تكون الهجمات السيبرانية وسيلة قتال من خلال استخدامها بذاتها، للتسلل إلى أنظمة إلكترونية معدّة لحماية سير عمل منشآت حيوية

٩- Michael N.Schmidt, the law of cyber warfare, STANFORD LAW & POLICY REVIEW, Vol. 25:269,p.295

١٠- Thomas Rid and peter Mcburney, cyber – weapons , Routledge publisher, The RUSI Journal, February 2012, p6

أو لتنظيمها، كمحطات توليد الطاقة النووية أو السدود أو وسائل نقل كالمطارات، بهدف تطويعها والسيطرة عليها، لتدمير ذاتها بذاتها من خلال تغذيتها بمعلوماتٍ خاطئة لأجهزة التحكم والحماية الإلكترونية. والمثال على ذلك ما تعرضت له محطة نطانز لتوليد الطاقة النووية الإيرانية من هجوم سيبراني من قبل الولايات المتحدة الأميركية في العام ٢٠١١، باستخدام برنامج stuxnet الذي عطّل العمليات الحساسة وألحق أضرارًا جزئية في عمليات تخصيب اليورانيوم(١١).

فالتمييز بين أن تكون الهجمات السيبرانية وسيلة أو أسلوب قتال، برأينا يعتمد على الهدف من استخدامها والنتيجة المتوقعة منها، فإذا تسببت بشكلٍ مباشر أو غير مباشر بقتلٍ أو جرح أو تدمير أو تعطيل كلي أو جزئي، تعد وسيلة قتال، أما إذا استُخدمت كجزءٍ من مخطط عسكري فتعد أسلوب قتال. وخلاصة ما تقدّم، يتبين أنها وسيلة وأسلوب قتال في الوقت نفسه، وفق الهدف من استعمالها.

عرف العالم مع ظهور هذا النوع الجديد من الحروب عدة نماذج، سوف نذكر بعضًا منها وثّقها بعض المختصين في هذا المجال:

في العام ٢٠٠٧، تعرضت أستونيا، إحدى جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق، إلى هجمات سيبرانية متلاحقة أدت إلى التعطيل الكامل لشبكات الاتصال فيها، شملت مواقع رسمية حساسة لرئيس الوزراء ورئيس البرلمان والوزراء الأستونيين. وقد وجّهت أستونيا الاتهام إلى روسيا الاتحادية باعتبار أن الهجمة السيبرانية التي قامت بها الأخيرة ليست إلا عملية انتقامية لما قامت به أستونيا بنقل نصب تذكاري يخلّد الجيش الروسي من العاصمة تالين إلى مكان مجهول(١٢).

١١- Micheal Gervais, "Cyber Attacks and the law of warfare", Berkeley Journal of international law, vol:30, Issue.2 article 6, 2012, p.46.

١٢- Scott J.Shackelford, Änalogizind Cyber: from Nuclear War to Net war Attacks in international law", university of Cambridge, Dept of politicos and international Studies, Cambridge,UK, 205.

والمثال الآخر على الهجمات السيبرانية هو النزاع الروسي الجورجي في العام ٢٠٠٨، والذي أدى إلى تعطل نظام الاتصال الإلكتروني(IT) للقوات الجورجية بالكامل قبل بدء العمليات القتالية بيوم واحد، وبخاصةٍ في إقليم أوسيتيا عقب إعلان انفصاله عن جورجيا[١٣]، ما أضعف وسائل الدفاع الجوية الجورجية، فضلًا عن تعرّض وسائل الإعلام والبنى التحتية وأهمها قطاع المواصلات لهجماتٍ سيبرانية أيضًا.

قد يتم إطلاق هذا النوع من الهجمات السيبرانية بعيدًا عن ساحات القتال، ما يثير مخاوف عن الحدود العملية والمعيارية لتصنيف نزاع على أنه نزاع مسلح. فالقدرة على إخفاء نقطة انطلاق أو أصل الهجمة السيبرانية يعقد خيارات الرد لأولئك المستهدفين، فضلًا عن أنها يمكن أن تؤدي إلى آثار مدمرة أو ضارة بالسكان المدنيين.

وبالتالي، فإن رسم خط واضح يفصل بين الحالات التي تمثّل نزاعًا مسلحًا والحالات التي لا تمثّله لم تكن بالمهمة اليسيرة على الإطلاق في الحروب التقليدية، فكيف يمكن أن تكون عليه في هذا النوع الجديد من الحروب وبخاصةٍ في استعمال الهجمات السيبرانية، لأن هذه المسائل تؤثّر تأثيرًا كبيرًا على إمكانية تطبيق القانون الدولي الإنساني، وتؤدي إلى مزيد من الصعوبة في تصنيف النزاعات.

تخضع العمليات السيبرانية المستخدمة خلال النزاع المسلح إلى القانون المطبّق على النزاعات المسلحة الدولية أو غير الدولية[١٤]. هذا يطرح السؤال الآتي: هل يمكن في أي نوع من النزاعات المسلحة أن تقتصر العمليات على التبادل السيبراني فقط؟

١٣- Jonathan A.OPHARD, "Cyber warfare and the crime of aggression: the Need for individual Accountability on tomorrow Battlefield, Duke law and technology" review, p3.

١٤- See discussion of the subject of characterization of cyber warfare in Michael N.Schmitt, Classification of Cyber Conflict, 89 INT'L L. STUD. 233 (2013).

النزاع المسلح الدولي هو نزاع مسلح بين دولتَين أو أكثر، إذ يتطلب اللجوء إلى القوة المسلحة بين الدول[١٥]. فقد اقترحت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة تعريفًا عامًا للنزاعات المسلحة الدولية في قضية تاديتش، وقالت المحكمة إن «النزاع المسلح يوجد حيثما يكون هناك لجوء للقوة المسلحة بين الدول»، من دون الإشارة إلى متطلبات أخرى لتصنيف النزاع[١٦]. وقد أيد هذا الرأي جان بكتيه قائلًا: «إن أي خلاف ينشب بين دولتَين ويُفضي إلى تدخّل القوات المسلحة هو نزاع مسلح بالمعنى المقصود، حتى لو لم يعترف أحد الطرفَين بحالة الحرب. ولا يعوّل في هذا الصدد على المدة التي تستمر خلالها النزاعات أو عدد القتلى[١٧]».

لا يوجد أساس منطقي أو قانوني لوجوب تمييز العمليات التقليدية والعمليات السيبرانية، في ما يتعلق ببدء نزاع مسلح دولي، في الحالة التي تتسبب الأخيرة فيها بعواقب مماثلة للنزاع المسلح. من الواضح أن العمليات السيبرانية لن تشكّل جميعها حالة من اللجوء إلى القوة المسلحة. ولكي تكون هناك قوة مسلحة، يجب أن تكون هناك أعمال قتالية[١٨]. المشكلة الأساسية تكمن في الوضع الذي لا تؤدي فيه الأنشطة السيبرانية إلى أضرار جسيمة غير مدمرة وغير ضارة. فقد أثار ذلك جدلًا واسعًا، إلا أنه يبدو، وفق تعريف الهجوم في القانون الدولي الإنساني، أن أي عملية سيبرانية ترقى لمستوى الهجوم، تعد تجاوزًا لعتبة الأعمال العدائية، علمًا

١٥- Prosecutor v. Tadić, Case No. IT-94-1-I, Decision on the Defence Motion for Interlocutory Appeal on Jurisdiction, 70 (Int'l Crim. Trib. for the Former Yugoslavia Oct. 2,1995).

١٦- Prosecutor v. Tadić, Case No. IT-94-1-A, Appeals Chamber Judgment 131-40, 145 (Intl'l Crim. Trib. for the Former Yugoslavia July 15, 1999). See also Application of theConvention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide (Bosn. &Herz. v.Serb. & Montenegro.), 2007 I.C.J. 108, 404 (Feb. 26); Prosecutor v. Lubanga, Case No.ICC-01/0401/06, Decision on Confirmation of Charges, 211 (Jan. 29, 2007), http://www.icccpi.int/iccdocs/doc/doc266175.pdf. On the internationalization of a noninternationalarmed conflict, see Tadić, Decision on Defence Motion, supra note 77, 76.

١٧- J.Pictet, commentary on the Geneva Convention for the Amelioration of the condition of the wounded and Sick in Armed Forces in the field, ICRC, Geneva, 1952, p.3.

١٨- Tallinn Manual, supra note 2, at 74. See also Int'l comm. of the red cross,interpretive guidance on the notion of direct participation in hostilities underinternational humanitarian law 43 (Nils Melzer ed).

أنه لغاية اليوم لم يتوصل الخبراء الدوليون إلى اتفاق بشأن مقدار الضرر أو الإصابة المطلوبَين من الهجمات السيبرانية لبدء نزاع مسلح دولي. ووفق اتفاقيات جنيف الأربعة المؤرخة في ١٢ آب ١٩٤٩، النزاع المسلح الدولي هو «أي خلاف نشأ بين دولتَين ويؤدي إلى تدخّل القوات المسلحة فهو نزاع مسلح....لا يهم كم من الوقت يستمر النزاع أو حدة العنف. ومع ذلك، هناك بعض الخبراء تبنوا موقفًا أكثر تقييدًا يستلزم نطاقًا أوسع، أو مدة أطول أو حدة أشد».

من الصعب التكهن أي المقاربات سوف تحدد العمليات السيبرانية المطلوبة لتصنيف النزاع على أنه نزاع مسلح دولي. فمن جهة، إن الخيار الأول مفضّل من قبل الدول، لتوسيع حماية القانون الدولي الإنساني للأشخاص والأشياء التي يُحتمل أن تتأثر بالنزاع السيبراني. ومن جهة أخرى، فإن الموقف الأخير له فائدة الحد من الحالات التي توصف فيها العمليات السيبرانية بأنها نزاع مسلح دولي، وبالتالي تُجنّب عدم الاستقرار بين الدول، الذي يصاحب هذه التوصيفات.

أما بالنسبة لانطلاق العمليات السيبرانية في النزاع المسلح غير الدولي، بين جماعة مسلحة من غير الدول والقوات النظامية التابعة لدولةٍ ما، هو أمر في غاية التعقيد. على عكس النزاع المسلح الدولي، هناك عاملان واقعيان لتصنيف حالة عنف على أنها نزاع مسلح غير دولي وفق المادة الثالثة المشتركة:

أولًا: أن تظهر الأطراف المشاركة مستوىً معيّنًا من التنظيم.

ثانيًا: أن يصل العنف إلى مستوى معيّن من الحدة[١٩].

لا يشمل النزاع المسلح غير الدولي الاضطرابات والتوترات الداخلية كأعمال الشغب وأعمال عنف متفرقة أو أي أعمال أخرى مشابهة، وبالتالي الأحداث

١٩- أنظر: ICTY, The prosecutor V.DuskoTadic ، أنظر أيضًا
SassoliM."Transnational Armed Groups and International Humanitarian Law", program on Humanitarian policy and conflict Research, Harvard University, Occasional paper Series, Winter 2006, number 6, p.9.

السيبرانية المتفرقة، بما في ذلك تلك التي تسبب أضرارًا مادية وإصابة لا تصنف على أنها نزاع مسلح غير دولي[٢٠].

ونرى أنه يوجد عدة عوامل يمكن على أساسها تقييم معيار التنظيم، وفق ما أعلنته المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، إذ تتضمن هذه العوامل الإرشادية وجود هيكل للقيادة وقواعد وآليات تأديبية داخل الجماعة؛ وقدرة الجماعة على الحصول على الأسلحة والمعدات العسكرية والمجندين والتدريب العسكري؛ وقدرتها على تخطيط العمليات العسكرية وتنسيقها وتنفيذها، بما في ذلك تحركات القوات وتوافر الدعم اللوجستي لها؛ وقدرتها على وضع استراتيجية عسكرية موحدة والتفاوض وإبرام الاتفاقات مثل اتفاقات وقف إطلاق النار أو اتفاقات السلام[٢١].

يتمثل المعيار الثاني لتحديد وجود نزاع مسلح دولي في حدة أعمال العنف. ولتقييمه يجب دراسة الأحداث الدائرة على أرض الواقع. فقدّمت المحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة أيضًا عوامل إرشادية لتقييم هذا المعيار منها: «عدد المواجهات الفردية ومدتها وحدّتها، نوع الأسلحة والمعدات العسكرية الأخرى المستخدمة وعدد الذخائر التي أُطلقت وعيارها، عدد الأفراد وأنواع القوات المشاركة في القتال، حجم الخسائر البشرية، حجم الدمار المادي وعدد المدنيين الفارين من منطقة القتال».

فالمجموعة المسلحة من غير الدول التي هي طرف من أطراف النزاع المسلح غير الدولي، يمكن أن تنخرط مستقبلًا في الأعمال العدائية التي تتكون بالكامل من العمليات السيبرانية التي تفي بمعيار الشدة، لكن لتصنيفها بأنها نزاع مسلح غير دولي يتعيّن على هذه المجموعة تلبية المعيار الثاني وهو التنظيم. كانت محكمة يوغوسلافيا السابقة قد

٢٠- TALLINN MANUAL, supra note 2, at 77

٢١- Prosecutor v RamushHaradinaj, IdrizBalajBrahimaj (Trial judgment), IT-04-84-T (3 April 2008) para 49

أعلنت في قضية تاديتش وهي قضية في النزاع، على أن النزاع المسلح لكي يصنف غير دولي يجب توافر معيارَي العنف وهيكل القيادة لهذه المجموعة. لذلك، فإن العمليات السيبرانية الفردية أو التي تنفّذها مجموعة غير منظمة من المقرصنين لا يمكن أن تعد نزاعًا مسلحًا غير دولي. فقد ارتأى الخبراء الدوليون أن فشل أعضاء المجموعة من الاجتماع جسديًا، لا يعني أن هذه المجموعة غير منظمة، ففي الواقع يجب أن يعمل أعضاء الجماعة جنبًا إلى جنب، من خلال استهداف أهداف معينة يتم تحديدها على موقع المجموعة على الشبكة الإلكترونية، لكن في رأيهم هذا لا يكفي لتلبية متطلبات التنظيم. فيجب أن تعمل الجماعة بشكلٍ تعاوني لغرضٍ مشترك، وأن تخضع لتعليمات قيادة موحدة، وتحترم أحكام القانون الدولي الإنساني[٢٢].

وفي إطار موضوعنا، ومع ظهور الهجمات السيبرانية سواء كوسيلةٍ أو كأسلوبٍ جديد في ساحات القتال، يبرز تحدٍّ جديد يتمثل في معرفة حدود استعمال وسائل القتال وأساليبه الذي وضعه القانون الدولي الإنساني، سواء في القانون الدولي الاتفاقي أو القانون الدولي العرفي. فضلًا عن أن الهجمات السيبرانية العابرة للحدود وغير العابرة لها، إذا ما نُفّذت في أثناء نزاع مسلح يجب أن تتفق مع مبادئ القانون الدولي الإنساني في الحرب، ما أثار جدلًا قانونيًا بشأن شرعية الهجمات السيبرانية بموجب القانون السالف الذكر. لذلك سوف نبحث في المطلب الثاني عن الطبيعة القانونية للهجمات السيبرانية.

٢٢- See Schmitt, Classification of Cyber Conflict, supra note 76, at 246; see also INT'LCOMM. OF THE RED CROSS, COMMENTARY ON THE ADDITIONAL PROTOCOLS OF 8 JUNE 1977 TO THE GENEVA CONVENTIONS OF 12 AUGUST 1949, 4470 (Yves Sandoz et al. eds., 1987) [hereinafter Additional Protocols Commentary] (referring to the requirement in Additional Protocol II, supra note 85, art. 1(1). It is unclear whether the implementation requirementapplies beyond Additional Protocol II to all non-international armed conflicts).

المطلب الثاني: الطبيعة القانونية للهجمات السيبرانية

معلوم أن القانون الدولي الإنساني هو قانون وُلد من رحم الحروب، فهو على موعد مع التطوّر كلما تطوّرت وسائل القتال وأساليبه. لذا ترتب الفجوة التكنولوجية والتقنية المتزايدة يومًا بعد يوم بين دول العالم تحديات على مختلف الصعد وبخاصةٍ على صعيد القانون الدولي الإنساني، من حيث الطبيعة القانونية للهجمات السيبرانية في هذا القانون، ومدى إمكانية تطبيق مبادئه وقواعده على هذا الشكل الجديد من الحروب. وبعبارةٍ أخرى، في ظل وجود فراغ قانوني وعدم وجود قواعد قانونية محددة تُنظّم الهجمات السيبرانية، يُثار التساؤل عن القواعد الواجبة التطبيق.

إن اللجوء المتزايد للدول في استخدام الفضاء الإلكتروني لشن هجمات سيبرانية في أثناء النزاعات المسلحة، جعل مبادئ القانون الدولي الإنساني وقواعده أمام اختبار حقيقي ومعقد حول إمكانية تطبيق قواعده على هذا النوع الجديد من الحروب، ذلك لأن الفترة التي جرى فيها تقنين قواعد قانونية ذات الصلة بوسائل القتال وأساليبه، لا سيما اتفاقيات لاهاي لعام ١٨٩٩–١٩٠٧، واتفاقيات جنيف الأربعة لعام ١٩٤٩ والبروتوكولان الإضافيان لعام ١٩٧٧، حينها لم يكن للهجمات السيبرانية عند إبرامها أي وجود يُذكر، ما يعني أنها لم تُقنّن بأحكامٍ خاصة تنظّم استعمالها من الناحية القانونية.

وعلى ضوء أحكام قانون الحرب، كان تطوير وسائل وأساليب قتال جديدة متوقعًا. فالمادة ٣٦ من البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف نصت على ما يأتي: «يلتزم أي طرف سامٍ متعاقد، عند دراسة سلاح جديد أو تطويره أو اقتنائه أو أداة حرب أو اتّباع أسلوب للحرب، بأن يتحقق مما إذا كان ذلك محظورًا في الأحوال كافة أو في بعضها بمقتضى هذا الملحق

البروتوكول أو أي قاعدة أخرى من قواعد القانون الدولي التي يلتزم بها ذلك الطرف السامي المتعاقد». وبالتالي، تضع هذه المادة الإطار العام الناظم لاستخدام وسائل وأساليب قتال جديدة في النزاعات المسلحة.

وتبين أحكام هذه المادة أنه على ضوء قانون الحرب، يتعيّن على الدول التي تقتني أسلحة حديثة أو تطوّرها تتبّع أسلوب قتال جديد، وأن تحدد مشروعية استعمالها. كما يفيد هذا النص ضمنيًا أن كل قواعد قانون الحرب تكون قابلة للتطبيق على وسائل القتال الحديثة وأساليبها، ففي حال غياب النص الخاص يطبّق النص العام، هذا من حيث المبدأ.

وفي المقابل، فإن المادة ٣٦ من البروتوكول الإضافي الأول لا تحرّم تطوير، أو اقتناء أسلحة حديثة أو حتى حيازة أسلحة أو اعتماد أساليب جديدة غير منظمة بقواعد القانون الدولي الإنساني، ومن هذا المنطلق فإن أحكام هذه المادة لا توقف حق الدول في ذلك، وإنما تنص على ضرورة المراجعة القانونية عند اقتناء أسلحة من نوع جديد أو تطويرها أو أسلوب حديث أو ما يعرف بالمطابقة القانونية مع قواعد القانون الدولي وذلك قبل استعمالها، ومن ثم لا يعد هذا النص قانونًا جديدًا ولكنه يقنّن القاعدة القانونية العرفية في التزام الدول بتطبيق معاهدة أو قاعدة عرفية بنيّةٍ حسنة[٢٣]، والمقصود هنا بصفةٍ خاصة القواعد الدولية لتنظيم العمليات العدائية.

واستنادًا إلى مبادئ القانون الدولي الإنساني، فإن شرط مارتنز la clause de Martens هو وسيلة فعالة لمواجهة التطورات التقنية التي تعرفها وسائل القتال وأساليبه، إذ ورد لأول مرة في اتفاقية لاهاي الثانية لعام ١٨٩٩ والذي ينص على: «أنه في الحالة التي لا تنطبق فيها معاهدة

٢٣- لويس دوسولد– بك وآنا نويتن: «الأسلحة الحديثة والقانون الدولي الإنساني»، المرجع السابق، ص ١٥٢.

أو قانون عرفي، فإن المدنيين والعسكريين يتمتعون بحماية مبادئ القانون الدولي المشتقة من العرف المستقر، ومن المبادئ الإنسانية، وما يمليه الضمير العام». وقياسًا على هذا المغزى، أمكن تحريم الأسلحة البغيضة للضمير العام[٢٤].

كما تطرح وسائل القتال الجديدة وأساليبه تحديات قانونية وعملية في ما يخص ضمان استخدامها على نحو يمتثل لقواعد القانون الدولي الإنساني القائمة وإيلاء الاعتبار الواجب للتداعيات الإنسانية المتوقعة جراء استخدامها.

فحق الأطراف في اختيار وسائل الحرب وأساليبها حق مقيد باحترام مبادئ النزاعات المسلحة وقوانينها وأعرافها، ويحظّر القانون الدولي الإنساني استخدام وسائل الحرب وأساليبها التي تعد عشوائية الأثر أو تسبب ضررًا زائدًا أو آلامًا لا لزوم لها. وعليه، فإن هذه المنظومة القانونية السابقة الذكر تشكّل القيود والحدود لاستعمال وسائل الحرب وأساليبها[٢٥].

مع دخولنا في عصر هذا النوع الجديد من الحروب، فإن الخطورة المتعلقة بوسائل القتال الجديدة وأساليبه تكمن في انتفاء عنصر المواجهة المباشرة والتقدير البشري الذي يصاحبها، ويجب أن تبقى الأعمال العدائية ضمن الغرض المطلوب من الحرب ألا وهو قهر قوات العدو وإجبارها على التسليم، وبذلك فإن الوسائل والأساليب المستعملة يجب ألا تتعدى هذا الغرض فتصل إلى الأعمال الوحشية.

كما يمكن أن تستهدف الهجمات السيبرانية القطاعات الاقتصادية، الأمنية، الزراعية، الصناعية وغيرها من القطاعات.... في إطار نزاع مسلح.

٢٤- لويز دوسولد– بك وآنا نويتن: "الأسلحة الحديثة والقانون الدولي الإنساني"، ندوة علمية حول القانون الدولي الإنساني: الواقع والطموح، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، جامعة دمشق كلية الحقوق، ٢٠٠٠، ص ١٥٨.

٢٥- بيتر ماورير، القانون الدولي الإنساني، إجابات على أسئلتك، حقوق الطبع محفوظة للجنة الدولية للصليب الأحمر، كانون الأول ٢٠١٤، ص ٥٠.

في السابق، نجحت عدة هجمات في قطع إمدادات خدمات أساسية للسكان المدنيين، إذ طالت هذه الهجمات السيبرانية قطاع الخدمات الصحية المحمي بموجب القانون الدولي الإنساني، فضلًا عن الأعيان المدنية مثل الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة، والأعيان التي تضم قوى خطرة وغيرها المحمية أيضًا بموجب قانون الحرب.

فقد أفرد القانون الدولي الإنساني مجموعة من القواعد التي تهدف إلى الحد من آثار النزاعات المسلحة سواء أكانت دولية أم غير دولية، إذ تضمن مبادئ وقواعد أساسية تحكم اختيار وسائل القتال وأساليبه. إذ انبثقت مبادئ القانون الدولي الإنساني من فكرة مفادها أن هذه المبادئ لا تمنع الأعمال القتالية في النزاعات المسلحة، إنما وُجدت لتقييد وسائل القتال وأساليبه في هذه النزاعات. ولهذه الأسباب هناك إقرار بضرورة قبول مستوى معيّن من العنف والخسارة في الأرواح والدمار من جانب الأطراف المتحاربة كافة كنتيجةٍ طبيعية لمباشرة الأعمال العدائية. وهي تمثّل أبسط الأسس الإنسانية التي تنطبق في كل زمان ومكان، كما أنها تقدّم الحل باستقراء الحالات غير المتوقعة وتسهم في سد ثغرات القانون. وعليه، يقوم القانون الدولي الإنساني على المبادئ التي تحكم سير العمليات العدائية وهي التمييز، التناسب والاحتياطات.

يتطلب مبدأ التمييز وفق نص المادة ٤٨ من البروتوكول الإضافي الأول لعام ١٩٧٧ أن تميز أطراف النزاع المسلح في الأوقات كافة بين الأشخاص المدنيين والأعيان المدنية من جهة، والمقاتلين والأهداف العسكرية من جهة أخرى، فضلًا عما نصت عليه الفقرة ٢ المادة ٥١ من البروتوكول نفسه: «لا يجوز أن يكون السكان المدنيون بوصفهم هذا، وكذلك الأشخاص المدنيون محلًا للهجوم وتُحظّر أعمال العنف أو التهديد به الرامية أساسًا إلى بث الذعر في صفوف السكان المدنيين». كما ورد في المادة ٥٢ من البروتوكول

عينه:«لا تكون الأعيان المدنية محلًا للهجوم أو لهجمات الردع»، فضلًا عن المادة ٥٥ من البروتوكول الأول أيضًا الذي يُحظّر استخدام وسائل القتال وأساليبه التي يُقصد بها أو يُتوقع منها أن تسبب أضرارًا بالغة واسعة الانتشار وطويلة الأمد بالبيئة الطبيعية ومن ثم تضر بصحة السكان أو بقائهم، وتُحظّر هجمات الردع ضد البيئة الطبيعية. كما توفر المادة ٥٦ منه الحماية للأشغال الهندسية والمنشآت التي تضم قوى خطرة. لقد ورد مبدأ التمييز في العديد من أحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي العرفي، اللذين يوفران إرشادات حول كيفية شن الهجمات، بالإضافة إلى مبدأَي الضرورة والتناسب. وفي هذا السياق أكدت محكمة العدل الدولية في رأي استشاري في العام ١٩٦٦ على أن القانون الدولي الإنساني يقوم على مبدأَين جوهريَين، يقضي الأول بأنه يجب على الدول ألا تجعل من المدنيين هدفًا للهجوم، أما المبدأ الثاني فيقضي بتحريم استعمال الأسلحة التي من شأنها أن تسبب آلامًا لا مبرر لها، وهذا المبدأ قد نصت عليه أيضًا لائحة لاهاي المتعلقة بقوانين الحرب البرية وأعرافها لعام ١٩٠٧ «على أن حق الأطراف المتحاربين في اختيار وسائل القتال وأساليبه ليس بالحق غير المحدود[٢٦]». وبالتالي نظرًا لإلزامية هذه القواعد، نرى أنها تنطبق بالكامل على الهجمات السيبرانية.

وربطًا بمبدأ التمييز هناك فضاء سيبراني واحد فقط تتقاسمه القوات المسلحة مع المستخدمين المدنيين وكل شيء متشابك ومترابط. وتبرز التحديات في ضمان توجيه هذا النوع من الهجمات السيبرانية ضد المقاتلين والأهداف العسكرية، وبالتالي تحييد المدنيين أو الأعيان المدنية المحميين بموجب القانون الدولي الإنساني، كما يجب على الدول المشاركة في النزاع المسلح أن تكون حذرة عند استخدام الهجمات السيبرانية، مع العلم أن

٢٦- الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لعام ١٩٦٦ والخاص بشأن شرعية التهديد أو استخدام الأسلحة النووية.

الخصائص التقنية التي تتمتع بها الهجمات السيبرانية تمنحها القدرة على أن تُضبط بدقةٍ كبيرة لتصيب أهدافًا عسكرية بعينها فقط[٢٧].

فالقاعدة هي أنه لا يجوز مهاجمة السكان المدنيين إلا في حال مشاركتهم مشاركة مباشرة في الأعمال العدائية وعلى مدى الوقت الذي يقومون خلاله بهذا الدور[٢٨]، أي أن المدنيين يشاركون مشاركة مباشرة في الأعمال العدائية عندما يقومون بأعمالٍ محددة كجزءٍ من سير الأعمال العدائية بين الأطراف في نزاع مسلح. فالقراصنة يظلون مشمولين بالحماية بموجب القانون الدولي الإنساني ما لم يقوموا بدورٍ مباشر في العمليات العدائية. شمولهم بالحماية لا يعني إعفاءهم من المساءلة الجنائية عما قد ارتكبوه. أما في حال شارك هؤلاء القراصنة مباشرة في الأعمال العدائية، وقاموا بهجماتٍ سيبرانية دعمًا لطرفٍ في النزاع على حساب طرف آخر، فإنهم يخسرون هذه الحماية المكفولة لهم ضد الهجوم المباشر في أثناء تنفيذ الهجوم السيبراني[٢٩].

وفي إطار تطبيق مبدأ التمييز على الهجمات السيبرانية فقد أشار دليل تالين، على الرغم من عدم إلزامية قواعده، بأنه لا يجوز أن تكون الأعيان المدنية هدفًا للهجمات السيبرانية، فلا يجوز على سبيل المثال توجيه الهجمات السيبرانية التي من شأنها تدمير الأنظمة المدنية والبنية التحتية، ما لم تعد هذه الأنظمة من قبيل الأهداف العسكرية التي يجوز استهدافها وفق الظروف السائدة[٣٠].

وبناءً على ما تقدّم من معطيات، فإن تطبيق مبدأ التمييز بين المقاتلين

٢٧- اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الحرب السيبرانية: القانون الدولي الإنساني يوفر طبقة إضافية من الحماية، ١٠ أيلول ٢٠١٩.

٢٨- اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دليل تفسيري لمفهوم المشاركة المباشرة بالأعمال العدائية، آذار ٢٠١٠، ص ٢٠.

٢٩- اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الحرب السيبرانية: القانون الدولي الإنساني يوفر طبقة إضافية من الحماية، ١٠ أيلول ٢٠١٩.

٣٠- مايكل شميدت، الحرب بواسطة شبكات الاتصال: الهجوم على شبكات الكمبيوتر والقانون في الحرب، المجلة الدولية للصليب الأحمر، ٢٠٠٢، ص ١٠٥.

والمدنيين على الهجمات السيبرانية هو أمر في غاية التعقيد، إذ إن المهاجم في الأغلب يكون بعيدًا عن مكان الهجوم ولمسافةٍ تتجاوز المئات من الكيلومترات، ما يجعل التأكد من الالتزام به أمرًا غاية في الصعوبة.

ويلحق بمبادئ القانون الدولي الإنساني، مبدأ حظر الهجمات العشوائية، إذ نصت المادة ٥١ في الفقرة ٤ من البروتوكول الإضافي الأول، بأن الهجمات العشوائية هي تلك الهجمات التي لا توجه إلى هدف عسكري محدد، أو التي تستخدم طريقة أو وسيلة للقتال لا يمكن أن توجه إلى هدف عسكري محدد، أو التي تستخدم طريقة أو وسيلة للقتال تترتب عليها آثار لا يمكن أن تقتصر على النحو المطلوب بموجب القانون الإنساني الدولي. وبالتالي، من شأنها أن تصيب الأهداف العسكرية والأشخاص المدنيين أو المنشآت المدنية من دون تمييز[٣١].

أما في ما خص مبدأ التناسب، وهو ذو طابع ميداني عملاني، ومفاده أنه من المحظور شن هجوم من المحتمل أن يسبب خسائر عرضية في أرواح المدنيين أو إلحاق الضرر بهم، و/أو الإضرار بالأعيان المدنية والتي يمكن أن تكون مفرطة في ما يتعلق بالميزة العسكرية الملموسة والمباشرة المتوقعة.

ففي حال كان الهجوم السيبراني موجهًا إلى هدف عسكري بحت، يكون هدفًا مشروعًا. ولكن القلق الذي يراود الخبراء جميعًا في هذا المجال يكمن في أن الفضاء السيبراني يتميز بالارتباط بين نُظم الحواسيب. ويتألف هذا الفضاء من عدد لا يحصى من نُظم الحواسيب المتصلة بعضها ببعض في أرجاء العالم. وغالبًا ما يبدو أن نُظم الحواسيب العسكرية تتصل بالنُظم التجارية والمدنية وتعتمد عليها كليًا أو جزئيًا. وبالتالي، قد يكون من المستحيل شن هجوم سيبراني على بنية تحتية عسكرية وجعل الآثار تقتصر

٣١- الفقرة (٤) من المادة (٥١) من البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف لسنة ١٩٧٧.

على هدف عسكري فحسب. وهذا ما أكده الخبيران في القانون الدولي الإنساني ركس Rex و شين Shin بقولهما: «إذا تم توجيه هجمات سيبرانية ضد بنى تحتية تُستخدم للاستعمال المزدوج المدني– العسكري وعن بُعد، فلا يبدو أن الميزة العسكرية الملموسة والمباشرة ستكون واضحة، ما يجعل تطبيق مبدأ التناسب في أثناء الهجمات السيبرانية أمرًا معقدًا عمليًا. من المسلّم به أن أيًا من الأعيان المدنية التي تُستخدم لأغراضٍ عسكرية تصبح هدفًا عسكريًا، وبالتالي لا تتوافر لها الحماية بموجب القانون الدولي الإنساني.

وتكمن المعضلة بوجود العديد من البنى التحتية الإلكترونية الحالية ذات استخدام مزدوج بطبيعتها، ولن يتغير هذا في المستقبل. على سبيل المثال، يمكن مد شبكة الاتصالات العسكرية جزئيًا عبر الكابلات مع وسائط أخرى تُستخدم أيضًا لحركة المرور المدنية. غالبًا ما تعتمد الأسلحة على البيانات الناتجة عن نظام تحديد المواقع العالمي GPS، والذي يخدم أغراضًا مدنية مثل الملاحة. كما أنه تم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي مثل Facebook و Twitter على نطاق واسع خلال النزاعات الأخيرة لنقل معلومات مهمة عسكريًا. كما تتجه الجيوش بشكلٍ متزايد إلى المعدات الجاهزة مثل أنظمة الكمبيوتر التجارية لقواتها، ما يجعل من المصانع التي تنتجها أهدافًا عسكرية.

كانت هذه الحقيقة مصدر دراسة مكثفة من قبل فريق الخبراء الدولي، الذي خلص إلى أن «الأشياء والمنشآت كافة ذات الاستخدام المزدوج هي أهداف عسكرية، من دون قيد أو شرط». تنبع أي حماية للجوانب المدنية للبنية التحتية الإلكترونية ثنائية الاستخدام المستهدفة من تطبيق مبدأ التناسب وشرط اتخاذ الاحتياطات في أثناء الهجوم. وأشار الخبراء على وجه الخصوص، إلى أن «الهجوم على منشأة إلكترونية أو على أجزاء كبيرة منها، قد يتعارض بالقدر نفسه مع مبدأ التناسب.

يتزايد الاعتماد العسكري على البنية التحتية الإلكترونية المدنية، وذلك للحفاظ على القوات التابعة لدولةٍ ما وقدراتها العسكرية في مواجهة تراجع الميزانيات. سيكون من الصعب تمويل صيانة شبكات إلكترونية منفصلة أو شراء منتجات مصممة خصيصًا للأغراض العسكرية. هذا الواقع سيضع الدول أمام معضلة. فمن ناحية، سيرغبون في حرمان أعدائهم من استخدام البنية التحتية الإلكترونية ذات الاستخدام المزدوج، ومن ناحية أخرى، سترغب الدول في تحصين البنية التحتية الإلكترونية التي يعتمد عليها سكانها المدنيون وأنشطتها[٣٢].

ضمن سياق التحليل، سوف نتطرق إلى مبدأ الضرورة العسكرية الذي يرتبط مباشرة بمبدأ التناسب. فالجيوش تقاتل وفق خطط مدروسة وموافق عليها من القيادات العسكرية الأعلى، لكن في بعض الظروف الطارئة في أثناء النزاع المسلح، يضطر فيها القائد إلى اتخاذ قرار مباشر وفي وقت ضيق، كما أنه قد تواجهه ضرورات عسكرية حربية تكون مؤثّرة في قراره.

تلك ضرورات عسكرية قد تمليها على القائد ظروف القتال ومتطلبات تحقيق مهمته، فهل يُقدِم على تنفيذ قراره أم يحجم عنه؟

إن اتفاقيات جنيف ذات الصلة قد سلّمت بوجود مثل هذه الضرورات الحربية التي قد تمليها ظروف القتال، وجعلت منها مبررًا لبعض الانتهاكات لأحكامها. فقد نصت المواد ٥١و٥٠و١٧ من الاتفاقيات الأولى والثانية والثالثة والرابعة بالتوالي على أن تدمير الممتلكات أو الاستيلاء عليها على نطاق واسع يعد انتهاكًا جسيمًا لهذه الاتفاقيات ما لم تبرره الضرورات الحربية.

وعلى الرغم من غموض فكرة الضرورة، فإنها بالغة الأهمية في مجال القانون بصفةٍ عامة وفي مجال القانون الدولي الإنساني بصفةٍ خاصة،

٣٢- Michael N.Schmidt, the law of cyber warfare, STANFORD LAW & POLICY REVIEW, Vol. 25:269,p.29

وغاية ما في الأمر أنه يجب أن تقدّر هذه الضرورة بقدرها، وبالتالي لا يجوز بأي حال من الأحوال أن تُتخذ كستارٍ لخرق قوانين الحرب وأعرافها، فهي بهذا تخرج من إطار القدر المقدّر لها، فلا يجوز مهاجمة الأهداف المدنية سواء كانت مدنًا مأهولة بالسكان أو أعيانًا مدنية. فلا يوجد ضرورة ملحّة إلى ذلك، كما أن فكرة الضرورة المقصودة يُعنى بها عدم تجاوز مقتضيات الحرب، وهي تحقيق النصر وإضعاف قدرة العدو بالطرق والأساليب التي لا تخالف حكمًا في قوانين الحرب، سواء كان هذا الحكم بمقتضى قاعدة عرفية أو قاعدة تعاهدية، وفي إطار قيام الدولة بردّ العدوان أو المحافظة على كيانها.

وبناء على ما تقدّم، يُفهم أن مبدأ الضرورة العسكرية يتيح مهاجمة الأهداف العسكرية كخيارٍ ضروري بالمرتبة الأولى، إلا أن ذلك لا يمنع كضرورةٍ من مهاجمة الأعيان المدنية إذا كانت تُسهم بطريقةٍ مباشرة في تحقيق ميزة عسكرية أكيدة. وعدم تحديد معايير منظمة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات للأغراض العسكرية الهجومية، سيعني إمكانية اللجوء إلى استخدامها بداعي الضرورة العسكرية، وهو ما نجده جليًا في تصريحات متبادلة بين الولايات المتحدة الأميركية وروسيا.

وفي ما يتعلق بمبدأ الضرورة العسكرية، أشار دليل تالين، إلى أنه في الحالات التي يكون فيها الخيار ممكنًا بين عدة أهداف عسكرية للحصول على ميزة عسكرية مماثلة، فالهدف الذي يتم اختياره للهجوم السيبراني، هو ذلك الهدف الذي يُتوقع منه أن يسبب أقل خطر على المدنيين والأعيان المدنية[٣٣].

من المسلّم به، أن المتحكمين بهذا النظام الجديد من الهجمات السيبرانية بعيدون عن ساحات القتال، ويعملون تحت قيادة مسؤولة وفق التراتبية

٣٣- مايكل شميدت، الحرب بواسطة شبكات الاتصال: الهجوم على شبكات الكمبيوتر والقانون في الحرب، المجلة الدولية للصليب الأحمر، ٢٠٠٢، ص ١٣٠.

العسكرية، تبدأ بالتخطيط للهجمة إلى إعطاء الأمر وأخيرًا بتنفيذها. من هنا نطرح التساؤل الآتي: على من تقع المسؤولية الجنائية عن الانتهاكات الجسيمة لقوانين الحرب؟

البشر وحدهم مخاطبون بالقواعد القانونية، مهما تطورت وسائل القتال وأساليبه سيبقى الإنسان الأول والأخير المسؤول عن توجيهها واستخدامها. ومهما تطور الذكاء الاصطناعي في المستقبل، فسيكون هناك دائمًا إنسان في نقطة البداية. فالإنسان مخاطب بالقانون أما الآلة أو الوسيلة فهي غير مخاطبة به.

سابقًا، كانت الدولة هي الوحيدة التي تتحمل المسؤولية عن الجرائم الدولية المرتكبة من قبل الأفراد الممثلين للسلطة في الدولة، ولكن بسبب فظاعة الجرائم التي يرتكبها هؤلاء الأفراد باسم الدولة في حق الإنسان وكرامته، أصبح الشخص الطبيعي من أشخاص القانون الدولي الإنساني، يتمتع بحقوقه ويتحمل التزاماته، وفي مقدمتها المسؤولية الجنائية الدولية الفردية[٣٤]. وتبعًا لذلك، تكلّلت الجهود الفقهية في أواخر القرن الماضي بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية ومهمتها النظر في الجرائم التي يرتكبها الأشخاص الطبيعيون.

إن المقصود بالمسؤولية هي مسؤولية الرؤساء والقادة عن الأعمال المخالفة لقوانين الحرب عمومًا واتفاقيات جنيف خصوصًا. وقد قسّمها الفقه إلى نوعَين من المسؤولية: مسؤولية القائد عن أعمال مرؤوسيه والمسؤولية الفردية المنصوص عنهما تباعًا في المادتَين ٢٥ و ٢٨ من نظام روما الأساسي. وفي ما يتعلق بالمسؤولية الجنائية الناتجة عن تعطيل وسائل الاتصال المدنية في أثناء نزاع مسلح، فإنها من حيث المبدأ،

٣٤- أشرف عبد العزيز الزيات، المسؤولية الدولية لرؤساء الدول، دار النهضة العربية القاهرة، ط١، ص٢.

تخضع للأحكام العامة للمسؤولية الجنائية كما نصّها القانون الدولي الإنساني والذي يهدف إلى ضبط تصرفات المقاتلين وتقييد وسائل القتال وأساليبه[٣٥].

إلا أن سُنّة الإنسان كما القانون، هي التطوّر الدائم، لذا ما علينا إلا أن ننتظر ونواكب ما قد يستجد من تطورات ميدانية وقانونية لنبني على الشيء مقتضاه.

الخاتمة

مع تطور التكنولوجيا في وسائل القتال وأساليبه، وبخاصةٍ المستعملة في النموذج الجديد من الحروب كالحرب السيبرانية، التي حلت في صدارة الدراسات القانونية المتخصصة، مقارنة مع القضايا الدولية الأخرى المهددة للسلم والأمن الدوليَين، برزت تحديات كبيرة على صعيد القانون الدولي عمومًا وعلى صعيد القانون الدولي الإنساني خصوصًا، بما أنه ذلك القانون الذي يُنظّم وسائل القتال وأساليبه خلال النزاعات المسلحة.

بعد بيان مفهوم الهجمات السيبرانية في النظام القانوني الدولي، لا يزال غير متفق عليه دوليًا، ما يستدعي تعاون الجهود الفقهية لتحديده لأنه سوف يكون الركيزة الأساسية لأي اتفاقية تقنّن استخدامه مستقبلًا أو تنظّمه. أما أبرز المعضلات التي تؤخّر الجهود الدولية من تقنين هذا النوع الجديد من وسائل القتال وأساليبه، هو انعدام الثقة بين الدول، وبخاصةٍ بين الولايات المتحدة الأميركية وروسيا، الأمر الذي سبب تأخير عقد العديد من الاتفاقيات سابقًا، منها اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية لعام١٩٧٢ واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية لعام١٩٩٣. بناء على ما تقدّم، تؤيد روسيا حظر هذا

٣٥- أحمد عبيس الفتلاوي، الهجمات السيبرانية: مفهومها والمسؤولية الدولية الناشئة عنها في ضوء التنظيم الدولي المعاصر، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، جامعة بابل – كلية القانون العدد الرابع، السنة الثامنة، ٢٠١٦، ص ٦٤٢.

النوع الجديد من وسائل القتال وأساليبه، بينما تنادي الولايات المتحدة الأميركية بتقييدها.

إلا أن إبرام الاتفاقية في هذا الشأن في المستقبل، سيعني تحريك المسؤولية الجنائية الفردية عن دعم أي مجموعات مسلحة يمكن أن تستخدم الوسائل الإلكترونية للأغراض غير العسكرية تجاه دول أخرى أو تدريبها أو تمويلها.

فمن خلال هذه المقالة، ونظرًا لأن الأنشطة السيبرانية أصبحت مركزية أكثر من أي وقت مضى في تنظيم المجتمعات الحديثة، من المرجح أن تتكيّف هذه الأنشطة مع القانون من خلال تقنينها في اتفاقية خاصة لمنحه حماية أكبر لهذه المجتمعات، إذ ستفرض التزامات على الدول للتصرف بصفتها مسؤولة عن حماية الفضاء السيبراني، وتقليل النقطة التي تنتهك فيها العمليات الإلكترونية الحظر المفروض على استخدام القوة، والسماح للدول بالرد بقوةٍ على بعض العمليات السيبرانية غير المدمرة، وتعزيز حماية البنية التحتية السيبرانية والبيانات والأنشطة خلال النزاعات المسلحة. من الواضح أن هذه التحولات لن تكون خالية من التكلفة، فقد تكون باهظة الثمن، وتؤثّر في انتهاك الخصوصية، وتمتد إلى العمليات الميدانية، وتحرم القادة في ميدان القتال من بعض الخيارات التي كانت متاحة سابقًا. في النهاية، وعلى الرغم من ذلك، تعكس الاتفاقية المصالح الوطنية. لذا، سوف تجد الدول في آخر المطاف أنه من مصلحتها اتخاذ مثل هذه التدابير لحماية وصولها الآمن إلى الفضاء السيبراني والخدمات التي يمنحها.

المراجع العربية:

– مقال للدكتور أحمد علو، موقع الجيش اللبناني، آذار ٢٠١٩، العدد ٤٠٥.

– أحمد عبيس الفتلاوي، الهجمات السيبرانية: مفهومها والمسؤولية الدولية الناشئة عنها في ضوء التنظيم الدولي المعاصر، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، جامعة بابل – كلية القانون العدد الرابع، السنة الثامنة، ٢٠١٦.

– جون – ماري هنكرتس ولويز دوزوالد – بك، "القانون الدولي الإنساني العرفي"، المجلد الأول، القواعد، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مطبعة برنت رايت للإعلان والدعاية، القاهرة، ٢٠٠٧.

– مايكل شميدت، الحرب بواسطة شبكات الاتصال: الهجوم على شبكات الكمبيوتر والقانون في الحرب، المجلة الدولية للصليب الأحمر، ٢٠٠٢.

– أشرف عبد العزيز الزيات، المسؤولية الدولية لرؤساء الدول، دار النهضة العربية القاهرة، ط١.

– لويز دوسولد– بك وآنا نويتن: "الأسلحة الحديثة والقانون الدولي الإنساني"، ندوة علمية حول القانون الدولي الإنساني: الواقع والطموح، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، جامعة دمشق كلية الحقوق، ٢٠٠٠.

– بيتر ماورير، القانون الدولي الإنساني، إجابات على أسئلتك، حقوق الطبع محفوظة للجنة الدولية للصليب الأحمر، كانون الأول ٢٠١٤.

– الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لعام ١٩٦٦ والخاص بشأن شرعية التهديد أو استخدام الأسلحة النووية.

– اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الحرب السيبرانية: القانون الدولي الإنساني يوفر طبقة إضافية من الحماية، ١٠ أيلول ٢٠١٩.

– اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دليل تفسيري لمفهوم المشاركة المباشرة بالأعمال العدائية، آذار ٢٠١٠.

– مايكل شميدت، الحرب بواسطة شبكات الاتصال: الهجوم على شبكات الكمبيوتر والقانون في الحرب، المجلة الدولية للصليب الأحمر، ٢٠٠٢.

– منير البعلبكي، "المورد: قاموس إنكليزي–عربي"، دار العلم للملايين، بيروت، ٢٠٠٤.

– شريف عتلم ومحمد ماهر عبد الواحد، "موسوعة اتفاقيات القانون الدولي الإنساني، النصوص الرسمية للاتفاقيات والدول المصادقة عليها"، إصدار بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالقاهرة، الطبعة السابعة، ٢٠٠٧.

المراجع الأجنبية:

– Schmitt, Michael N., The Law of Cyber Warfare: Quo Vadis? (September 4, 2013). 25 Stanford Law & Policy Review, (Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=2320755

- Philip Levitz, The law of cyber attack, 2012, vol.37, issue 4.

- Michael N Schmitt, computer network attack and the use of force in international law: Thoughts on a normative framework,Columbia journal of transnational law, 1998-1999.

- Michael N. Schmitt, Wired Warfare: Computer Network Attack and International Law, supra note 73, at 365-99 (2002). The authorhas since moderated his views to accord with the functionality approach set forth in the Tallinn manual.

- Knut Dörmann, Applicability of the Additional Protocols to Computer Network Attacks, INT'L COMM. OF THE RED CROSS (Nov.19,2004), http://www.icrc.org/eng/resources/documents/misc/68lg92.htm.

- Michael N.Schmidt, the law of cyber warfare, STANFORD LAW & POLICY REVIEW, Vol. 25:269.

- Thomas Rid and peter Mcburney, cyber – weapons, Routledge publisher, The RUSI Journal, February 2012.

- Micheal Gervais, "Cyber Attacks and the law of warfare", Berkeley Journal of international law, vol:30,Issue.2, article 6,2012.

- Scott J.Shackelford, Änalogizind Cyber: from Nuclear War to Net

war Attacks in international law", university of Cambridge, Dept of politicos and international Studies, Cambridge,UK,205.

- Jonathan A.OPHARD, "Cyber warfare and the crime of aggression: the Need for individual Accountability on tomorrow Battlefield, Duke law and technology review.

- Gorman S.Dreazen & Y.Cole, "Insurgents Hack U.S Drones", Wall Street journal, 17 December 2009.

- discussion of the subject of characterization of cyber warfare in Michael N.Schmitt, Classification of Cyber Conflict, 89 INT'L L. STUD. 233 (2013).

- Prosecutor v. Tadić, Case No. IT-94-1-I, Decision on the Defence Motion for Interlocutory Appeal on Jurisdiction, 70 (Int'l Crim. Trib. for the Former Yugoslavia Oct. 2, 1995).

- Prosecutor v. Tadić, Case No. IT-94-1-A, Appeals Chamber Judgment 131-40.

- (Intl'l Crim. Trib. for the Former Yugoslavia July 15, 1999). See also Application of the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide (Bosn. & Herz. v.Serb. & Montenegro.), 2007 I.C.J. 108, 404 (Feb. 26); Prosecutor v. Lubanga, Case No.ICC-01/0401/06, Decision on Confirmation of Charges, 211 (Jan. 29, 2007),http://www.icccpi.int/iccdocs/doc/doc266175.pdf. On the internationalization of a non international armed conflict, see Tadić, Decision on Defence Motion, supra note 77, 76.

- J.Pictet, commentary on the Geneva Convention for the Amelioration of the condition of the wounded and Sick in Armed Forces in the field, ICRC, Geneva, 1952.

- Tallinn Manual, supra note 2, at 74. See also Int'l comm. of the red cross,interpretive guidance on the notion of direct participation in hostilities underinternational humanitarian law 43 (Nils Melzer ed).

- SassoliM."Transnational Armed Groups and International Humanitarian Law", program on Humanitarian policy and conflict Research, Harvard University, Occasional paper Series, Winter 2006, number 6.

- TALLINN MANUAL

- Prosecutor v RamushHaradinaj, IdrizBalajBrahimaj (Trial judgment), IT-04-84-T (3 April 2008) para 49.

- Schmit Michael N, Classification of Cyber Conflict, supra note 76, at 246; see also INT'LCOMM. OF THE RED CROSS, COMMENTARY ON THE ADDITIONAL PROTOCOLS OF 8 JUNE 1977 TO

- THE GENEVA CONVENTIONS OF 12 AUGUST 1949, 4470 (Yves Sandoz et al.eds., 1987)[hereinafter Additional Protocols Commentary] (referring to the requirement in Additional protocol I.

- Protocol II, supra note 85, art. 1(1). It is unclear whether the implementation requirement applies beyond Additional Protocol II to all non-international armed conflicts).

- Michael N.Schmidt, the law of cyber warfare, STANFORD LAW & POLICY REVIEW, Vol. 25:269.

حق التظاهر حرية الرأي والتجمع السلمي
ثقافة السلمية بين الواقع والقانون

د. منال سويد *

المقدمة

يشهد لبنان ومعظم دول العالم على عصر الثورات والنضال الحقوقي والحركات الاحتجاجية التي تتسم بالطابع المطلبي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمدنية والسياسية والبيئية، وقد رافق هذه التحركات جدل واسع حول مدى مشروعية وسائل الاحتجاج المتبعة، وأساليب التظاهر التي انتهجها المحتجون في الشارع للمطالبة بهذه الحقوق في العديد من المناطق اللبنانية.

* أستاذة في الجامعة اللبنانية.

تُكرس القوانين اللبنانية حماية أشكال التحرك المدني السلمي المرافقة لحق الاعتصام والتظاهر، حرية تكوين الجمعيات، الحق في حرية التعبير عن الرأي والحق في حرية التجمع السلمي، وهي حقوق ذات صلة وثيقة بعضها ببعض، تبنّتها معظم الدساتير والقوانين الدولية، وتعد من مرتكزات أي نظام

ديموقراطي مطبّق بصورةٍ حقيقية، ومعترف بها وممنوحة للشعب كحقٍ جوهري وأساسي للمطالبة والضغط على السلطة بهدف تغيير السياسات الحكومية، كما أنها تعكس صورة إيجابية لهذه الأنظمة واحترامها لتنوّع الآراء الفكرية والثقافية والمعتقدات الدينية.

بيد أن الحقوق في تطور مستمر، لذلك لم تعد طبيعة الحقوق المطالب بها هي تلك التقليدية المنصوص عنها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨)[١] فحسب، لا سيما مع تطور أنماط الحياة وطبيعة الاحتياجات ونوعية الخدمات التي يتوجب على الدولة تأمينها للأفراد. فالمطالبة بالحق في التنمية مثلًا ليس بمطلبٍ كلاسيكي، وحتى أنه لم يُذكر في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. أما اليوم، فهو يعد من الحقوق الأولية والأساس المتين للتمتع الكامل بحقوق الإنسان وحمايتها، على اعتبار أن الحق في التنمية هو منظومة حقوق اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وسياسية شاملة ومتكاملة، تهدف إلى الارتقاء بتنمية حاجات الأفراد ورفاهيتهم على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة إلى التنمية والتوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها[٢]، كما يعد هذا الحق من أساس تنمية الموارد البشرية وتطبيق أهداف التنمية المستدامة – أجندة ٢٠٣٠. وعليه، فإن تجريد مفاهيم التنمية من البرامج الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والبيئية.... تؤدي لا محال إلى انهيار نظام الدولة بالكامل.

تتطور الحقوق وتتطور بموازاتها أساليب المطالبة بها من أشكال التظاهر، الاحتجاجات والاعتصامات. ولعل ما شهدناه ونشهده اليوم من الاحتجاجات في شوارع لبنان منذ ١٧ تشرين الأول ٢٠١٩ خير دليل على

١- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، هي وثيقة الحقوق الدولية التي تمثّل الإعلان الذي تبنّته الأمم المتحدة في ١٠ ديسمبر ١٩٤٨، موقع منظمة الأمم المتحدة: https://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights/index.html

٢- إعلان الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦. https://www.un.org/ar/events/righttodevelopment/

ذلك. فقد أصبح لحق التظاهر في الشوارع معايير مختلفة عما سبق، سواء من إغلاق للطرقات العامة، منع المواطنين من المرور بسياراتهم على الطرقات، ملاحقة السياسيين في الأماكن العامة وعرقلة تحركاتهم، وعدم التواني عن ممارسة أي وسيلة مهما كانت وبغضّ النظر عن قانونيتها أم عدمها، بهدف الضغط على السلطة وثبات المحتجين على تصميمهم وإيمانهم بالقضايا التي يطالبون بها، وتأكيدهم أن لا محظور أو حدود تقف عائقًا في سبيل تحقيق أهدافهم، إلا أنه وعلى الرغم من تطور مفهوم الحريات العامة والتي أصبحت من المسلّمات التي يمارسها الشعب من دون اعتراض أو تقييد، هناك بعض القيود الاستثنائية كحدود عدم المساس بحرية الآخرين ومسلّمات التقيّد بالانتظام العام ومقتضيات المصلحة العامة والأخلاق في المجتمع[٣].

الهدف من هذه الدراسة، وضع الحريات والحقوق المطالب بها من قبل المحتجين في الكفة الأولى من الميزان، بينما توضع في الكفة المقابلة لها حقوق الغير الذين يطالبون أيضًا بدورهم بحماية حقوقهم وحرياتهم، التي يتم الاعتداء عليها من قبل المحتجين في معرض ممارستهم لحق التظاهر، وذلك عن طريق تسليط الضوء على النصوص الدستورية والقانونية اللبنانية في هذا المضمار، كما والتطرق إلى المعاهدات والمواثيق الدولية التي ترعى حقوق الإنسان، ومحاولة استنتاج طرق التوفيق – وليس المفاضلة – بين حقوق المواطنين جميعًا من دون استثناء على أساس مبدأ المساواة وعدم التمييز بين الأفراد.

أولًا: الحقوق المطالب بها من قبل المحتجين تتسم بطبيعتها المعيشية والمحقة بامتياز

الثابت والذي لا جدال فيه أن الحقوق التي يطالب بها الشعب اللبناني

٣- ناصر زيدان، حقوق الإنسان في القوانين اللبنانية والدولية، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، ٢٠١٥، ص ١٨.

أقل ما يقال عنها إنها حقوق محقة بامتيازٍ، لأنها تندرج ضمن المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، بل إنها من الحقوق التي يجب أن تؤمَّن بديهيًا لكل إنسان في القرن الحادي والعشرين، وهي الكرامة الإنسانية، الحق بعيش حياة كريمة من دون الخوف من الجوع والمرض والحق بالأمان على حياته، فضلًا عن أنها حقوق أساسية تتناول الطبيعة الإنسانية، وهي لصيقة بشخص الفرد لا يمكن التنازل عنها أو المساومة بشأنها. ولكن للأسف الشديد، إن أبسط هذه الحقوق غير مؤمنة بحدها الأدنى، ناهيك عن المطالبة بحقوقٍ مستحدثة تفرضها تطور الحياة، لتشكل الحقوق المطالب بها سلة مملوءة عنوانها العريض «الحق في التمتع بمستوى معيشي كريم، الحق في اختيار عمل لائق، الحق في الأمن الغذائي الصحي والسليم، الحق في بيئة نظيفة، حق التعلم والحق في الوصول إلى المعلومات، لا سيما ما يتعلق منها بالسياسات المالية والضرائبية لمكافحة الفساد والمساواة أمام القانون، واسترداد ما أُطلق عليه مسمى الأموال المنهوبة»...

حق الانتفاضة والثورة على السلطة للمطالبة بالحكم العادل وحرية التظاهر والاجتماع، هي من الحريات العامة الطبيعية التنويرية، التي يمكن ممارستها بكل الوسائل المتاحة تحقيقًا للأهداف والغايات المطلوبة، كما يشكّل حق المواطن في التعبير عن آرائه مرآة النظام الديموقراطي والمدني في المجتمع. فالمقولة المنسوبة إلى فولتير «أكره ما تقول، لكني سأدافع حتى الموت عن حقك في أن تقوله» تلخص مبدأ أن حق التعبير هو حق أساسي من حقوق الإنسان، وهو أساس الديموقراطية وحمايته رمز للمجتمع المتحضر والمتسامح[٤]. وبالطبع، هي حقوق يضمنها الإطار القانوني والتنظيمي اللبناني، كما وتعترف بها المواثيق والإعلانات والاتفاقيات العالمية.

٤- حرية التعبير، مقدمة قصيرة جدًا، نايجل ووربيرتن، ترجمة زينب عاطف، هنداوي سي آي سي، ٢٠١٨، ص٩.

Nigel Warburton, Free Speech, originally published in English in 2009, Arabic Language Translation Copyright © 2018 Hindawi Foundation C.I.C.

فالدستور اللبناني في مادته ١٣ يضمن «حرية التعبير، حرية إبداء الرأي قولًا وكتابة، حرية الطباعة وحرية تأليف الجمعيات»، وعليه، فإن حق التظاهر هو حق مكفول دستوريًا، على أن يلتزم المتظاهرون باتخاذ إجراءات العلم بالتظاهر وفق القرار ٢٠٠٦/١٠٢٤، إذ يقدّم العلم بالتظاهر أو التجمع أو الاعتصام قبل موعد التظاهرة بثلاثة أيام على الأقل سببها وشعاراتها واسم الجهة الداعية والمنظمة وعددها والمكان والزمان وخط سير التظاهرة والأماكن التي ستتوقف فيها لإلقاء الكلمات.... وبالتأكيد التعهد بتحمّل المسؤولية الكاملة عن أي ضرر قد تسببه التظاهرة للأشخاص والممتلكات الخاصة والعامة.

أما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يشكل أساس القانون الدولي الإنساني، فقد منح في المادة ١٩ منه «لكل إنسان حق في حرية التعبير، ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار، تلقّيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأي وسيلة أخرى يختارها». على أن يستتبع ذلك «واجبات ومسؤوليات خاصة لاحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم، ولحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة». (وسوف نركز في الفقرة اللاحقة على هذه القيود القانونية لممارسة هذا الحق). كذلك ضمّت المادة ٢٠ من الإعلان «لكل شخص الحق في حرية الاشتراك في الاجتماعات والجمعيات السلمية»، كما ترتكز المعايير الدولية على ما ورد في المادة ٢١ من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR) لحق التجمع السلمي وحق التظاهر[٥]، والمواثيق الإقليمية وفي مقدمتها الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية

٥- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٦ كانون الأول ١٩٦٦ (النفاذ: ٢٣ آذار ١٩٧٦) https://www.unicef.org/arabic/why/files/ccpr_arabic.pdf.

المادة ١٠[٦]، وميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي لا سيما المادة ١٢، التي أكدت على أن الحق في تنظيم التجمعات والمظاهرات السلمية هو حق أساسي وعنصر جوهري من عناصر المجتمع الديموقراطي، يتطلب من الدول تنظيمه بموجب قوانينها بكل شفافية ووضوح، لأن فرض القيود غير المحددة بالقانون على هذا الحق، يسبب في الواقع ضررًا كبيرًا على الحقوق المترابطة والمتآزرة، لا سيما حريات التجمع والتعبير والتفكير والضمير والدين. كذلك أشار الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب في المادة التاسعة/ ٢ منه «لكل شخص الحق في التعبير عن آرائه ونشرها في إطار القوانين والنظم النافذة»[٧]. أما المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان فقد أدلت بما يأتي: «تمثّل حرية التعبير أساسًا من الأسس الجوهرية في المجتمع الديموقراطي، ومن الشروط الأساسية اللازمة لتقدّم هذا المجتمع ولتنمية كل إنسان»[٨]، فالقوانين والسياسات لا تكون شرعية إلا إذا أُقرّت من خلال عملية ديموقراطية، ولا تكون العملية ديموقراطية إذا منعت الحكومة أي شخص من التعبير عن معتقداته بهذا الشأن[٩].

من الناحية العملية، إن حق التظاهر والاحتجاج الذي يحميه القانون هو ذلك الذي يحترم القوانين والأنظمة، ولا يمس بمصالح الناس وتحركاتهم، ولا يعطل أعمالهم اليومية، ولا يلحق بهم الضرر بالممتلكات أو أي نوع أذى مادي، معنوي أو جسدي. ومن مؤشرات هذا التظاهر السلمي اختيار الزمان المناسب للتحرك، بمعنى تنظيم تظاهرة في مدة وجيزة (مهلة ساعة مثلًا) أو في اختيار أوقات العطل الرسمية أو نهاية الأسبوع. كذلك، فإن

٦- الاتفاقية الأوروبية لصون حقوق الإنسان والحريات الأساسية، تم اعتمادها في٣ تشرين الثاني١٩٥٠، ودخلت حيز النفاذ في ٣ أيلول ١٩٥٣.

٧- الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، تم اعتماده في ١٢ تموز ١٩٨١، ودخل حيز النفاذ في ٢١ تشرين الأول ١٩٨٦، https://www.achpr.org/ar_legalinstruments/detail?id=49

٨- Handyside c.Royaume-Uni, 7 December 1976, Application n°5493/72, para. 49.(www.unesco.org/open-access/terms-use-ccbysa-fr).

٩- حرية التعبير، مقدمة قصيرة جدًا، نايجلووربيرتن، مرجع سابق، ص ٩٥.

اختيار المكان المناسب للتحرك هو أيضًا من المؤشرات التي تدل على سلمية التظاهرة، مثل اختيار المكان الملائم الأقل ازدحامًا، أو التجمع في الساحات العامة حيث لا قطع للطرقات العامة أو تحويلها.... فهذه مؤشرات على سبيل المثال تعكس احترام القيّمين على تظاهرة معيّنة لحقوق الآخرين وحرياتهم، بحيث لا تعرقل التظاهرة أعمالهم وحركة سيرهم، على اعتبار أنهم في عطلة ويلتزمون منازلهم، وليسوا على عجلة من أمرهم أو اضطرار للتنقل والتعرض للمضايقة والانزعاج من جراء التجمع والمظاهرات.

ثانيًا: الوسائل التي اتبعها المحتجون للمطالبة بحقوقهم

سبق وذكرنا أن أشكال التظاهر والاعتصامات التي نشهدها في الشوارع مختلفة ومتميزة، فمن وجهة نظر المحتجين إننا في حالة ثورة شعبية تبيح للمواطن التعبير عن رأيه بأي أسلوب من دون أي قيد أو شرط. حتى لو كانت نتيجة التحرك سوف تؤدي إلى شل حركة البلاد، ومنع الناس من التنقل والتحرك وإغلاق المؤسسات العامة والخاصة والمدارس والجامعات... وصولًا إلى حالة العصيان المدني. إلا أننا سوف نشير إلى ثلاثة أساليب استُخدمت في الاحتجاج، وكانت موضوع جدل على الوسائل الإعلامية ومواقع التواصل الاجتماعي كافة بين شرعيتها أو عدمها، نلخصها بالنقاط الآتية:

– **التظاهر العفوي** في الساحات والطرقات من وسائل التعبير الأساسية للمطالبة بالحقوق الإنسانية، غير أن القرار ٢٠٠٦/١٠٢٤ المذكور أعلاه يتطلب إجراءات قانونية ينبغي مراعاتها واحترامها. عمليًا، لم يتم الالتزام بهذه الشروط القانونية لممارسة حق التظاهر من قبل المحتجين، بحجة أن النزول إلى الشارع ليس بتظاهرةٍ تقليدية منظمة، تستوجب على المتظاهر إعلام الجهات الرسمية بها، بل هو ثورة شعبية وحركة تعبير عفوية غير

منسق أو مخطط لها، كما أنه ليس هناك من مسؤول عن تجمّع للأفراد أو جمعية قائمة ليتقدّموا بالعلم أو الإذن بالتظاهر من وزارة الداخلية، بل تجمّع شعبي ثائر غير مكترث للأصول القانونية المتبعة لحق التظاهر، ولا للسلطة القائمة التي يتظاهر بالأصل ضدها. فهل يبقى حق التظاهر مصانًا ومحميًا بموجب القوانين إذا لم يحترم المتظاهرون الأصول القانونية الواجب اتباعها؟

– **قطع الطرقات العامة الأساسية والفرعية** كأحد أشكال التحركات المطلبية التي انتهجها المحتجون، للتعبير عن غضبهم بوجه الطبقة الحاكمة والضغط عليها لتحقيق المطالب، وقد اعتبروا هذا الأسلوب وسيلة احتجاجية مشروعة لهم، أسوة بما يحدث من أمور مماثلة في الثورات التي اندلعت بمختلف الدول عالميًا، وأيضًا –كما في حق التظاهر– فإنها ثورة شعبية غير مكترثة لما نص عليه القانون اللبناني من تجريم لقطع الطرقات العامة. لذلك عمد المحتجون إلى إغلاق الطرقات بالدواليب ومستوعبات النفايات سواء في النهار أو الليل، باعتبارها الوسيلة الأنجح للضغط على الدولة، ومن أجل شرعنة هذه الوسيلة تجنّب معظمهم استخدام أسلوب حرق الدواليب والنفايات، وابتكروا أسلوب افتراش الطرقات بأجسادهم رافعين أيديهم عاليًا، كإشارةٍ تعبّر عن أنهم سلميون ولا يرغبون المواجهة مع القوى الأمنية وغيرهم.

– أما وسيلة **ملاحقة السياسيين في الأماكن العامة** فهو أسلوب جديد، يهدف إلى مطاردة السياسيين وعرقلة حركتهم وطردهم من المطاعم والأماكن العامة، بحجة أنهم أهدروا المال العام على مدى سنوات، وليس من حقهم السهر وصرف الأموال والتمتع بملذات الحياة، في الوقت الذي يقبع به أكثر من نصف الشعب اللبناني تحت خط الفقر. وعلى الطبقة السياسية برمّتها تحمّل المسؤولية ولو معنويًا عن انهيار النظام المالي والاقتصادي

اللبناني نتيجة سوء إدارتهم للبلاد. لذلك أصبحت حركة المسؤولين وتنقلاتهم مرصودة ومراقبة في الأوقات كافة، ما دفعهم إلى تفضيل المكوث في المنزل لعدم المواجهة وافتعال المشاكل مع المحتجين.

وهنا نتساءل، ما هي قانونية وسائل التعبير وشرعيتها التي اعتمدها المتظاهرون والمذكورة أعلاها، ومهما كانت الذرائع والحجج المبررة من جانبهم، فهل هذا ينفي أن حقهم في التجمع والاحتجاج قد أدى إلى إغلاقهم الطرق العامة ومنعهم المواطنين من حق المرور، وهل يشكل مثل هذا التحرك جريمة يعاقب عليها في القانون اللبناني؟

وهل التشهير بالسمعة واتهام السياسيين جملة بالفساد والسرقة هي من وسائل الاحتجاج والتعبير؟ وهل يعد منع الإنسان من الخروج من منزله وارتياد الأماكن العامة اعتداء على الحق في الحرية الشخصية؟

أليس الدخول إلى المطاعم لافتعال المشاكل هو اعتداء على حق الملكية الخاصة لأصحاب هذه المطاعم، وهو اعتداء على حق الموظفين بالعمل وحرمانهم من مصدر رزقهم؟

سوف نجيب عن هذه الإشكاليات المطروحة في الفقرة اللاحقة من خلال تسليط الضوء على حقوق الغير التي – وبحسب وجهة نظرهم – انتُهكت من قبل المحتجين، ونعني بالغير المواطنين العاديين وحتى المسؤولين السياسيين الذين قُطعت أمامهم الطرقات ومُنعوا من المرور والتنقل، لنستنتج معها وعلى ضوء القواعد القانونية المرعية الإجراء، ما إذا كانت الوسائل المتبعة في الاحتجاجات مشروعة أم غير مشروعة.

ثالثًا: الحقوق المطالب بها من قبل الغير تتعلق بالحريات العامة وهي محقة بامتياز

استخدم المتظاهرون الأساليب كافة للمطالبة بتحسين أوضاعهم المعيشية

وتأمين حقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهم بذلك يطالبون بها لكل مواطن لبناني من دون تمييز، وتتسم بطبيعتها المعيشية والمحقة بامتيازٍ. لذلك، من واجب القوى الأمنية احترام تحركاتهم، وضمان حقهم بعدم التعرض للعنف أو التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة...

في الكف المقابل من الميزان، نرى أفرادًا بغضّ النظر عن تأييدهم الكامل لهذه المطالب – طالما أنهم يرزحون تحت النظام الاجتماعي والاقتصادي ذاته المفرغ من الحقوق الإنسانية والمعيشية – إلا أنهم يرغبون في متابعة حياتهم اليومية بشكلٍ اعتيادي، ومزاولة أعمالهم ونشاطاتهم وتجارتهم وتسوّقهم والالتحاق بمدارسهم وجامعاتهم... وبالتالي، فإن قطع الطرقات من شأنه المساس بحريتهم في التنقل والانتقال وحقهم في المرور، إلى جانب العديد من الحقوق المترابطة والتي كفلها لهم الدستور والقانون اللبناني كما المواثيق الدولية، وتأتي في مقدمتها الحق في الخصوصية، الحق في الحرية والأمن الشخصي، الحق في التعلم والحق في العمل، وفي حال تكررت التظاهرات –وإن كانت سلمية– في نفس المكان، فإن ذلك يشكّل إزعاجًا وتقييدًا لحق الأفراد في التمتع السلمي بمسكنهم وممتلكاتهم الخاصة، ويشكّل مساسًا بحقوقٍ وحريات أخرى، كحقهم في السكينة وحقهم في الأمان... فضلًا عن الأضرار المادية والمعنوية التي يتحملها المارة نتيجة حجز حرياتهم وإضاعة وقتهم على الطرقات.

إذا كانت حرية التعبير وحرية تداول المعلومات تُمثّل حقًا أساسيًا من حقوق الإنسان، وحجر الزاوية لكل الحريات التي تُكرس الأمم المتحدة جهودها للدفاع عنها بموجب القرارات الصادرة عن الجمعية العامة، إلا أنه يجوز إخضاع ممارسة هذه الحريات التي تشتمل على واجبات ومسؤوليات لبعض الإجراءات أو الشروط أو القيود أو العقوبات التي ينص عليها القانون،

والتي تُمثّل تدابير ضرورية، في مجتمع ديموقراطي، لضمان الأمن القومي أو سلامة الأراضي أو منع حدوث الجرائم، ولحماية الصحة أو الأخلاق أو السمعة أو حقوق الآخرين، بغية منع إفشاء المعلومات السرية أو لضمان هيبة السلطة القضائية ونزاهتها[١٠].

وإن كان هناك من سمات جوهرية لحق التعبير التي تقابلها وتعادلها مسؤولية احترام ممارسة هذا الحق، انطلاقًا من تعريف مونتسيكو للحرية وهي «أن تفعل كل ما لا يضير غيرك»، وهي معادلة أخلاقية، ثقافية وحقوقية تقوم على التوازن بين حرية التعبير ومسؤولية التعبير؛ فإذا اختل هذا الميزان اختلت معه مفاهيم الحقوق والحريات، وهنا تعجز الثقافة الحقوقية عن استيعاب التحركات الاجتماعية وحرية التعبير[١١].

من هنا، إذا تمادى الإنسان في حقه في حرية التعبير وطرق أبواب حرمة الحياة الخاصة، وأساء احترام الحياة الشخصية للأفراد، عندها يكون قد تعدّى الضوابط القانونية – الخط الأحمر الذي رسمه له القانون – فيتعين على الدولة ممثلة بالقضاء أن تُقيم المصلحة العامة الناجمة عن حماية الحياة الخاصة مقابل المصلحة العامة المرتبطة بالحق في التعبير[١٢]. أما التدابير التي قد تتخذها الدولة لضمان حماية حق الأفراد في احترام سمعته متصديًا لتعديات الغير أو ما يعرف بالتشهير، وجرائم الذم والقدح[١٣]... فقد أوردها قانون العقوبات اللبناني في المواد ٣٨٥ و٣٨٦ والعقوبات

١٠- : المادة ١٠ من الاتفاقية الأوروبية لصون حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

١١- : عبدالله الغذامي، ثقافة تويتر، حرية التعبير أو مسؤولية التعبير، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، ٢٠١٦، بيروت/ لبنان، ص ٧٨.

١٢- : عبدالله الغذامي، ثقافة تويتر، حرية التعبير أو مسؤولية التعبير، مرجع سابق، ص ١٣.

١٣- قانون العقوبات اللبناني الصادر بموجب المرسوم الاشتراعي الرقم ٣٤٠ تاريخ ١٩٤٣/٣/١ وتعديلاته، عرّفت المادة ٣٨٥ من قانون العقوبات جريمة الذم بأنها نسبة أمر إلى شخص (ولو في معرض الشك أو الاستفهام) ينال من شرفه أو كرامته.
المادة ٥٨٢ منه: يعاقب على الذم بأحد الناس المقترف بإحدى الوسائل المذكورة في المادة ٢٠٩ بالحبس حتى ثلاثة أشهر وبالغرامة حتى المئتي ألف ليرة أو بإحدى هاتَين العقوبتَين.
المادة ٢٠٩: تعد وسائل نشر:«١. الأعمال والحركات إذا حصلت في محل عام أو مكان مباح للجمهور أو معرض للأنظار أو شاهدها بسبب خطأ الفاعل من لا دخل له بالفعل ٢. الكلام أو الصراخ سواء جهر بهما أو نُقلا بالوسائل الآلية بحيث يسمعها في كلا الحالَين من لا دخل له بالفعل ٣. الكتابة والرسوم والصور اليدوية والشمسية والأفلام والشارات والتصاوير على اختلافها إذا عُرضت في محل عام أو مكان مباح للجمهور أو معرّض للأنظار أو بيعت أو عُرضت للبيع أو وُزّعت على شخص أو أكثر».

المقررة في الذم والقدح من ٥٨٢ إلى ٥٨٦، ويمكن الاستعانة بتطبيق قانون المعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي رقم ٨١ تاريخ ٢٠١٨/١٠/١٠ إذا ما كانت المعلومات المنشورة مثلاً تتعلق بحالة الفرد المالية وبيانات حساباته واعتماداته، وكانت الوسيلة المعتمدة للنشر والتشهير هي الوسائل الإلكترونية، وهي تقع في الباب السادس من القانون المذكور تحت عنوان: الجرائم المتعلقة بالأنظمة والبيانات المعلوماتية والبطاقات المصرفية، وتعديلات على قانون العقوبات وقواعد إجرائية متعلقة بضبط الأدلة المعلوماتية وحفظها.

وهنا ليس للقائل الادعاء بأن قوله مجرد رأي إذا ما كان القول قد أصاب شخصًا بضررٍ من نوع ما، فنكون أمام اتهام وليس وجهة نظر أو رأي، وتطبّق عندها الخيارات الثقافية والحقوقية لمن يتهم الغير بالفساد أو السرقة ألا وهي الإثبات أو الاعتذار أو القضاء[١٤].

– أما بالنسبة لحق التنقل والانتقال وحق المرور، نستعرض في ما يأتي النصوص القانونية اللبنانية والدولية التي كرستها واعتبرتها من الحقوق الأساسية للإنسان، على اعتبار أن هذا الحق هو الذي أخذ الحيز الأكبر من الجدل القانوني والسياسي للتحركات الشعبية، بعد أن اتخذ المحتجون من قطع الطرقات وسيلة للضغط على الدولة لتلبية مطالبهم وحقوقهم.

فبموجب المادة ١٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان «لكل فرد حق في حرية التنقل وفي اختيار محل إقامته داخل حدود الدولة، ولكل فرد الحق في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده، وفي العودة إلى بلده». معطوفة على المادة ١٢ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية «لكل فرد يوجد على نحو قانوني داخل إقليم دولة ما حرية التنقل فيه وحرية اختيار مكان إقامته».

١٤- : عبدالله الغذامي، ثقافة تويتر، حرية التعبير أو مسؤولية التعبير، مرجع سابق، ص ٨١.

كذلك نستشف حرص الدستور اللبناني في مقدمته على حماية حرية الإقامة والتنقل بشكلٍ آمن لكل لبناني على أرض لبنان، «فلكل لبناني الحق في الإقامة على أي جزء منها والتمتع به في ظل سيادة القانون». وبالتالي، فقد جاءت النصوص القانونية التطبيقية راعية لروحية الدستور من ناحية الحماية القانونية لحق التنقل والمرور لكل مواطن في أي زمان ومكان، ولا يحق لأي شخص اعتراض طريقه وحرمانه من ممارسة هذا الحق بسلامٍ وحرية وأمان. وعليه، نرى أن قطع الطرقات في قانون العقوبات اللبنانيً جرم معاقب عليه، حيث ورد في الفصل الرابع تحت عنوان «في جرائم الاغتصاب والتعدي على حرية العمل» وتحديدًا المادة ٣٤٢ المعدلة وفق المرسوم الاشتراعي ١١٢تاريخ ١٩٨٣/٩/١ على المعاقبة بالحبس والغرامة على كل اغتصاب يقوم به أكثر من عشرين شخصًا بالتنفيذ، بقصد توقيف وسائل النقل بين أنحاء لبنان أو بينه وبين البلدان الأخرى... وإذا اقتُرف الجرم بأعمال العنف على الأشخاص أو الأشياء أو التهديد، أو بغير ذلك من وسائل التخويف في النفس أو بالتجمهر في الساحات ...

من ناحية أخرى، فإن قانون السير الجديد رقم ٢٤٣ تاريخ ٢٠١٢/١٠/٢٢ المادة ٤٠ منه، تحظّر إيقاف أو ترك مركبة أو حيوان على الطريق إذا كان ذلك يشكّل إعاقة أو إساءة استعمال الطريق. معطوفة على المادة ٤٠ منه: «يجب إيقاف المركبة، أو الحيوان، على الطريق بصورةٍ لا تنتج عنها أي مضايقة لحركة السير، أو إعاقة للدخول إلى الأملاك المجاورة». كذلك أوردت المادة ٥٣ منه: «يُحظّر على أي كان أن يرمي أو يترك على الطريق العام، ما من شأنه أن يعرقل حركة السير، أو يسبب أخطارًا تهدد السلامة العامة كالنفايات والتراب والحجارة ومواد البناء وغيرها».

بالتالي، إن استخدام المشرّع لعبارات إساءة استعمال الطريق وعرقلة حركة السير وتهديد السلامة العامة... فإنه قصد بشكلٍ واضح منع قطع الطرقات

بأي شكل من الأشكال، بل إن قانون العقوبات قد جرّم قطع الطرقات بالقوة على الناس، وحرمانهم من حقهم بالتنقل بأمانٍ، وتهديد أمنهم وسلامتهم في أثناء ممارستهم لحق المرور. كما لم يذكر القانون أي استثناءات لأوضاعٍ وظروف تسمح بقطع الطرقات. وهذا إن دل على شيء، فهو دليل على حرص المشرع على ضمان هذا الحق وحمايته من تعدي الغير بشكلٍ مطلق، بالطبع مع مراعاة حق السلطة بتقييده وفق أحكام القانون والظروف الاستثنائية التي تتعلق بالأمن والنظام العام والمصلحة العامة.

بناء على ما تقدّم،

ما هي المواد القانونية التي من الممكن الاستناد إليها في الادعاء على المحتجين، وتجريم الوسائل التي انتهجها المحتجون في تجمعاتهم، لا سيما الاتخاذ من قطع الطرقات وسيلة للتظاهر بهدف شل حركة البلاد وفرض حالة العصيان المدني كأمرٍ واقع؟ وهل صنّفها المشرع في خانة الجرائم التي تطالها عقوبات جزائية نص عليها القانون اللبناني؟.

استنادًا إلى الإخبار المسجل لدى قلم النيابة العامة التمييزية في بيروت رقم ٧٥٦١/م ٢٠١٩ تاريخ ٢٠١٩/١١/٦ ضد مجهول، موضوعه حالة قطع الطرقات التي رافقت التظاهرات التي استمرت منذ تاريخ ١٠/١٧/ ٢٠١٩وما شابها من تعديات على حرية التنقل المصانة قانونًا، والتي ألحقت بالمواطنين أضرارًا مادية ومعنوية نتيجة ما تعرضوا له من حجز لحرياتهم، إما بمنعهم من الانتقال إلى مراكز عملهم ومدارسهم وجامعاتهم، وإما بإبقائهم لساعاتٍ في الطرقات للوصول إلى المكان المقصود، أما نوع الجرائم التي تم الدفع بها والمنصوص عنها في قانون العقوبات اللبناني – المرسوم الاشتراعي رقم ٣٤٠ تاريخ ١٩٤٣/٣/١، فهي الآتية:

١- **الجنايات الواقعة على الدستور**، سندًا للمادة ٣٠٤ من قانون

العقوبات اللبناني:«الاعتداء الذي يُقصد منه منع السلطات القائمة من ممارسة وظائفها المستمدة من الدستور أو يعاقب عليه بالاعتقال المؤقت أو الإبعاد».

٢- **الجرائم التي تنال من الوحدة الوطنية أو تعكّر الصفاء بين عناصر الأمة**، سندًا للمادة ٣١٧ عقوبات والمعدلة وفق القانون تاريخ ١٩٥٤/١٢/١والقانون رقم ٢٣٩ تاريخ ١٩٩٣/٥/٢٧: «كل عمل وكل كتابة وكل خطاب يقصد منها أو ينتج عنها إثارة النعرات المذهبية أو العنصرية أو الحض على النزاع بين الطوائف ومختلف عناصر الأمة يعاقب عليه بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وبالغرامة من مئة إلى ثمانمائة ألف ليرة، وكذلك بالمنع من ممارسة الحقوق المذكورة في الفقرتَين الثانية والرابعة من المادة ٦٥ ويمكن للمحكمة أن تقضي بنشر الحكم».

٣- **التعدي على الحقوق والواجبات المدنية**، وفق المادة ٣٢٩ عقوبات: «كل فعل من شأنه أن يعوق اللبناني عن ممارسة حقوقه أو واجباته المدنية يعاقب عليه بالحبس من شهر إلى سنة، إذا اقترف بالتهديد والشدة أو بأي وسيلة أخرى من وسائل الإكراه الجسدي أو المعنوي، إذا اقترف الجرم جماعة مسلحة مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر كانت العقوبة بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وإذا وقع الجرم بلا سلاح فعقوبة الحبس من شهرَين إلى سنتَين».

٤- **تجمعات الشغب**، وفق المادة ٣٤٦ عقوبات: «كل حشد أو موكب على الطرق العامة أو في مكان مباح للجمهور يعد تجمعًا للشغب ويعاقب عليه بالحبس من شهر إلى سنة:

- إذا تألف من ثلاثة أشخاص أو أكثر بقصد اقتراف جناية أو جنحة وكان أحدهم على الأقل مسلحًا.
- إذا تألف من سبعة أشخاص على الأقل بقصد الاحتجاج على قرار أو

تدبير اتخذتهما السلطات العامة بقصد الضغط عليها.

– إذا أربى عدد الأشخاص على العشرين وظهروا بمظهرٍ من شأنه أن يعكر الطمأنينة العامة».

٥– **تخريب الساحات والطرق العامة أو تعييبها**، تطبيقًا لأحكام المادة ٧٥٠ عقوبات والمعدلة وفق المرسوم الاشتراعي رقم ١١٢ تاريخ ١٩٨٣/٩/١٦ والقانون رقم ٢٣٩ تاريخ ١٩٩٣/٥/٢٧: «يعاقب بالحبس حتى ستة أشهر وبالغرامة من مئة ألف إلى مليون ليرة، أو بإحدى هاتَين العقوبتَين من أقدم على:

– تخريب الساحات والطرق العامة أو تعييبها.

– نزع اللوحات والأرقام الموضوعة في منعطفات الشوارع أو على الأبنية والعلامات الكيلومترية والصور أو تخريبها أو تعييبها».

٦– **منع حرية المرور وسلامته**، تطبيقًا لأحكام المادة ٧٥١ عقوبات والمعدلة وفق المرسوم الاشتراعي رقم ١١٢ تاريخ ١٩٨٣/٩/١٦ والقانون رقم ٢٣٩ تاريخ ١٩٩٣/٥/٢٧: «يعاقب بالحبس حتى ستة أشهر وبالغرامة من مئة ألف إلى مليون ليرة أو بإحدى هاتَين العقوبتَين:

– من أقدم على تطويف الطرق العامة أو ملك الغير برفعه مصب مياهه عن المستوى المحدد بموجب الأنظمة أو بارتكابه أي خطأ آخر.

– من سد الطريق العامة من دون داع ولا إذن من السلطة بوضعه أو تركه عليها أي شيء يمنع حرية المرور وسلامته أو يضيقهما.

– من أهمل التنبيه نهارًا والتنوير ليلًا أمام الحفريات وغيرها من الأشغال المأذون له بإجرائها أو أمام سائر المواد وغيرها من الأشياء المأذون له بوضعها في الساحات وعلى الطرق العامة.

– من أطفأ القناديل أو الفوانيس المستعملة لتنوير الطريق العامة أو نزعها أو أتلفها.

– من رمى أو وضع أقذارًا أو كناسة أو أي شيء آخر على الطريق العامة.

– من رمى أو أسقط على أحد الناس أقذارًا أو غيرها من الأشياء الضارة من غير انتباه.

– من وضع إعلانات على الأنصاب التاريخية والأبنية العامة والمقابر والأبنية المعدة للعبادة.

تنزع على نفقة الفاعل أو بواسطته الإعلانات أو المواد التي تسد الطريق».

استنادًا إلى المواد المسند إليها الادعاء، ومن منظور موضوعي، فإن العديد من الفقرات الواردة أعلاها تنطبق على الأفعال التي ارتكبت في الساحات والطرقات لا سيما التجمعات بقصد الاحتجاج على قرار أو تدبير اتخذتهما السلطات العامة بقصد الضغط عليها، أو تخريب الساحات والطرق العامة أو تعييبها، ونزع اللوحات والصور وتعييبها (خاصة ما حصل في وسط بيروت/الأسواق التجارية)، وسد الطريق العامة من دون إذن من السلطة بوضعه أو تركه عليها أي شيء يمنع حرية المرور وسلامته أو يضيّقهما وقطع الطرقات العامة بحاويات النفايات والأتربة وكل ما يمكن أن يعرّض المارة للخطر وبخاصةٍ في الليل مع غياب الإضاءة... وخير دليل على ذلك وقوع العشرات من حوادث السير على الطرقات بسبب الحاويات والأتربة التي افترشها المتظاهرون.

رابعًا: مقاربة موضوعية بين حق التظاهر بقطع الطرقات وحق التنقل

أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مقدمته أنه يترتب على الفرد واجبات إزاء الأفراد الآخرين والجماعة التي ينتمي إليها. كما أكدت المادة ٢٩ منه على «كل فرد واجبات نحو المجتمع، إذ يخضع الفرد في ممارسة حقوقه وحرياته لتلك القيود التي يقررها القانون فقط، ولضمان الاعتراف

بحقوق الغير وحرياته واحترامها ولتحقيق المقتضيات العادلة للنظام العام والمصلحة العامة والأخلاق في مجتمع ديموقراطي».

أما الدستور اللبناني فقد أكد في الفصل الثاني تحت عنوان «في اللبنانيين وحقوقهم وواجباتهم» على مساواة اللبنانيين في تحمّل الفرائض والواجبات العامة مقابل الحقوق التي يتمتعون بها. إذ نصت المادة ٧ على ما يأتي: «كل اللبنانيين سواء لدى القانون وهم يتمتعون بالسواء في الحقوق المدنية والسياسية، ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دونما فرق بينهم».

إذًا، ممارسة الحريات ليست مطلقة بل هي مقيدة بالقواعد القانونية والتنظيمية لكل دولة، بما تفرضه من قيود وشروط ترسم إطار العلاقات بين الفرد والمجتمع. من خلال الوقوف على نقطة التوازن بين حق الفرد وواجباته وبين حق الفرد وحقوق الآخرين وبين الحقوق الفردية والجماعية ومصلحة المجتمع.

في المبدأ، إن الفكر ليس عنصرًا ماديًا يمكن حجزه أو تقييده، إنما حر بالطبيعة ينبغي حمايته كحرية الفكر وحرية التجمع[١٥]، إلا أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي معرض تعداده للحقوق لا سيما الحق بالتجمع السلمي وحرية الرأي والتعبير (المواد ١٩ و٢١)، استدرك أن هذه الحقوق عمليًا ليست بطبيعتها من الحقوق المطلقة التي لا يجوز تقييدها أو الحد منها بموجب القوانين والأنظمة الداخلية، بل أنه يجوز وضع القيود على ممارسة هذا الحق في الحدود التي يفرضها القانون وتشكّل تدابير ضرورية، في مجتمع ديموقراطي، لصيانة الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو حماية واحترام حقوق الآخرين وحرياتهم وسمعتهم.

١٥- رنده الفخري عون، دليل الطالب إلى حقوق الإنسان، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠١٣، ص ١٥.

كذلك الحال بالنسبة للحق في التنقل، فقد أجازت المادة ١٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تقييد الحق في التنقل بموجب القانون على أن تكون ضرورية لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو حقوق الآخرين وحرياتهم، وتكون متماشية مع الحقوق الأخرى المعترف بها في هذا العهد.

نستنتج من مواد الشرعة الدولية لحقوق الإنسان أن هذه الحقوق المذكورة أعلاها هي من فصيلة الحقوق النسبية التي يجوز للدولة فقط من دون سواها –وليس لأي إنسان أو مواطن– تقييدها أو الحد من ممارستها، في ظل ظروف معينة أو طارئة أو استثنائية. وحتى في هذه الحالات، يقتضي أن لا تُقيّد ضمن الحدود التي ذكرها القانون مع التأكيد على وجود ظروف معينة تستدعي تقييدها من قبل رجال الأمن، على أن تضبط بالقدر والحدود الضرورية لتنظيمها وضمان الحقوق الأخرى. أما المساس بهذه الحقوق وتقييدها وعرقلتها وحرمان أي إنسان منها من قبل مواطن عادي أو أي شخص غير مكلف قانونًا بذلك، فإنه يعد اعتداء على حقوق الآخرين ويدخل في خانة الأعمال المخالفة لقواعد النظام العام والقوانين المرعية الإجراء.

في المقابل، يدحض المتظاهرون الذين يقطعون الطرقات هذه الادعاءات بأنهم لا يخالفون القانون الوضعي أو حتى الإنساني، طالما أنهم يبقون على فتح الطرقات لمرور سيارات الإسعاف التي تنقل المرضى، والشاحنات المحملة بالمواد الطبية للمستشفيات والمختبرات، والمواد الغذائية الأساسية (مثل الطحين).... فضلًا عن ترك مسارب أو طرق موازية مفتوحة مقابل كل طريق يُقطع. وهذا ما يجعل تحرّكهم يتسم بالطابع السلمي، ولا ينطبق عليه الوصف المذكور في قانون العقوبات من ناحية القيام بأعمال عنف على الأشخاص أو الأشياء أو التهديد أو غير ذلك من وسائل التخويف في النفس... وبخاصةٍ أن الهدف من تحرّكهم هو فقط للتعبير عن رأيهم الحر وإيصال

صوتهم المحق للمسؤولين عن المأساة الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها اللبنانيون جميعًا على حد سواء (المحتجون والغير)، من دون أن يكون هناك أي نية جرمية لإيذاء الغير أو التسبب له بأي ضرر.

من الناحية العملية، تتوسع دائرة الحق بالتنقل وحرية الانتقال لتطال الحق بالتحرك في كل مكان وفي أي زمان أريده من دون اعتراض الغير، والحق باختيار الطريق الذي أريده وليس المسرب الذي يتركه المحتجون، والحق في الحرية الشخصية والحق في المرور بأمانٍ وسلام من دون خوف من اعتداء محتمل وليس الادعاء بأنه لا نية جرمية للإيذاء. وانطلاقًا من القاعدة الذهبية «تنتهي حريتك حيث تبدأ حرية الآخرين»، إذ إن الاستفادة من الحقوق يتطلب في المقابل معرفة الفرد لواجباته ومسؤولياته، واحترام وصون حقوق الآخرين والنظام العام، على الفرد الذي يمارس حقه بالتظاهر والتعبير عن رأيه والذي يطلب من الدولة والمجتمع احترام آرائه وحقه بالاعتراض السياسي والاجتماعي والاقتصادي، عليه بالمقابل احترام حقوق الآخرين وعدم التعدي عليها تحت أي حجة أو ذريعة كانت. فالمطلوب تربية تثقيفية تنويرية حول كيفية ممارسة أساليب الاحتجاج السلمي أو ما يسمى بالاحتجاج «الإيجابي» واتباعها، أي ذلك الذي يُحدث صدمة وصورة إيجابية في المجتمع، فيجذب العدد الأكبر من المواطنين للانضمام إليه، وتجنّب اللجوء إلى الاحتجاج السلبي الذي ينتهج الأساليب المؤذية أو المضرة بمصالح الغير وينتج عنه صدمة سلبية يتخوف منها الأفراد وتنحرف عن مسارها وهدفها المنشود.

خامسًا: القوى الأمنية بين الضوابط القانونية لحفظ النظام واحترام حقوق وحريات الأفراد وحمايتهم

إن الحماية القانونية التي كرّستها الشرعة الدولية لحقوق الإنسان قد راعت

الحالات والظروف الاستثنائية التي تسمح لكل دولة بتقييدها وتنظيمها للحقوق، ضمن حدود معيّنة وواضحة في قوانينها وأنظمتها. لذلك جاءت هذه الضوابط القانونية بمثابة دليل استرشادي لكل مواطن ليعرف أن تمتّعه بأي حق من الحقوق يقابله واجب معرفة كيفية ممارسة هذا الحق واحترام المعايير والخطوط المرسومة في القانون، ليشكّل خرقها أو عدم احترامها مخالفة قانونية يسمح للدولة باتخاذ التدابير اللازمة بحق مرتكبها.

إن تحقيق التوازن بين كفَّي الميزان السابق ذكره والذي يحتضن الحقوق على اختلافها، لا بد من أن يتحقق استنادًا إلى القواعد القانونية المرعية الإجراء والتي تطبّقها القوى الأمنية المولجة تأمين حماية الأفراد والمصلحة العامة والنظام العام والسهر على حُسن تطبيق القوانين في الدولة. ومن هنا، يمكننا أن نتفهم الإجراءات والتدابير التي اتخذتها القوى الأمنية والعسكرية خلال فترة الاحتجاجات لحماية حقوق المتظاهرين، وتعبيرهم عن رأيهم على الرغم من اتخاذهم أسلوب قطع الطرقات من جهة؛ وبين حماية حقوق الغير في التنقل والمرور في الطرقات للوصول إلى مراكز عملهم من دون عرقلة حركة سيرهم وتهديد سلامتهم العامة من جهة أخرى. فمسألة تحقيق التوازن في حماية الحقوق بين الأطراف وتطبيق أحكام القانون في الدولة الديموقراطية، وحماية الأملاك العامة والخاصة ومسؤولية ضمان الأمن الوطني والحرص على النظام العام، هي مسألة في غاية الدقة وتتطلب وعي وثقافة القوى الأمنية وتدريبهم ودرايتهم بالقواعد القانونية المرعية الإجراء، كما وانتهاج أسلوب التفاوض الأمني لفتح الطرقات، ومنع احتكاك المارة مع المتظاهرين، والحذر الشديد من استخدام العنف والإخلال بقواعد القانون الجنائي الدولي والقانون الدولي الإنساني.

وفي هذا السياق، ذكر المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي في تقريره إلى مجلس حقوق الإنسان لعام٢٠١٥ أنه يتطلب من

الدولة الالتزام بحماية حقوق الإنسان والحد من الانتهاكات واتخاذ الإجراءات الإيجابية لتيسير التمتع بهذه الحقوق. فكما لنا جميعًا الحق في التمتع بالحقوق ينبغي على كل فرد منا أن يحترم حقوق الآخر[١٦]. كما أشارت محكمة العدل الدولية في إحدى تعليقاتها إلى القيود القانونية التي تفرضها قوات الأمن على ممارسة بعض حقوق الإنسان لا سيما الحق بالتجمع والتظاهر وحرية التنقل:

١- أن تكون ضرورية وينص عليها القانون (كالمادة ١٢-٣ بشأن حق التنقل/الإعلان العالمي لحقوق الإنسان).

٢- أن تكون متوافقة مع الحق نفسه ومع تعزيز الرفاه العام في مجتمع ديموقراطي.

٣- احترام القيود المفروضة لمبدأ التناسب ودرجة التدخل[١٧].

ويمكن إضافة معيار لصلاحية القيود المفروضة على حرية التعبير ألا وهو سعيه إلى تحقيق هدف شرعي[١٨].

والتزامًا منها بالمعايير القانونية الوطنية والدولية، أكدت المراجع الأمنية مرارًا وتكرارًا سواء نظريًا في بياناتها أو عمليًا في أثناء تحركاتها الميدانية، أن حق الاعتراض وحرية التعبير عنه مصانة بموجب الدستور، إلا أن حماية الحريات العامة ضمن إطار القانون لا تعني اتخاذ المحتجين من قطع الطرقات وسيلة للتعبير عن اعتراضهم، فذلك يعد مخالفًا للقانون انطلاقًا من قاعدة إنهاء حرية الفرد عند التعدي على حرية الآخرين. كذلك، أورد الموقع الرسمي للجيش اللبناني على حسابه على تويتر بتاريخ ١١ شباط

١٦- تقرير الحق في حرية التجمع السلمي المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان لعام ٢٠١٥، https://www.ohchr.org/Documents/Publications

١٧- محكمة العدل الدولية، الإشارة إلى التعليق العام رقم ٢٧-١٩٩٩ للجنة المعنية بحقوق الإنسان بشأن حرية التنقل - الحماية القانونية الدولية لحقوق الإنسان بالنزاع المسلح - الأمم المتحدة جنيف -٢٠١٢.

١٨- حفظ النظام واحترام حرية التعبير، دليل تعليمي، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو)، ٢٠١٤، ص ٣٩، منشور عبر الرابط: www.unesco.org/open-access/terms-use-ccbysa-fr.

٢٠٢٠[١٩]، أن أعمال الشغب والتعدي على الأملاك العامة والخاصة يشوّه المطالب ولا يحققها ولا يندرج في خانة التعبير عن الرأي».

يفهم من ذلك أنه على القوى الأمنية من حيث المبدأ تأمين الحماية الأمنية للتظاهرات السلمية، إذا كانت لا تمس بالنظام والسلامة العامة. أما إذا كان من شأنها التعدي على الأملاك العامة والخاصة وإحداث أعمال شغب أو أعمال إجرامية من تكسير وتحطيم للمحال التجارية وللطرقات والمؤسسات العامة.... فللقوى الأمنية المولجة حماية البلاد وفرض الأمن إنذار المحتجين بضرورة التراجع وتفريق التجمع من دون استخدام القوة المفرطة في مواجهة التظاهرات. وبالفعل هذا ما حصل مرارًا وتكرارًا، عندما كانت قوى مكافحة الشغب تطلب من المتظاهرين السلميين مغادرة مكان التجمع، لحمايتهم وتحييدهم عن الإجراءات والتدابير التي قد تضطر لاتخاذها في معرض تطبيقها للأنظمة والقوانين وحماية الأفراد والأملاك العامة والخاصة.

من خلال التزامها بالضوابط القانونية، يقع على عاتق القوى الأمنية تأمين حقوق الأفراد المعنيين – الحقوق المتنافسة/ أو المضادة لبعضها البعض، من خلال الحرص على إحلال الرضى المتبادل بينهم، واتباع أسلوب التسوية السلمية وتفهّم سلوك المحتجين وسلوك نهج الإقناع والتفاوض والوساطة والنقاش والحوار.... من أجل تحقيق التوازن السليم بين الحقوق والحريات المتداخلة والمتشابكة كافة والتي يتطلب تأمينها في نفس المكان والزمان، وهذا ما يعكس صورة إيجابية عن المجتمع الديموقراطي الحقيقي وليس المقنّع، الذي يحترم حرية التجمع والتعبير، ويضمن الحماية للحريات الشخصية.

ماذا لو استنفدت الوسائل السلمية كلها في التعاطي مع المحتجين؟ وتحوّل

١٩- تغريدة الجيش اللبناني على حسابه على تويتر، وذلك في معرض التظاهرات في وسط بيروت ضد نيل الحكومة الثقة بتاريخ ٢٠٢٠/٢/١١، وما رافقها من اعتداءات على الأملاك العامة والخاصة ومواكب النواب وقطع الطرقات لمنع وصولهم إلى المجلس النيابي.
https://twitter.com/lebarmyofficial.

مسار التحركات إلى التعدي على الأملاك العامة والخاصة وعلى الأفراد؟

في المبدأ، ينبغي على الدولة أن تلتزم بتعزيز مفهوم عدم التمييز بين الأفراد والمحتجين والالتزام به، من دون الحد من حرية التعبير أو من دون وضع أي قيد عليها. وهو حق يجب عدم الاستخفاف بتقييده، إلا إذا توفر القصد الواضح والجلي من أن غاية التحرك هو للتحريض على الكراهية بين المواطنين وعلى التمييز العنصري والديني[٢٠]، وكل ما من شأنه زعزعة السلم الأهلي والاعتداء والإيذاء؛ عندها وانطلاقًا من المادة ١٨٤ من قانون العقوبات اللبناني، يجوز للقوى الأمنية استعمال القوة إذا لزم الأمر للدفاع المشروع عن الأفراد والأملاك، إذ «يعد ممارسة حق كل فعل قضت به ضرورة حالية لدفع تعرّض غير محق ولا مُثار على النفس أو الملك أو نفس الغير أو ملكه، ويستوي في الحماية الشخص الطبيعي والشخص المعنوي».

وخلاصة القول، إن الدول والجماعات التي تنتهج الأسلوب الديموقراطي في إدارة شؤونها تعطي الحق في التعبير وتوسّع مساحة هذا الحق الممارس في إطار الجمعيات والأحزاب على قاعدة الالتزام بعدم الإساءة إلى الغير أو تهديد السلم الأهلي أو التعدي على مؤسسات الدولة[٢١].

الخاتمة

إن طريق التوفيق بين حقوق الأفراد كافة على أساس مبدأ المساواة وعدم التمييز هي مسؤولية الدولة نفسها، وهي مسؤولية تستلزم اتباع نهج تربوي وتثقيفي وتوعوي طويل المسار وصولًا إلى تكريس مبدأ النضال اللاعنفي كأسلوبٍ حضاري للمطالبة بالحقوق الإنسانية. فلا بد من التخلص من

٢٠- أيرين خان، الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية، تقرير العام ٢٠٠٧، حالة حقوق الإنسان في العالم، الطبعة الأولى، مطبوعات منظمة العفو الدولية، ص٥.

٢١- رنده الفخري عون، دليل الطالب إلى حقوق الإنسان، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠١٣، ص ٦٨.

ثقافة العنف واللامسؤولية والسلبية واللامبالاة بالآخر، وهذا ليس من شأنه الانتقاص من دور الإنسان في الكفاح من أجل قضيته الاجتماعية أو الاقتصادية أو الإنسانية.... وإنما هو منهج إنساني حضاري يسمح باستخدام الوسائل والقدرات السلمية لبسط العدالة الاجتماعية، وتحقيق التنمية على الأصعدة كافة تحت مظلة السلام والعدل المستدام، لأنه من دون السلام والاستقرار وعدالة القانون لا يمكننا أن نأمل بتطبيق حقوق الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة.

إن اتباع نهج اللاعنف ليس وليد لحظته، بل هو ثمرة عمل تربوي توعوي لجيلٍ بعد جيل، يعزز ثقافة حقوق الإنسان حول مفهوم الحرية والديموقراطية والتسامح، وكيفية ممارسته للسلوك الراقي والسليم مع المحيط الاجتماعي الضيق والكبير، وإلا دخلنا في نفق العنف والإيذاء والتعدي على الآخر بحجة المطالبة بالحقوق. وهذه التربية الحقوقية هي سمات الدولة الديموقراطية الحقيقية – وليست الديموقراطية المقنّعة – التي هي البيئة الحاضنة لحقوق الإنسان الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، المدنية والثقافية. فعملية نشر الوعي هي مسؤولية العائلة والمؤسسات التربوية والمجتمع المدني، وهي مهمة شاقة في المجتمعات العربية، وبخاصةٍ يرى الفرد في الأملاك العامة، المؤسسات، الوزارات، الطرقات، اللوحات والواجهات.... بأنها ملكية خاصة لطاقم السلطة والسياسيين، إذ ينكب عمدًا على تكسيرها وتحطيمها وإتلافها ظنًا منه أنه ينتقم من الدولة التي حرمته من حقوقه!!!!

نحتاج إلى توعية الأفراد بأن الأملاك والأموال العامة هي ملك الشعب الثائر نفسه وليست ملك المسؤولين، وإن المتظاهر نفسه هو من سيتحمل نفقات إصلاح ما خرّب من منشآت عامة طالما أن خزينة الدولة هي التي ستغطي الأضرار لتعود وتسترد الأموال من جيب المواطن نفسه. فدرجة الانضباط والتنظيم عند ممارسة حق التظاهر والاحتجاج بصورةٍ سلمية

هي دليل على ثقافة المجتمع ورُقيّه، ومؤشر على رصانة المعتصمين ووعيهم لحقوقهم وواجباتهم. أما خارج هذه البيئة الديموقراطية والتربوية لأي مجتمع، لن يتمكن أي فرد من اتباع الأساليب السلمية التي لا يفقهها، وسيجد نفسه يندفع عفويًا إلى التعدي على الأملاك العامة والخاصة، ويمس بحقوق الغير وحرياته العامة.

أما في حال قمع حق المتظاهر الذي لا يجد آذانًا مصغية من قبل السلطة لمطالبه، فلن نجد إلا العنف بمواجهة القمع والشغب والتمرد والتعدي على حقوق الأفراد بمواجهة التهميش، وبخاصةٍ عندما تفشل الدول التي تدّعي الديموقراطية في إرساء قضايا حقوق الإنسان في المجتمع بشكلٍ حقيقي، ولن ينعم المجتمع بالسلام والأمان إلى حين تحقيق العدالة التي هي الشرط الأساسي لتنمية حقوق الإنسان، ونعني بالقول العدالة بألوانها الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، المدنية والثقافية كافة.

وأختم بما قاله الأمين العام للأمم المتحدة أنتونيو مانويل دي أوليفيرا غوتيريش في كلمته في الأمم المتحدة مطلع هذا العام، في معرض التخوّف من العنف والتوترات والحروب التي تشهدها معظم بلدان العالم والتي كانت شرارتها المطالبة بالحقوق الإنسانية بالدرجة الأولى:

«The New Year has begun with our world in turmoil, We are living in dangerous times. Geopolitical tensions are at their highest level this century. And this turbulence is escalating. my message is simple and clear: Stop escalation. Exercise maximum restraint. Re-start dialogue. Renew international cooperation. Let us not forget the terrible human suffering caused by war. As always, ordinary people pay the highest price. It is our common duty to avoid it».[٢٢]

٢٢- United Nations Secretary-General Antonio Guterres delivers a statement at the UN headquarters in New York Jan. 6, 2020, https://news.un.org/en/story/2020/01/1054811

لائحة المراجع

– إعلان الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦.
https://www.un.org/ar/events/righttodevelopment/

– ناصر زيدان، حقوق الإنسان في القوانين اللبنانية والدولية، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، ٢٠١٥.

– الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، موقع منظمة الأمم المتحدة:
https://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights/index.html

– رنده الفخري عون، دليل الطالب إلى حقوق الإنسان، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠١٣.

– تقرير الحق في حرية التجمع السلمي المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان لسنة ٢٠١٥، https://www.ohchr.org/Documents/Publications.

– محكمة العدل الدولية، الإشارة إلى التعليق العام رقم ٢٧–١٩٩٩ للجنة المعنية بحقوق الإنسان بشأن حرية التنقل – الحماية القانونية الدولية لحقوق الإنسان بالنزاع المسلح– الأمم المتحدة جنيف –٢٠١٢.

– الموقع الرسمي للجيش اللبناني على حساب تويتر:
https://twitter.com/lebarmyofficial.

– أيرين خان، الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية، تقرير العام ٢٠٠٧، حالة حقوق الإنسان في العالم، الطبعة الأولى، مطبوعات منظمة العفو الدولية.

– United Nations Secretary-General Antonio Guterres delivers a statement atthe UN headquarters in New York, Jan.6,2020, https://news.un.org/en/story/1054811/01/2020

– حرية التعبير، مقدمة قصيرة جدًا، نايجل ووربيرتن، ترجمة زينب عاطف، هنداوي سي آي سي، ٢٠١٨.

– عبدالله الغذامي، ثقافة تويتر، حرية التعبير أو مسؤولية التعبير، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، ٢٠١٦، بيروت/ لبنان.

– حفظ النظام واحترام حرية التعبير، دليل تعليمي، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ٢٠١٤، منشور عبر الرابط:
www.unesco.org/open-access/terms-use-ccbysa-fr.

ملخصات

تسهيلًا لاستفادة المهتمّين من الأبحاث المنشورة، تعمل مجلة "الدفاع الوطني اللبناني" على نشر خلاصات باللغة العربية للأبحاث المحرّرة بالفرنسية والإنكليزية، وخلاصات بهاتين اللغتين للأبحاث المنشورة بالعربية.

الموازنة الخارجية في الثقافة الأميركية: استراتيجية بديلة للشرق الأوسط

ماريا أفتيموس ٦٣

لبنان الكبير: رؤية لاستراتيجيةٍ فرنسية؟ تحليل للأحداث التاريخية بين ١٨٦٠ و١٩٢٠

العقيد الركن جهاد مرعي ٦٤

الموازنة الخارجية في الثقافة الأميركية: استراتيجية بديلة للشرق الأوسط

ماريا أفتيموس

تميز العقد ٢٠٠٠ بالتدخلات العسكرية الأميركية في العراق وأفغانستان لإنشاء الديموقراطية، ما جعلت هذه التدخلات من إدارة أوباما تبحث – على الأقل نظريًا – عن التوازن بين الحفاظ على قيادة الولايات المتحدة في العلاقات الدولية وجدوى الانسحاب من الصراعات الإقليمية، وكان عليها أن تعيد النظر لاستراتيجية الولايات المتحدة في أعقاب الفوضى التي خلقتها إدارة بوش في الشرق الأوسط.

إن استراتيجية الموازنة الخارجية هي مفهوم برنامج ظهر في التسعينيات في مراكز البحوث الأميركية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وهي نابعة من التقاليد الأساسية للولايات المتحدة والوعي لمزاياها الاستراتيجية. لذلك، فإن الولايات المتحدة تستغل موقعها الجغرافي وتسعى إلى التصدي لطموحات القوة القادمة من جيرانها. هذه الاستراتيجية هي رمز لمبادىء الأدميرال ألفريد ثاير ماهان الاستراتيجية.

تسعى الولايات المتحدة إلى منع ظهور القوة المهيمنة في أوروبا وشرق آسيا، مع ظهور قوى إقليمية ودولية تحديدًا في الشرق الأوسط، فيمكن أن تسبب هيمنة أوراسيا تهديدًا وجوديًا للوضع الأميركي.

لبنان الكبير: رؤية لاستراتيجيةٍ فرنسية؟ تحليل للأحداث التاريخية بين ١٨٦٠ و١٩٢٠

العقيد الركن جهاد مرعي

بعد انتقال المشرق العربي من السيطرة العثمانية إلى تقسيم سياسي جديد للمنطقة، واستلام كل من القوَّتَين المنتدبتَين فرنسا وبريطانيا المجال الموكل لكلتيهما، أعلن الجنرال هنري غورو قيام دولة لبنان الكبير بحدودها النهائية.

في الظاهر، هو إعلان حاشد على مدخل قصر الصنوبر في بيروت. ولكن، وبمراجعةٍ مُفصّلة لمسار السياسة الفرنسية في هذا المشرق، يتبيَّن لنا أنه، إلى جانب الرؤية اللبنانية للبنان كبير، هناك جذور لرؤيةٍ فرنسية أسهمت بنشر تصوّر معيَّن للحدود اللبنانية من خلال عدة أعمال ومشاهدات وكتابات شخصيات فرنسية.

لذلك، وبسبب عدم الإضاءة الكافية على الدور الفرنسي في ما خص فكرة لبنان والمسار الذي أوصل إلى قرار الأول من أيلول ١٩٢٠، نتطرّق في هذه المقالة إلى كيفية تطوّر الرؤية الفرنسية للحدود اللبنانية من خلال أربع شخصيات حملت مشاريع مختلفة في حين ومتشابهة في أحيانٍ أخرى.

في هذا الإطار، نعود إلى – فكرة لبنان – التي كان أول مَن تحدّث عنها من الفرنسيين ميلكيور دو فوغيه، لنراها تتأطّر في المشروع المتكامل الذي فصّله الجنرال دو بوفور دو هوتبول، ومن ثم نعاين رؤية روبير دو كيه لحدود لبنان المحتملة من ضمن مشروعه لتقسيم منطقة النفوذ الفرنسية، لنصل في النهاية إلى رؤية الجنرال هنري غورو التي تجسّدت في إعلان حدود دولة لبنان الكبير.

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

N°114 - October 2020

Greater Lebanon

The history of Lebanon is full of national occasions that we must returned to, in order to learn lessons and from the actions of great men. The idea of this country lived in these men as a dream and a goal many years before it became a fact.

About a hundred years ago, the aspirations of a large group of political and spiritual leaders and thinkers converged, in a sincere reflection of the sentiments of thousands of Lebanese from different sects, and their efforts were united in pursuit of recognition of their country by the countries of the region and the world. They began touring the capitals and international forums, like the Paris Convention in 1919. With their heads high, they were calling for the independence of their homeland, holding its interests in mind, and nothing else.

On September 1, 1920, the state of Greater Lebanon was declared with its capital Beirut, containing history and civilization dating back thousands of years. However, that declaration was only the beginning of the road to independence. The Lebanese remained up to the challenge, not hesitating to complete what they started, and persevered with enthusiasm, in order to attain complete freedom. A freedom based on national unity between the various segments, which formed the true support for the independence achieved on November 22.

When those historical milestones come to light, we see that the resurrection and continuation of the homeland are due to two factors: the sincere and courageous leadership, and the united people proud of their origins and firm in their affiliation. These two factors are becoming extremely important at the current stage, as the crises and dangers threatening our homeland are numerous on more than one level. But hope is undoubtedly alive, and those who look at the biography of our ancestors will find that they faced conditions that are no less dangerous than what we are witnessing today. They did not settle for despair.

This is a picture of our honorable history, and a lesson from Greater Lebanon, and as we read these events with pride, we must work and sacrifice so that our children and grandchildren look in the same way at what we have accomplished while they read the history of their country.

Brigadier General Ali Kanso
Director of Orientation

Advisory Board

Prof. Adnan AL-AMIN
Prof. Nassim EL-KHOURY
Prof. Tarek MAJZOUB
Prof. Melhem Najem
Retired B.GEN P.S.C Nizar Abdel Kader
Prof. Issam MOUBARAK

Editor in Chief: Prof. Issam Moubarak
Editorial Secretary: SGT. Christina Abbas
Graphic designer: Ghadir Sobh Toufaily
SGT.Christelle Eid
Proofreader: Mirey Chahine Doghmen

Writer's Guidelines

1- The Lebanese National Defense Journal, a quarterly published in Arabic, English, and French, provides insightful, expert, and intellectual studies on military trends and cultural and strategic features.

2- Submitted articles should not be previously published or submitted for publishing elsewhere.

3- All submissions must be original work based on facts or scientific theories and empirically accurate. Informations mentioned in the article must also be supported by references. Submissions should be accompanied with a brief author's CV, including a list of previous published work, and summary of the article in either English or French.

4- All submissions will be evaluated by an editorial committee that would advise whether the articles will be published or rejected.

5- The Journal will inform writers within two months if submission will be published. The editors reserve the right to publish accepted articles in any upcoming issue they deem appropriate. The editor will inform writers of any significant changes that the committee has recommended.

6- All articles should be electronically submitted on a word document and size of the articles should be between 6000 and 6500 words.

7- The Journal considers all published materials to reflect the opinion of the author and doesn't necessarily reflect the opinion of the Lebanese army.

8- The Journal hold all copyrights on published materials and republication or redistribution of content is prohibited without the prior written consent of the Journal.

For inquiries, contact the Lebanese National Defense editor at tawjihmatbouat@lebarmy.gov.lb

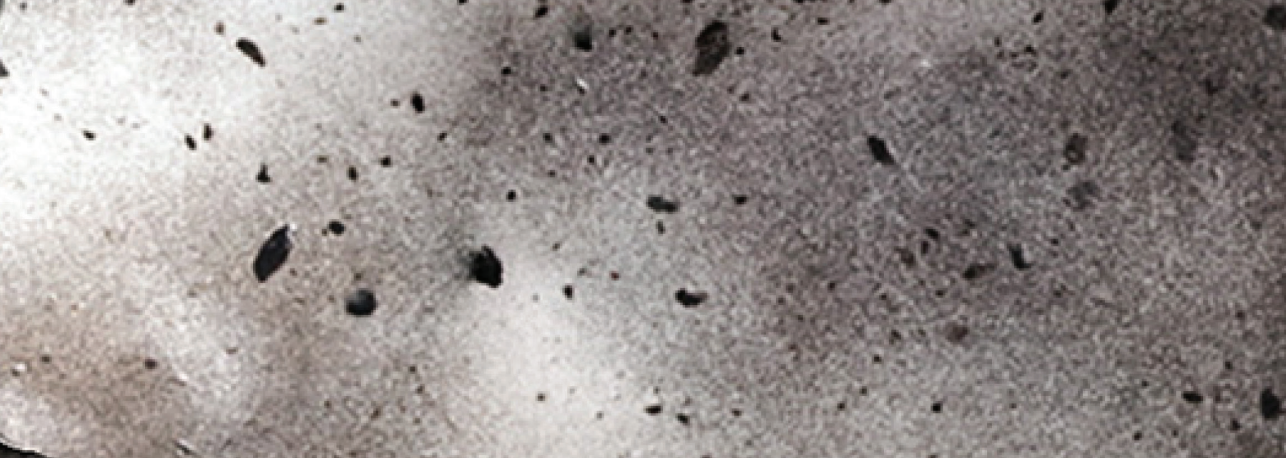

Contents

N°114 - October 2020

Offshore balancing in the American strategic culture, an alternative strategy for the Middle East

Maria Aftimos *5*

Le Grand Liban : Vision d'une stratégie française ? Analyse historique de 1860 à 1920

Col. Jihad Merhi..... *25*

Abstracts..... *48*

Résumés..... *52*

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

Offshore balancing in the American strategic culture, an alternative strategy for the Middle East

Maria Aftimos*

"The time to think about alternative grand strategies is now – before the United States is overtaken by event"- Christopher Layne

Introduction

The purpose of this article is to outline why the US should abandon its current hegemonic strategy and adopt one centered on offshore balancing. This is not a new concept, it traces its roots in the American thalassocracy culture inspired by ancient writings and doctrines. This paper will clarify how the US exploit the country's providential geographic position to balance against powerful neighbors. In this context, offshore balancing is an amphibious concept which should be linked with onshore access.

* *Lecturer at Saint Joseph University*

This article describes the two principal reasons why the Eurasian pivot should play a central role in the American doctrine. Offshore balancing strategy can break up alliances directed against the US and counter potential hegemons. The Middle East is a vital region for American interests. More than ever, the debates surrounding the durability of American hegemony

in this region are a hot topic. It will analyze how the US needs to revamp its regional Grand Strategy as it seems inadequate to the actual context. By doing so, it is an approach to adapt the containment strategy to prevent the "rise of the rest" in the Middle East.

In order to address this topic, the first part will present analysis on why offshore balancing cannot be disassociated with onshore access. The second section will discuss how offshore balancing can be considered as an alternative strategy for the Middle East.

Offshore balancing and onshore access

The interest of America in Sea Power

The offshore balancing finds its roots in the geographical positioning of the United-States. The large coastlines providing unprecedented access to both the Pacific and the Atlantic led Mackinder to note how the US is an insular crescent similarly to Japan and Great-Britain. These large expanses of water, however, are viewed as both a threat and an opportunity. As the French geographer Max Sorre stated: "insularity means isolation, refuge, withdrawal, the scorn of others and conservative characters. It also means a call from the sea, the sense of adventure and a boost to expand power"[(1)]. In this philosophical context, the US decided to exploit its geographical advantage shortly after the Treaty of Paris, which formally granted independence to the new country. In 1784, The Empress China, the first American merchant ship, linking Shanghai to New York marked a new beginning that led the US to wave its flag on all maritime surfaces. Not taking into consideration the oscillations of their foreign policy - between diplomatic isolationism and interventionism – the offshore access to other continents has always been a crucial necessity for the US. In other words, it is considered to be a strategic variable

1- Translated from French: «insularité cela veut dire isolement, refuge, repli, mépris de l'étranger et dispositions conservatrices. Mais cela veut aussi dire appel au large, innovation au voyage, simulation des puissances d'expansion». Maxe Sorre cite in Christophe. Fleury, Discontuinuités et systèmes spatiaux. La combinaison île/frontière à travers les exemples de Jersey, de Saint-Pierre-et-Miquelon et de Trinidad, Sciences de l'Homme et Société, Université de Caen, 2006.

relatively independent from diplomatic doctrines that influence American foreign policy[2].

This leads the way to the texts of the Admiral A. Mahan, a disciple of Sea Power via his doctrine published in 1897 - The interest of America in Sea Power. He stands out as one of the foremost thinkers on naval warfare and maritime strategy. Mahan also impacted the world of International Relations and strategic affairs. In his theory, he saw the US as the geopolitical successor of an enfeebled British Empire. In Mahan's day, Britain was viewed as the leading world power. "Today, it is difficult even to imagine the magnitude of the British Empire. At its height, it covered about a quarter of the earth's land surface and included a quarter of its population. London's network of colonies, territories, bases, and ports spanned the globe"[3]. This leadership on the international system rested on Britain's financial power, vast colonial empire and manufactures. But this position was threatened by other great powers aspiring to take the lead. Mahan feared the decline of the British Empire, as the American security was linked to it. This relationship can be explained by the term "complex interdependence" (it is the idea put forth by Robert Keohane and Joseph Nye believing that states and their fortunes are inextricably tied together).

In his perspective, he believed that national greatness was predicated on the sea. Mahan concluded that war and change in world politics was rooted in competitions among the great powers, which struggled for security, wellbeing and leadership. He contended that the great commercial seafaring states in particular would play a leading role in world politics because of the wealth they generated from international trade[4]. According

2- Olivier, Zajec, «Offshore Balancing and Onshore Access: la place de l'accès au littoral dans la culture thalassocratique américaine», Note de recherche de l'IESD, Coll. Pensée stratégique, number 2, december 2019, p.5.

3- Fareed, Zakaria, "The future of American Power", Foreign Affairs, volume 87, issue 3, 2008, pp.18-43, p.19.

4- John H, Maurer, "The influence of thinkers and ideas on History: the case of Alfred Thayer Mahan, Foreign Policy Research Institute, 2016 https://www.fpri.org/article/2016/08/influence-thinkers-ideas-history-case-alfred-thayer-mahan/

to his conviction, the US had to capitalize on the sea's commercial significance during times of peace and its control during times of war. In fact, he compared the oceans to "highways" that had two main repercussions on the US. The foremost was considered as an advantage as sea access allowed the US to strengthen its ties with the rest of the world. The second was seen as a weakness since access to the world is a two-way street and threats to continental soil were more likely (for example Pearl Harbor in 1941).

A geopolitical destiny

The US has, therefore, a geopolitical destiny[5] in light of its geographical position. In this context, Washington found it necessary to become a maritime and naval power before the oceans were controlled by others. In fact, Mahan feared Imperial Russia, a challenger to Britain to take the lead on the international scene. He firmly believed that a show down could occur between Britain (the sea power) and Russia (the continental state). He "feared that an expansionist Russia would take control of an enfeebled China, and Britain would have difficulty stopping this Russian advance on the Eurasian mass"[6], stretching from Europe, through the Middle East, to China and Northeast Asia. In fact, in the middle of the 19th century, Britain and Russia had fought in a major conflict, the Crimean War – the so called "Great Game". But Russia's defeat didn't mean the end of Grand Britain's difficulties. Instead, Germany's rise as a great naval power, along with Japan's success over Russia increased Mahan's concern about the balance of power in Europe and Asia. "These coming struggles were likely to produce dramatic shifts in the power balances among the great powers"[7]. They could have a considerable impact on the security of the United States. He tried

5- He famously listed six fundamental elements of sea power: geographical position, physical conformation, extent of territory, size of population, character of the people and character of government. For more information, refer to Francis P, Sempa, "The Geopolitical Vision of Alfred Thayer Mahan", The Diplomat, 2014. https://thediplomat.com/2014/12/the-geopolitical-vision-of-alfred-thayer-mahan/

6- John H, Maurer, op.cit.

7- John H, Maurer, ibid.

to highlight how the emerging geopolitical threats to Britain's role also posed a danger to the American security. Therefore, Mahan argued that the United States should not only align itself with Britain, but with Germany and Japan as well forming the bloc of "sea powers". In fact, the United States had to play a more active role in the international system to support Britain's position. Therefore, offshore balancing could be defined as such: "offshore balancing is a grand strategy born of confidence in the United States' core traditions and a recognition of its enduring advantages. It exploits the country's providential geographic position and recognizes the powerful incentives other states have to balance against overly powerful or ambitious neighbors"[8].

Mahan's observations are still relevant nowadays. In an internal speech to the Central Military Commission in July 2013, President Xi Jinping made a clear link between sea power and influence in word politics: "in the 21st century, mankind has entered the age of the large-scale exploitation of the sea… History and experience tell us that a country will rise if it commands the oceans well and will fall if it surrenders them. A powerful state possesses durable sea rights, a weak state has vulnerable sea rights… We (China) must adhere to a development path of becoming a rich and powerful state by making use of the sea"[9]. President Xi Jinping sounds like being a committed disciple of Mahan's school of sea power. Robert Kaplan writes: "tellingly, whereas the US Navy pays homage to Mahan by naming buildings after him, the Chinese avidly read him; the Chinese are the Mahanians now"[10].

Onshore access: the theory of naval-base

However, Mahan was not only a defendant of "Sea Power",

8- John J, Mearsheimer, and Stephen M, Walt, "The case for offshore balancing, a superior US Grand Strategy", Foreign Affairs, 2016. https://www.foreignaffairs.com/articles/united-states/2016-06-13/case-offshore-balancing

9- John W, Lewis, & Xue, Litai, "China's security agenda transcends the South China Sea", Bulletin of the Atomic Scientists, volume 72, number 4, 2016, pp.212-221, p.217.

10- Robert, Kaplan, "America's Elegant Decline", The Atlantic, 2007. https://www.theatlantic.com/magazine/archive/2007/11/america-s-elegant-decline/306344/

but also developed the doctrine of the "theory of naval-base". This doctrine based itself on the notion that "Foreign military bases have been established throughout the history of expanding states and warfare. They have proliferated, though, only where a state has imperial ambitions, that is, where it aspires to be an empire, either through direct control of territory or through indirect control over the political economy, laws, and foreign policy of other places"[11]. Mahan focused on the importance of geographical positioning through the acquisition of bases. His theory is in fact inspired from England's experiences. As he stated in his book, The influence of Sea Power upon History (1660-1783): "England's naval bases have been in all parts of the world; and her fleets have at once protected them, kept open the communications between them, and relied upon them for shelter"[12]. This led to the extension of American naval power to strategic locations such as chokepoints and to coasts all around the world. In fact, military bases fulfill several strategic roles: supplying other allies' nations with security, and controlling trade and resources. "Bases are the literal and symbolic anchors, and the most visible centerpieces, of the US military presence overseas"[13]. As we noticed, the US are building an "empire of bases" that is associated with "a growing gap between the wealth and welfare of the powerful centers and the regions affiliated with it"[14]. Therefore, the US are creating a "military diplomacy" to increase their influence. This strategic thinking will be taken over by Raoul Castex in his book Théories Stratégiques.

The offshore balancing is an amphibious and complex notion, anchored in the American geopolitical culture. The American vision to expand their power lies in the association between

11- Catherine, Lutz, The bases of Empire. The Global Struggle against US Military Posts, New York University Press, 2009, pp.7.

12- Alfred Thayer Mahan, The Influence of Sea Power Upon History (1660-1783), Little, Brown and Co, 1890, pp.84.

13- Catherine, Lutz, op.cit, pp.6.

14- Catherine, Lutz, ibid, pp.7.

offshore balancing and onshore access. This strategy established the link between offshore balancing and the development of naval and maritime assets. However, this consideration should be questioned with the development of Anti Access/Area Denial weapons (A2/AD). Denying access to certain regions around the world compels the US to find different means to reach a geostrategic zone. De facto, the rise of state competitors with new A2/AD technologies forces the American thalassocracy to question their naval doctrines.

The offshore balancing as an alternative strategy for the Middle East

The failure of the US Grand Strategy

The emerging international system is likely to be quite different from those that have preceded it. As Fareed Zakaria stated in his article "The future of American Power" published in Foreign Affairs, world politics knew three shifts over the last 500 years reshaping international life (politics, economics and culture). The first one was the rise of the Western world between the 15th and 18th century. The second change was the rise of the United States in the 19th century. The US dominated global economics, politics, science, culture and ideas. That dominance has been unprecedented in history. In fact, the distribution of power is shifting, moving away from the US dominance. "We are now living through the third great power shift of the modern era- the rise of the rest"(15). We are moving into a "post-American world" where the "rise of the rest" is constantly noticed. If Mahan was writing today, he would certainly warn about the shifting global balance of power. Those shifts in the international system resemble Britain's declining power position at the beginning of the 20th century. "Britain was undone as a global power not

15- Fareed, Zakaria, op.cit, p.42.

because of bad politics but because of bad economics"[16] while the American decline can be explained by a highly dysfunctional politics especially in foreign policy.

"Grand strategy can be understood simply as the use of power to secure the state"[17]. Following the American intervention in Iraq and the chaos installed in the Middle East, the US needs to revamp its regional Grand Strategy because it seems inadequate. It is also a reminder that Wilsonianism is not always the best answer. This concept comes from the ideas and proposals of President Wilson and especially his famous Fourteen Points (January 1918) for promoting world peace and inspiring liberal internationalism. This doctrine argues that liberal states should intervene in other sovereign states in order to pursue liberal objectives. The Middle East is no exception to the offshore balancing strategy. "In essence, the aim is to remain offshore as long as possible, while recognizing that it is sometimes necessary to come onshore"[18]. Broadly speaking, the central goal of this strategy is to prevent the emergence of a dominant power in Europe and East Asia; a Eurasian hegemon that could cause an existential threat to the US. In other words, this strategy seeks to maintain US hegemony in Western hemisphere while preserving a balance of power in geo-strategically important regions. This belief was the basis for Manifest Destiny and the Monroe Doctrine. Those policies would eventually establish the US as the only great power in the Western Hemisphere. In fact, "by expanding across North America and driving the European powers out, the United States was able to keep dangerous adversaries at a distance, thereby maximizing its own security and freedom of action"[19].

Heretofore, the US, as an insular great power, seeks to use

16- Fareed, Zakaria, ibid, p.42.

17- R.D, Hooker Jr, "The Grand Strategy of the United States", INSS Strategic Monograph, National Defense University Press, Washington DC, 2014, p.1.

18- John J, Mearsheimer, and Stephen M, Walt, op.cit.

19- Stephen M, Walt, "The United States Forgot its Strategy for Winning Cold Wars", Foreign Policy, 2020. https://foreignpolicy.com/2020/05/05/offshore-balancing-cold-war-china-us-grand-strategy/

this inherent strategic advantage for the offshore balancing strategy. The insularity can be summarized into two advantages. Firstly, their allies in the region will help them contain the rising powers. Secondly, if they should get involved, they are protected by geography and their own capabilities present within their military bases. "However, beyond these traditional advantages of insularity, offshore balancing does – or can – have a wedge strategy dimension"[20]. The goal for great powers behind this strategy is the same: increase the state's relative power by preventing hostile alliances or dispersing those that have formed. It induces potential balancers to buck-pass bandwagon or to hide it. This strategy can be defensive or offensive. First, "the divide and balance" wedge strategies are a response to a threat, especially when the state is challenged by a likely or an actual coalition of enemies. Second, a state could use offensive wedge strategies to break up anticipated or actual counterbalancing alliances[21]. Wedge strategies – whether defensive or offensive – aim to increase the state's relative power by preventing opponents to form threatening alliances. The Bush administration's Middle East policy was a perfect illustration of an anti-wedge strategy. Rather than preventing the coalescence of enemies threatening the US, the Bush strategy in contrario unified diverse groups against American interests. In fact, "an offshore balancing strategy would break sharply with the Bush administration's approach to the Middle East. As an offshore balancer, the US would redefine its regional interests, reduce its military role, and adopt a new regional diplomatic posture"[22]. It would seek to reduce the terrorist threat by limiting US military presence in the region, and to suppress the anti-American feeling in the region by pushing for a resolution of the Israeli-Palestinian conflict (Israeli-Arab

20- Christopher, Layne, "America's Middle East grand strategy after Iraq: the moment for offshore balancing has arrived", Review of International Studies, volume 35, issue 1, 2009, pp.5-25, p.10.

21- Timothy W, Crawford, W Timothy, "Preventing Enemy Coalitions: How Wedge Strategies Shape Power Politics", International Security, volume 35, issue 4, 2011, pp.155-189, p.158.

22- Christopher, Layne, op.cit, p.12-13.

conflict). This strategy aims to avoid a further destabilization of the Middle East. As an offshore balancer, the US would try to find a diplomatic agreement despite its differences with Iran.

From Think Tanks to foreign policy real world

The decade 2000 marked by military interventions promoting nation-building in Iraq and Afghanistan enabled the Obama administration to find – at least theoretically – a point of balance between maintaining the American leadership in international affairs and its possible disengagement from regional conflicts[23]. After emerging in the US academic debate in the nineties, the concept of offshore balancing gained traction during the Obama presidency. It was theoretically born in the American think tanks such as the Center for a New American Security. This concept emerged and fits into the American debate on the politico-military doctrine to adopt after the Cold war.

The initial promoter, Christopher Layne, professor at the Naval Postgraduate School of Monterey, published an article in 1997 in the International Security journal in which he stated: "An offshore balancing strategy would have two crucial objectives: minimizing the risk of U.S. involvement in a future great power (possibly nuclear) war, and enhancing America's relative power in the international system. Capitalizing on its geopolitically insular position, the United States would disengage from its current alliance commitments in East Asia and Europe. By sharply circumscribing its overseas engagement, the United States would be more secure and more powerful as an offshore balancer in the early twenty- first century than it would be if it continues to follow the strategy of preponderance"[24].

This concept program suggests to maintain the American

23- Jean-Loup, Samaan, «L'offshore balancing américain dans le golfe Persique, Vertus et limites d'une stratégie», Enjeux géostratégiques au Moyen-Orient, volume 47, issue 2-3, Septembre 2016 pp.178-186, p.178.

24- Christopher, Layne, "Preponderance to offshore balancing: America's Future Grand Strategy", International Security, volume 22, issue 1, 1997, pp.86-124, p.87.

supremacy while keeping the country away from regional conflicts and power games (Middle East, Europe and Asia). Offshore balancing could therefore be able to combine the advantages of isolationism and interventionism while putting aside their disadvantages. The White House also adopted this concept program when publishing the expression in spring 2011 "leading from behind". Broadly speaking, this expression also means offshore balancing. While supporting the French and British forces against the regime of Gadhafi and without leading the operation, the US can indirectly benefit from the success of the mission.

Therefore, the quasi-triumph of the offshore balancing is embodied in the Defense Strategic Guidance (DSG) in 2012 as Christopher Layne states in January 2012 in the journal National Interest. This official document shows the will of the Obama Administration to cut down military spending and the number of their overseas forces due to the fiscal and economic constraints. It also "reflects the reality that offshore balancing has jumped from the cloistered walls of academe to the real world of Washington policy making"[25]. Offshore balancing proponents agree on common strategic principles that will therefore affect the American posture in the Middle East:

- The offshore balancing strategy is adapted to the American politico-military doctrines and geopolitical culture. In fact, America's strategic advantages mainly rest on naval and air power, not on sending land armies to fight ground wars in Eurasia. Therefore, the US should opt for the strategic percepts of Alfred Thayer Mahan over those of Sir Halford Mackinder: the primacy of air and sea power over land power. Mahan's percepts are definitely anchored in the American strategic culture.

- By reducing its geopolitical and military footprint on the ground in the Middle East, the US will reduce the anti-American

25- Christopher, Layne, "The fact of US decline is undeniable. A new grand strategy is in order", National Interest, 2012. https://nationalinterest.org/commentary/almost-triumph-offshore-balancing-6405

feeling and the incidence of Islamic fundamentalist terrorism directed against them.

- Offshore balancing strategy will allow the US to avoid future large-scale-nation-building operations like those in Iraq and Afghanistan which are considered to be a failure. It will also refrain from fighting wars for the purpose of establishing democracy.

- As Layne stated: "offshore balancing is a strategy of burden shifting, not burden sharing. It is based on getting other states to do more for their security so the United States could do less"[26].

Offshore balancing is implicitly mentioned in the DSG: "where possible, we will develop innovative, low-cost, and small-footprint approaches to achieve our security objectives, relying on exercises, rational presence, and advisory capabilities"[27].

Neo-containment: a strategy towards "the rise of the rest"

The Eurasian chessboard for Z. Brzezinski is oddly shaped, extending from Lisbon to Vladivostok[28] where the "game" for global primacy could be played. It is divided into four regions: middle space, east, south, and west. "Eurasia is the globe's largest continent and is geopolitically axial. If we look at the Eurasian chessboard, we notice that it also refers to the concept of Rimland[29] as described by Nicholas Spykman. The control of Eurasia and Africa (The World Island)[30] is achieved via the control of countries bordering the ex-Soviet Union. A power that dominates Eurasia would control two of the world's three most advanced and economically productive regions. A mere glance at the map also suggests that control over Eurasia would

26- Christopher, Layne, op.cit.

27- Department of Defense, Sustaining US Global Leadership: Priorities for 21st Century Defense, 2012, p.3. https://archive.defense.gov/news/Defense_Strategic_Guidance.pdf

28- See appendix 1.

29- The Rimland is divided into three sections: the European coast land, the Arabian-Middle East desert land and the Asiatic monsoon land. The Rimland also refers to Mackinder's Inner or Marginal Crescent. Spykman emphasizes on the notion of Rimland at the expense of Mackinder's Heartland.

30- For Mackinder, the "World Island" is Eurasia. Its center is called the Heartland which is confused with Russia.

almost automatically entail Africa's subordination, rendering the Western Hemisphere and Oceania geopolitically peripheral to the world's central continent"[31].

If we refer to it, we notice that the Middle East is part of its south. Brzezinski's well-known analysis explains briefly the American posture vis-a-vis the Eurasian pivot: "If the middle space can be drawn increasingly into the expanding orbit of the West (where America preponderates), if the southern region is not subjected to domination by a single player, and if the East is not unified in a manner that prompts the expulsion of America from its offshore bases, America can then be said to prevail"[32].

Therefore, the United States should impose themselves as a main player to contain the influence of rival powers on this chessboard and particularly in the Middle East. The geopolitical strategic foreign policy pursued by the United States was constantly reshaped. From the beginning of the Cold war and till nowadays, Middle East politics were impacted by the upheavals of the American strategy. From containment to neo-containment passing through dual containment (Iraq and Iran), the Middle East region is the theater of indirect confrontations between regional and international great powers. The term "neo-containment" emerged in the mid-1990s to denote a more modern and nuanced version of strategic (Cold War) containment. It is a series on mini-containments in response to an increasingly influential Russia, China and Iran.

"Occupying a pivotal position at the juncture of Europe, Africa, and Asia, the "Greater Middle East" - here defined as the sum of the core Middle East, North Africa, the African Horn, South Asia, and ex-Soviet Central Asia - ikewise occupies a crucial position with respect to some of the major issue areas of

31- Zbigniew, Brzezinzki, The Grand Chessboard. American primacy and its geostrategic imperatives, Basic Books 1998, pp.15.

32- Zbigniew, Brzezinzki, op.cit, pp.17.

the contemporary era"[33]. The offshore balancing is anchored in the National Security Strategy (NSS) of December 2017. As mentioned in the NSS, "the United States will respond to the growing political, economic, and military competitions we face around the world. China and Russia challenge American power, influence, and interests, attempting to erode American security and prosperity"[34]. Concerning the instance of the Middle East in light of the 21st century, the US strategy is also to contain the rise of Iran as a regional power. Since 1983, CENTCOM has maintained responsibility of the Middle East, which is located on the borders of the Rimland[35]. This region is exploited for its lucrative energy deposits and politically dominated by foreign powers.

The control of the Middle East provides an opportunity for the American Navy to contain (diplomatically and militarily) an emergence of Chinese, Russian, and Iranian power[36]. In fact, during the last decade, the geopolitical configurations were reshaped by the presence of those three powers in the Middle East, challenging the American posture. Russia has emerged as a key power broker and military actor in the region by acquiring two strategic locations (the naval facility located in Tartus and an air force base in Latakia). The acquisition of the naval facility in Tartus is a step forward to allow Russia achieve their geopolitical ambition: to have access to warm waters. Despite being a "land fortress" (Mackinder), Moscow is investing more and more in naval equipment to access warm waters. "By controlling Syria's littoral waters, Russia is inserting itself in a region that is either strongly allied to the United States (Israel

33- Robert, Harkavy, "Strategic Geography and the Greater Middle East", Naval War College Review, volume 5, number 4, article 4, 2001, p.2.

34- The White House, National Security Strategy of the United States of America, 2017, p.2. https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2017/12/NSS-Final-12-18-2017-0905.pdf

35- The US created seven regional geographic combat commands: Africa Command (USAFRICOM), Central Command (USCENTCOM), European Command (USEUCOM), Indo-Pacific Command (USINDOPACOM), Northern Command (USNORTHCOM), Southern Command (USSOUTHCOM) and Space Command (USSPACECOM).

36- Olivier, Zajec, Introduction à l'analyse géopolitique: Histoire, Outils, Méthodes, Editions du Rocher, 2018, pp.57.

and Saudi Arabia) or highly opposed to it (Iran and Hezbollah in Lebanon)"[37]. Additionally, China is attempting to emerge as a player in the Middle East region as well. In fact, for the first time, the Middle Empire published in January 2016 an Arab Policy Paper[38] to deepen China-Arab strategic cooperative relations. This cooperation is part of the renewal of the Silk Road project. In a geopolitical approach, the OBOR[39] project tends to unify Spykman's Rimland while opening-up Mackinder's Heartland[40], owing that to, the increase of connectivity. The OBOR project is a long-term vision for the Middle East. In addition to that, China's military modernization effort, including its naval section, has become the top focus of US defense planning and budgeting. This can in fact be a threat to the American foreign policy on the Eurasian chessboard. To reflect like Mahan, Russia as well as Pekin are developing their onshore access by acquiring two strategic military bases and implanting the string of pearls 'strategy (respectively). Beijing is reinventing string of pearls as Maritime Silk Road.

The US should therefore commit to neo-containment as a specific and calibrated response to the emergence and rise of those three powers in the Middle East. Coastal access via American military naval bases, allows American thalassocracy to be present on the Eurasian perimeter. As we approach 30 years following the fall of the Soviet Union, American thalassocracy has the same ambition as it did during the Cold war. In fact, during this period, the adopted American strategy focused on containment in order to prevent the emergence of a Eurasian hegemon. Nowadays, this desire renews itself in a way to prevent the rise of a power state that threatens the American interests in the "World Island"

37- Tanvi, Chauhan, "Why are warm-water ports important to Russian Security?" European, Middle Eastern & African Affairs, volume 2, issue 1, 2020, p.66.

38- The Chinese Government, China Arab Policy Paper, 2016.
http://www.china.org.cn/world/2016-01/14/content_37573547.htm

39- See appendix 2.

40- Olivier, Zajec, op.cit, pp.224.

as it was defined by Mackinder[41]. This neo-containment is revealed through the Southeast Asia Maritime Security Initiative in addition to President Donald Trump's support to the Three Seas Initiative in Eastern Europe[42]. This can be considered as the restructured version of the containment. The latter is primarily conducted against the Russian and the Chinese and secondly anti-Iranian. In this case, we can absolutely apply Spykman's famous quote: "Who controls the Rimland rules Eurasia; who rules Eurasia controls the destinies of the World".

Conclusion

By lowering America's politico-military profile in the region, an offshore balancing strategy is advantageous for the US. It contributes de facto to decrease the terrorist threat to the US. "In the Middle East, the pursuit of geopolitical and ideological dominance over there has increased the terrorist threat over here. As Americans come to realize that the strategy of primacy makes the US less secure, they are becoming more receptive to the arguments for an offshore balancing strategy"[43].

The offshore balancing strategy allows the US to contain the increase of Chinese, Russian and Iranian influence in the Middle East. However, this strategy cannot be effective without reconsidering the US naval and maritime forces. As demonstrated, this strategy should be associated with onshore access whether by the physical presence of military bases or by other means such as maintaining a persistent presence through the use of cyber and other related technologies. "Offshore balancing is a grand strategy born of the confidence in the United States' core traditions and a recognition of its enduring advantages"[44]. The offshore balancing and onshore access strategies are applied

41- Olivier, Zajec, op.cit, p.15.

42- Noah, Buyon and Robbie, Gramer, "Trump stumbles into Europe's pipeline politics", Foreign Policy, 2017. https://foreignpolicy.com/2017/07/06/trump-stumbles-into-europes-pipeline-politics-putin-europe-poland-liquified-natural-gas-three-seas-initiative/

43- Christopher, Layne, ibid, p.24.

44- John J, Mearsheimer, and Stephen M, Walt, ibid.

on the Eurasian chessboard as stated by Brzezinski. The main objective is to prevent the emergence of a dominant power in Europe and East Asia – a Eurasian hegemon that could cause an existential threat to the US. It is a way to stop the unification of Spykman's Rimland while opening-up Mackinder's Heartland.

APPENDIX 1

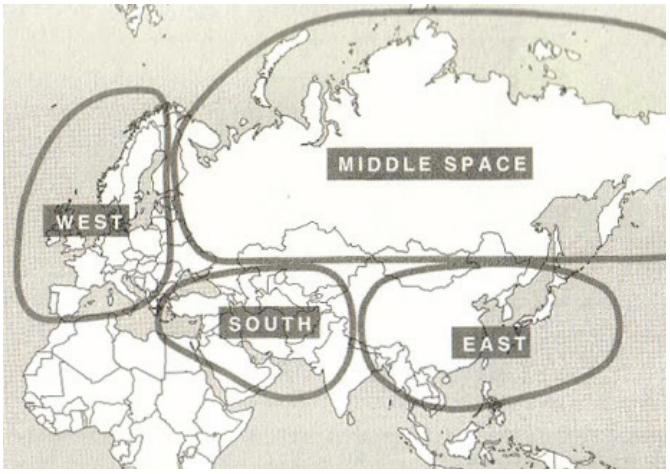

Source: BRZEZINSKI Zbigniew, The Grand Chessboard. American primacy and its geostrategic imperatives, Basic Books, 1998, p.15.

APPENDIX 2

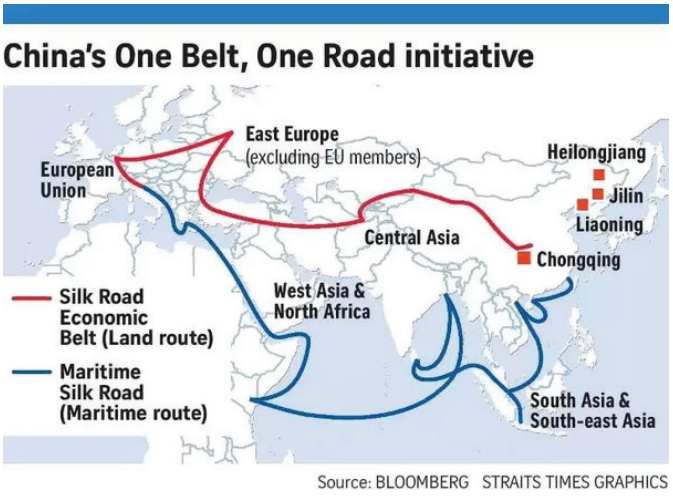

BIBLIOGRAPHY

Books

- Mahan, Thayer Alfred, The Influence of Sea Power Upon History (1660-1783), Little, Brown and Co, 1890.

- Brzezinski, Zbigniew, The Grand Chessboard. American primacy and its geostrategic imperatives, Basic Books, 1998.

- Lutz, Catherine, The bases of Empire. The Global Struggle against US Military Posts, New York University Press, 2009.

Journal articles

- Chauhan, Tanvi, "Why are warm-water ports important to Russian Security?" European, Middle Eastern & African Affairs, volume 2, issue 1, 2020, p.57-76.

- Crawford, W Timothy, "Preventing Enemy Coalitions: How Wedge Strategies Shape Power Politics", International Security, volume 35, issue 4, 2011, p.155-189.

- Harkavy, Robert, "Strategic Geography and the Greater Middle East", Naval War College Review, volume 5, number 4, article 4, 2001.

- Hooker Jr, R.D, "The Grand Strategy of the United States", INSS Strategic Monograph, National Defense University Press, Washington DC, 2014.

- Layne, Christopher, "Preponderance to offshore balancing: America's Future Grand Strategy", International Security, volume 22, issue 1, 1997, p.86-124.

- Layne, Christopher, "America's Middle East grand strategy after Iraq: the moment for offshore balancing has arrived", Review of International Studies, volume 35, issue 1, 2009, p.5-25.

- Lewis, W. John & Litai Xue., "China's security agenda transcends the South China Sea", Bulletin of the Atomic Scientists, volume 72, number 4, 2016, p.212-221.

- Zakaria, Fareed, "The future of American power: how America can survive the rise of the rest", Foreign Affairs, volume 87, issue 3, 2008 p.18-43.

Reports

- Department of Defense, Sustaining US Global Leadership: Priorities for 21st Century Defense, 2012. https://archive.defense.gov/news/Defense_Strategic_Guidance.pdf

- The White House, National Security Strategy of the United States of

America, 2017. https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2017/12/NSS-Final-12-18-2017-0905.pdf

- The Chinese Government, China Arab Policy Paper, 2016. http://www.china.org.cn/world/2016-01/14/content_37573547.htm

Articles

- Buyon, Noah and Gramer, Robbie, "Trump stumbles into Europe's pipeline politics", Foreign Policy, 2017. https://foreignpolicy.com/2017/07/06/trump-stumbles-into-europes-pipeline-politics-putin-europe-poland-liquified-natural-gas-three-seas-initiative/

- Kaplan, Robert, "America's Elegant Decline", The Atlantic, 2007. https://www.theatlantic.com/magazine/archive/2007/11/america-s-elegant-decline/306344/

- Layne, Christopher, "The fact of US decline is undeniable. A new grand strategy is in order", National Interest. 2012. https://nationalinterest.org/commentary/almost-triumph-offshore-balancing-6405

- Maurer, John, "The influence of thinkers and ideas on History: the case of Alfred Thayer Mahan, Foreign Policy Research Institute, 2016. https://www.fpri.org/article/2016/08/influence-thinkers-ideas-history-case-alfred-thayer-mahan/

- Mearsheimer, J.John and Walt, M.Stephen, "The case for offshore balancing, a superior US Grand Strategy", Foreign Affairs, 2016. https://www.foreignaffairs.com/articles/united-states/2016-06-13/case-offshore-balancing

- Sempa, P. Francis, "The Geopolitical Vision of Alfred Thayer Mahan", The Diplomat, 2014. https://thediplomat.com/2014/12/the-geopolitical-vision-of-alfred-thayer-mahan/

- Walt, M Stephen, "The United States Forgot its Strategy for Winning Cold Wars", Foreign Policy, 2020. https://foreignpolicy.com/2020/05/05/offshore-balancing-cold-war-china-us-grand-strategy/

Thesis, articles and books in foreign language

- Fleury, Christophe, Discontuinuités et systèmes spatiaux. La combinaison île/frontière à travers les exemples de Jersey, de Saint-Pierre-et-Miquelon et de Trinidad. Sciences de l'Homme et Société. Université de Caen, 2006.

- Samaan, Jean-Loup, «L'offshore balancing américain dans le golfe Persique, Vertus et limites d'une stratégie», Enjeux géostratégiques au Moyen-Orient, volume 47, issue 2-3, Septembre 2016 p.178-186. https://www.erudit.org/en/journals/ei/2016-v47-n2-3-ei03031/1039542ar/

- Zajec, Olivier, «Offshore Balancing and Onshore Access: la place de l'accès au littoral dans la culture thalassocratique américaine». Note de recherche de l'IESD, Coll. Pensée stratégique, number 2, December 2019.
- Zajec, Olivier, Introduction à l'analyse géopolitique: Histoire, Outils, Méthodes, Editions du Rocher, 2018.

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

Le Grand Liban : Vision d'une stratégie française ? Analyse historique de 1860 à 1920

Col. Jihad Merhi*

Introduction

Après la Première Guerre Mondiale, suite à la chute de l'Empire ottoman et dans le cadre du partage du Levant prévu par les Accords franco-britanniques de Sykes-Picot signés en 1916, le général Henri Gouraud, Haut-Commissaire de la France en Syrie et en Cilicie, proclame le 1er septembre 1920, l'État indépendant du Grand Liban. La proclamation donne au petit Liban de la Moutassarrifiyyat des frontières élargies en attribuant les villes côtières, l'Akkar au nord, le sud du Liban et les quatre cazas de l'Est à Baalbeck, Béqaa, Hasbaya et Rachaya.

Dans l'apparence, c'était une simple annonce sur le perron de la Résidence des Pins à Beyrouth. Mais elle fut effectivement le résultat d'un long processus qui croisa deux visions: l'une française et l'autre libanaise. Dans cet article, nous allons nous intéresser à la vision française, car il n'existe pas encore une référence explicitant précisément son rôle.

* *Officier à l'Armée libanaise*

Or si nous retraçons la démarche de la politique française au Levant, il apparaît qu'elle a contribué à promouvoir une certaine vision des frontières libanaises fondée sur les observations et les travaux de certaines personnalités françaises. Dans ce contexte où règne un grand flou sur le rôle français dans l'élaboration des frontières libanaises de 1920, puis dans l'élargissement territorial du petit Liban, quatre hommes ont apporté une contribution décisive par leur vision, leurs projets et leur action entre le Second Empire et la Troisième République. Il s'agit de: Melchior de Vogüé, le général de Beaufort d'Hautpoul, Robert de Caix et le général Henri Gouraud.

I - Un «nouvel État» selon Melchior de Vogüé

Le précurseur français d'une idée d'un Grand Liban fut Melchior de Vogüé. Dans son article «Les événements de Syrie», publié dans Le Correspondant en 1860, de Vogüé résume en quelques pages ses observations générales sur le Liban et ses habitants, sans évoquer des détails. Il dit:

«Le Liban est plus avancé dans la voie de la liberté qu'aucun autre pays soumis à la Porte; il a des traditions d'indépendance et de self government que la persécution n'a pas éteintes; à aucune époque de son histoire il n'a été considéré purement et simplement comme une province de la Turquie… [1]».

En revenant à l'histoire du Liban, de Vogüé retrace le rôle des événements à partir de l'année 1840 et l'intervention ottomane dans cette montagne avant de proposer d'annexer les territoires entourant le Mont-Liban: «On joindrait au Liban proprement dit la plaine de Baalbeck, les villes chrétiennes de Hesbeya et Rascheya dans l'Anti-Liban, toute la côte depuis Tripoli jusqu'à Tyr, et on formerait ainsi un État chrétien indépendant[2]».

De Vogüé précise donc l'objectif de sa proposition

1- Melchior de Vogüé «Les événements de Syrie», Le Correspondant, 1860, tome 50, p. 776 – 802, p. 799.

2- Melchior de Vogüé, 1860, tome 50, p. 800.

d'élargissement du domaine du Mont-Liban pour un «nouvel État», selon son expression, en résumant trois idées principales:

«Servir la cause de la civilisation chrétienne, secourir pour eux-mêmes nos alliés séculaires, nos frères en Jésus Christ et voir associer le nom de la France à d'utiles et généreuses entreprises[3]». Il ciblait donc la protection des intérêts de trois parties: la France, le christianisme et les habitants de la Montagne par la création d'un État-allié. D'ailleurs, comment cette proposition se reflète-t-elle dans le projet du général de Beaufort d'Hautpoul ?

II - Beaufort d'Hautpoul: le Liban, un ancrage territorial de la relation de la France et des chrétiens

L'expédition française de 1860 constitue un tournant dans l'histoire du Liban moderne. Le Second Empire cherchait à raviver les relations avec les chrétiens du Levant. C'était la deuxième fois qu'une révision française reconsidérait ces relations[4].

A- L'expédition du point de vue diplomatique français

Au début de son règne, Napoléon III a adopté une politique fondée sur trois principes: l'entente franco-britannique, la présence française économique plus que militaire dans le monde et l'amitié avec des États musulmans. Il soutient les autorités ottomanes sous le titre du troisième principe. Néanmoins, après les massacres au Liban et en Syrie en 1860, il nuance sa position envers l'Empire, ses habitants chrétiens et le «devoir d'intervenir» devient une priorité. Dans ce cadre, le ministre des Affaires Étrangères, Édouard Thouvenel, porte deux finalités principales auprès des gouvernements européens et de la Sublime Porte: le retour au calme et une révision du statut politique dans la Montagne.

Thouvenel justifie auprès des puissances européennes le devoir

3- Melchior de Vogüé, 1860, tome 50, p. 802.

4- La première fut lors du choix français pendant l'expédition égyptienne de 1830 – 1840.

d'intervention par les difficultés de La Porte dans la gestion des crises intérieures et par sa crise financière et économique. En plus, pour lui «la Porte n'a pas eu le choix de laisser les Puissances intervenir en 1841, elle n'a pas non plus le choix en 1860[5]». Thouvenel argumentait aussi auprès de ces puissances les craintes françaises selon lesquelles les incidents et les affrontements risquaient de se propager en dehors de l'Empire.

B- Le projet de l'«organisation définitive» envisagé par Beaufort d'Hautpoul

Pour explorer ce projet, nous nous fondons sur quatre de ses rapports parus dans l'ouvrage de Yassine Soueid (2013), sur l'ouvrage d'Ernest Louet (1862) et sur d'autres monographies.

Dans le premier rapport intitulé Note sur la situation de la Syrie qu'il a rédigée[6], et après la collecte des renseignements, le général de Beaufort demande une réorganisation du «pays» qui ne peut plus subir les actions turques, en particulier les chrétiens qui se veulent «forts» grâce à l'expédition et le gouvernement français. Il associe ensemble 4 facteurs.

Le premier est une «organisation définitive» pour le Liban fondée sur celle antérieure à 1840 (pendant le mandat de l'Émir Béchir II) qui représenterait une garantie pour les chrétiens du Liban. Ce qui garantit également leur situation dans cette partie du Levant. Ceci étant le second facteur. Ensuite, le troisième facteur lie le renforcement des chrétiens du Liban à celui des chrétiens de la Syrie. Quant au quatrième facteur, Beaufort continue avec une certaine audace en reliant la nouvelle organisation définitive du Liban à la résolution européenne de la question de l'Orient. Implicitement pour de Beaufort d'Hautpoul, le Liban est donc une clé française pour l'Orient.

5- Valérie Fortin-Gagné, L'expédition de la France au Liban sous Napoléon III (1860–1861), mémoire en vue de l'obtention du garde de maître ès sciences en histoire option enseignement collégial, Université de Montréal – Faculté des arts et des sciences, 2015, p. 71.

6- Yassine Soueid, Corps expéditionnaire de Syrie [Texte imprimé]: rapports et correspondance, 1860-1861 / documents recueillis, Beyrouth, Naufal, 1998, p. 110 – 114. Yassine Soueid indique que la date probable de ce rapport est fin septembre 1860.

Ensuite, dans son deuxième rapport de 27 janvier 1861 destiné au Ministre de la Guerre, le général présente des preuves sur le fait que les massacres de 1860 ont été provoqués et dirigés par le gouvernement ottoman et que la politique de l'affaiblissement des chrétiens était dans l'air du temps. Il explique pourquoi le régime de l'arrangement de 1842 a conduit aux «tristes événements» de 1845, 1851, 1859 et 1860. En se basant sur ces informations, Beaufort souhaiterait une réorganisation de la totalité des provinces syriennes mais il se limite au Mont-Liban qu'il nomme «le Liban» en prévoyant l'élargissement de ses frontières. De Beaufort précisait que les populations ont vécu là en coexistence depuis des siècles et ce jusqu'en 1840.

Il insiste alors sur deux points. Le premier consiste à annuler la division du Mont-Liban en deux Qaïmaqamiyyas. Le deuxième consiste à avoir un unique chef chrétien de ce pays tout en suggérant la candidature de l'Émir Médjid Chéhab. D'ailleurs lors de son arrivée à Beyrouth, les cheikhs et les émirs de la Montagne lui rendirent visite le 18 août 1860[7], d'où probablement sa connaissance approfondie de la réalité libanaise. De Beaufort propose ensuite l'organisation intérieure (sécurité, judiciaire, finance) de cette entité gouvernée. Finalement, pour préserver le rôle de «protecteur» joué par son gouvernement, de Beaufort lie le fonctionnement de cette organisation à l'aide d'une commission européenne et une force étrangère afin de, respectivement, régler les détails et assurer la tranquillité.

L'explication détaillée, concernant surtout les frontières sujet de notre article, est fournie dans son troisième rapport: Notes et renseignements sur le pays qui doit former le gouvernement du Liban, du 10 février 1861. Il propose un «pays» englobant les régions précisées suivantes. Au nord: Nahr El-Kébir et les crêtes de l'Anti-Liban, les crêtes de l'Hermon et une préservation des

7- Ernest Louet, Expédition de Syrie Beyrouth le Liban – Jérusalem 1860-1861, Paris, Amyot – Éditeur – 8 – Rue de la Paix, 1862, p. 41.

«limites actuelles» des districts de Baalbeck, la Béqaa, Hasbaya et Rachaya. Au sud: les «limites actuelles» de Houlé et de Belad Bechara (la région de Jabal Amel) et à l'Ouest: la Méditerranée. De Beaufort présente deux types d'arguments pour défendre sa proposition: les régions historiques et la protection des chrétiens.

Pour le premier, il s'agit des régions qui avaient été placées sous le régime de l'émir Fakhreddine, des régions sous l'autorité directe de l'émir Béchir II et des régions sous l'influence de cet émir. D'ailleurs, de Beaufort considère que Beyrouth a été réunie par Fakhreddine au Liban et fit ainsi partie de l'Émirat jusqu'en 1797 lorsque Ahmad Pacha Al-Jazzar l'a détachée pour l'adjoindre à son vilayet d'Acre. Beyrouth était alors le siège du gouvernement et portait les principaux monuments élevés par Fakhreddine et par les émirs. En outre, le fait que la plupart des Chéhab ont été enterrés à Beyrouth a constitué une raison de plus pour le général afin d'annexer la ville au projet du Mont-Liban élargi. Quant à Tripoli et Saïda, ces deux villes ont été, selon Beaufort, réunies pendant la domination égyptienne (1830-1840), au gouvernement de la montagne sous l'Émir Béchir. Pour ces raisons, affirme le général, l'ensemble des trois villes (Beyrouth, Tripoli et Saida) doit être «réannexé» au Liban.

Dans ce contexte, les régions qui formaient le Liban historique selon de Beaufort sont au nord le Akkar, à l'est la chaîne de l'Anti-Liban et les crêtes de l'Hermon avec les limites des districts de Baalbeck, Rachaya et Hasbaya, plus au sud la région de Bilâd Bechara (Jabal Amel) et la région littorale entre l'Ouest du lac Houlé au sud de Tyr et la plaine de Akkar avec toutes les villes littorales dans cette marge.

Quant aux arguments liés aux chrétiens, le rapport du 10 février 1861 démontrait que la vision de Beaufort ciblait à réunifier et élargir le Liban sous la gouvernance de la famille des Chéhab pour constituer une entité autonome reconnaissant toutefois la suzeraineté du Sultan auquel elle paiera une redevance ou un tribut annuel.

Pour maintenir les conditions de viabilité tant du côté de l'alimentation que de la sécurité économique et stratégique, Beaufort affirmait l'importance d'annexer la plaine de la Béqaa et les ports des villes littorales principales liées au territoire revendiqué pour former le pays du Liban. Pour lui, la Béqaa et les ports des villes littorales étaient aussi une nécessité pour que le gouvernement du Liban puisse être indépendant.

De plus, le général explicite pourquoi l'ensemble des plaines de la Béqaa et de Baalbeck, les districts de Hasbaya et Rachaya et les régions à l'extrême nord (Tripoli) et à l'extrême sud (Bilâd Bechara et Chekif, Aklim Chamar, Gebaa, Houlé, Aklim Teffah et Marjayoun) doit être annexé, se basant sur le lien entre les habitants de la montagne et ceux de la plaine de Baalbeck et de la Béqaa. Ensuite, il explique que les populations de Hasbaya et de Rachaya ont «toutes leurs relations avec les populations du littoral» et que «l'influence des Chéhab y subsiste toujours».

De même, en ce qui concerne les chrétiens de ces régions, suite à leur exode vers le littoral, de Beaufort voyait qu'ils iront se réinstaller à Hasbaya et Rachaya lorsqu'ils auront la garantie que la sécurité de l'avenir est assurée. Pour lui, l'exode a été dû au fait que les Ottomans auraient travaillé à supprimer l'influence des Chéhab dans cette région dont ils sont originaires.

Finalement, les régions à l'extrême nord et sud comme précité sont à annexer parce que «les 35000 chrétiens qui s'y trouvent» ne vont pas se sentir en sécurité sauf si «comme autrefois, ils sont sous la protection directe du chef de la Montagne», parce que d'après Beaufort «ils ont les mêmes intérêts, les mêmes relations, les mêmes habitudes que les populations du Liban». Cette protection des chrétiens visée par de Beaufort a une dimension régionale: les chrétiens de la Syrie.

Dans le quatrième rapport du 15 février 1861, le commandant indique des statistiques sur les districts à intégrer. En allant des

Bilâd de Akkar au nord jusqu'au Houlé au sud, Beaufort présente les effectifs de la population de chaque communauté, le nombre total de la population et le nombre de fusils présents.

Ce rapport fournit un croquis des divisions administratives à annexer pour former ce pays composé de 36 districts. D'après le tableau statistique établi, les Maronites sont les plus nombreux et sont présents dans tous les districts sans exception. Ils forment un groupe de 208.180 soit 43% de l'ensemble de 8 communautés d'un total de 487.600 personnes. Par ailleurs les 7 autres communautés formaient un total de 279.420 habitants. Beaufort s'est appuyé sur la première carte établie pour le Liban par son corps expéditionnaire (Figure 1).

Figure 1: Carte des limites des districts retracées en gras avec la limite du «pays» décrit par Beaufort d'Hautpoul[8] sur la carte du corps expéditionnaire français (1860 et 1861)
Source: Limites retracées par Jihad Merhi et Grace Al-Khawand sur la carte de la Bibliothèque Nationale de France

8- Nous avons mis en relief le tracé des limites intérieures (des districts) en rouge et les limites extérieures en noire, pour donner une idée des frontières perçues par le général d'Hautpoul. Nous notons que la limite est du district de Houleh n'avait pas été tracée sur la carte originale. Nous avons choisi de la tracer car ce district est inclus dans le projet du général selon son rapport de 15 février 1861.

III - Robert de Caix: un projet pour contrer les influences britanniques et les nationalistes arabes

A- Vision de Robert de Caix

En se fondant sur la position de la Société de Géographie considérant que la Syrie doit être incluse dans la zone française dans le projet de partage de l'empire, Robert de Caix déclare que:

«À aucun moment de l'histoire, la Syrie n'a été indépendante. De plus elle est très divisée entre races et confessions diverses… Le pays peut donc être comparé à un agrégat de municipes… la paix entre ces groupes ne peut être maintenue que par l'action d'une autorité extérieure et supérieure… La France doit avoir cette mission[9]».

Il considérait que la Syrie est incapable d'être autonome, et qu'elle est une mosaïque de communautés disparates et souvent hostiles qui doit être toujours gouvernée par une puissance étrangère comme elle l'était sous l'Empire ottoman. Il ne trouva en Syrie que «quelques entités cohérentes: le Liban, la montagne des Ansarieh (Alaouite), la région de Damas, d'Alep». Pour clarifier sa vision concernant les frontières d'un Liban élargi, nous nous reportons à la division qu'il préconise pour l'ensemble de la région dans ses écrits et, surtout, sur sa note rédigée le 17 juillet 1920.

B- Le projet de division de Robert de Caix

1- Le contexte (1918-1920)

Entre la mission de négociations avec le prince Fayçal, les dangers qu'il voit dans le projet de royaume arabe Fayçal et sa lecture de la Syrie géographique et de sa population, la vision du Robert de Caix le conduit à soutenir le projet d'une fédération syrienne sous tutelle française aux côtés d'un Liban élargi. En

9- Gérard D. Khoury, Une tutelle coloniale, le mandat français en Syrie et au Liban: écrits politiques de Robert de Caix, Paris, Belin, 2006, p. 16.

fait, trois facteurs guident sa vision pour l'organisation et la gouvernance de la Syrie.

- Premièrement, il s'agit de ce qu'il considère comme des concessions faites par Clemenceau aux Britanniques, il considère qu'«en laissant aller, sans tenter aucune résistance la Palestine à un mandat britannique, nous sommes les dindons de la farce et nous avons les meilleures raisons de résister à toute autre concession[10]».

- Deuxièmement, il s'agit des intérêts coloniaux politiques et économiques de la France. De Caix, qui est une personnalité du courant colonial, voyait l'entrée de la France au Levant comme primordiale dans sa concurrence ouverte avec la Grande Bretagne.

- Troisièmement, il s'agit de l'intérêt de la clientèle française au Levant: les Maronites du Liban, les Arméniens en Turquie et les Assyro-Chaldéens en Syrie. En fait, cette clientèle n'était pas prioritaire pour de Caix. Il ne répondait pas à leurs demandes que si celles-ci étaient concordantes avec l'intérêt de la France. Les chrétiens d'Orient n'étaient pas un sujet qui le motivait. Chez lui rien n'est accordé gratuitement à cette clientèle. Par exemple, en ce qui concerne la plaine de la Béqaa dont beaucoup de Libanais croient qu'elle a été annexée au Liban uniquement pour gagner des terrains fertiles et pour prévenir une nouvelle famine, de Caix dévoile une autre raison à son annexion: «La Béqaa est essentielle à joindre au Liban, pour grossir celui-ci et en même temps pour diminuer la cohésion de l'État chrétien de l'intérieur»[11].

2- La fédération syrienne

L'objectif de Robert de Caix était alors le renforcement des minorités, par la division du domaine français au Levant pour empêcher l'établissement d'un grand État arabe, afin de préserver

10- Gérard D. Khoury 2006, p. 159 – 160.

11- Gérard D. Khoury 2006, p. 61.

le statut de la clientèle et celui de la France au Levant sans toucher aux limites de 1916 (malgré les modifications de 1918). La division qu'il proposait dans son Esquisse de l'organisation de la Syrie sous le mandat français[12] prévoyait une série d'autonomies liées dans une confédération syrienne et un Grand Liban. Il considérait que la division cantonale des provinces syriennes en États autonomes devait être accompagnée par un système fédéral sous la tutelle suprême du Mandat. La confédération évoquée par de Caix est alors constituée de l'union de 8 ou 9 autonomies (Figure 2) formées:

- De 5 municipes: Alep, Damas, Homs, Hama et Tripoli
- Du sandjak d'Alexandrette
- Du groupe d'Ansarieh
- Du Hauran: qui peut être divisé en 2 parties, musulmane et druze.

La totalité de la Syrie serait gouvernée par l'organisme fédéral d'un pouvoir central français, le Haut-Commissariat. D'après de Caix, ce système fédéral suggéré pour la Syrie serait la meilleure solution car, en premier lieu, il assurait la protection des non-musulmans qui comptaient environ 900.000 habitants. En second lieu, les effets du nationalisme arabe, devaient être amortis par une telle division.

En ce qui concerne le Grand Liban, de Caix l'excluait de la confédération syrienne en raison d'un manque de cohérence dans les deux ensembles. Les limites du Grand Liban qu'il a évoquées sont explicitées par la suite.

3- Le Liban élargi, «la forteresse des Français»

Pour le Liban, de Caix parle d'une organisation de l'indépendance sous le contrôle français. Pour lui, le Liban est un pays qui peut se

12- Gérard D. Khoury, 2006, p. 261.

franciser dans une très large mesure. Reste que le gouvernement français devrait remplir deux conditions.

- Établir une autorité française importante dont le siège reste à Beyrouth.

- Réaliser ce que les Libanais attendent des Français depuis 1860 c'est-à-dire à créer le Grand Liban.

À partir de là, de Caix définit les sections territoriales à laisser hors du Liban et celles à y inclure. D'une part, les sections à ne pas joindre au Grand Liban sont les deux villes littorales: Beyrouth et Tripoli. Pourquoi ? Selon sa note du 17 juillet 1920, de Caix évoque ses arguments. Concernant Beyrouth, il écrit:

«Il est très douteux qu'une grosse ville comme Beyrouth qui aura sans doute avant de longues années autant d'habitants que le Liban tout entier, soit une capitale désirable pour la montagne. Le caractère de celle-ci pourrait en être fort altéré. Il est douteux aussi que la majorité de la population de Beyrouth, voire même de celle du Liban, désire cette annexion»[13].

Pour ce qui est de Tripoli, Robert de Caix écrit: «On ne voit pas de raisons d'annexer Tripoli au Liban. C'est un centre musulman sunnite[14]». Avec 40 à 50.000 sunnites à Tripoli, de Caix voyait que cette ville est désignée pour être placée sous le régime de Municipe autonome et annexée à la confédération syrienne comme Damas, Alep, Homs et Hama (Figure 2).

13- Ministère des Affaires Étrangères, Centre des Archives Diplomatiques de Nantes, Syrie-Liban, vol. 31, p. 45, 17/07/1920.

14- Robert de Caix, Organisation des territoires du Mandat – Esquisse de l'organisation de la Syrie sous le mandat Français, 17 Juillet 1920, p. 23.

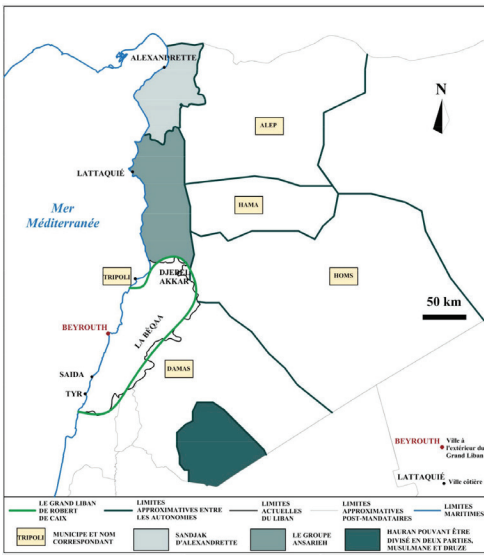

Figure 2: La vision de Robert de Caix pour la zone française Source: Réalisée par Jihad Merhi et Grace Al-Khawand, fondée sur la synthèse des écrits de Robert de Caix dans Gérard D. Khoury, 2006.

Par ailleurs, les sections qui seront à joindre au Liban sont: le Djebel Akkar, l'étendu entre Saida et le caza de Tyr, et la Béqaa qu'il nommée la Coelé–Syrie[15].

Pour le Djebel Akkar qui compte parmi ses résidents une population chrétienne (majoritairement orthodoxe), de Caix pensait qu'on ne peut pas l'annexer ni à Tripoli ni à Homs mais qu'il serait peut-être intéressant de mettre en contact direct le Liban avec les Ansarieh (Alaouites) qui viennent de leur côté jusqu'au Nahr El Kébir, et d'isoler ainsi le centre sunnite de Tripoli, des pays musulmans de l'intérieur. Cette séparation entre les coreligionnaires de Tripoli et l'intérieur syrien reflète-t-elle une politique de «diviser pour régner» afin d'éviter de renforcer le nationalisme entre les musulmans de Tripoli et ceux

15- Le terme Coelé-Syrie qui veut dire à l'époque hellénistique «la Syrie creuse» ou la Syrie intérieure, a connu avec le temps des acceptions différentes et fut utilisé par certains pour désigner toute la vallée de la Béqaa.

de l'hinterland syrien ? Ça peut être probablement la finalité visée.

Quant au Sandjak de Saida et la population majoritairement chiite entre Tyr et Sidon avec une minorité chrétienne, de Caix suggéra au début un petit État métouali, mais finalement, vu la présence des chrétiens, il a suggéré l'annexion de tout le sandjak de Saida au Liban.

D'un autre côté, de Caix fait référence à la Béqaa actuelle comme étant la Coelé-Syrie, pourtant cette dénomination inclut aussi les deux cazas de Rachaya et de Hasbaya qui devraient s'annexer à la Béqaa. Il considérait que les autorités chérifiennes doivent être expulsées de la Béqaa et que le rattachement de cette région au Liban rencontre l'approbation de la population locale.

IV - Henri Gouraud et le besoin d'un pied à terre sécurisé

Après la récupération de la zone française «arabe», quelle division administrative est adoptée par le Haut-Commissaire, et quelles circonstances l'ont amené à réaliser sa vision des frontières pour la région et pour le Grand Liban ?

A- Dès l'arrivée de Gouraud (novembre 1919) jusqu'au l'ultimatum

Le général Henri Gouraud arrive avec ses troupes à Beyrouth, le 21 novembre 1919. Entre novembre 1919 et juillet 1920, c'est presque dix mois de négociations qui se terminent finalement par le fameux ultimatum de Gouraud à Fayçal. Trois facteurs principaux ont marqué la démarche qui a poussé Gouraud à mettre cet ultimatum.

En premier lieu, Clemenceau insistait à compléter les négociations avec Fayçal sous la couverture anglaise de Lloyd George et du général Allenby. Dans ce contexte, l'accord de 26 novembre 1919 entre Clemenceau et Lloyd George conclut que

les zones de Baalbeck et Rayaq, restent sous l'administration chérifienne, alors que les Français maintiennent leur présence sous forme d'inspecteurs militaires à Rayaq pour assurer la protection sur le passage des trains. Entre parenthèse, Rayaq, ville à l'est de Beyrouth dans la plaine de la Béqaa, est un nœud ferroviaire du chemin de fer joignant la Turquie au nord et le Hedjaz au sud-est. Ayant une importance géostratégique pour les Français, ce nœud permettait à leurs troupes d'atteindre le Nord syrien et le front franco-turc, à partir de Beyrouth.

En conséquence, Clemenceau a demandé à Gouraud que les troupes françaises n'entrent pas, temporairement, dans la Béqaa avant qu'un engagement secret de reconnaissance du droit des Français à l'occupation de la Béqaa ne soit conclu avec Fayçal. Malgré son opinion opposée à tout accord avec cet Émir dont la sincérité est en question, et le fait qu'il considère que tout report de l'occupation causera une grave atteinte à la situation morale et physique de ses troupes car la pression militaire kémaliste sur les bataillons français en Turquie était forte et les pertes étaient lourdes, Gouraud en militaire discipliné, applique les recommandations de son Gouvernement et abandonne temporairement l'idée de l'occupation de la Béqaa.

Par ailleurs, Fayçal n'a pas tenu ses promesses et le flux logistique français a été perturbé, parfois même bloqué par les Chérifiens à Rayaq, ce qui a participé à l'accélération de la décision d'évacuer Fayçal et ses troupes de la Béqaa.

En second lieu, le Congrès général syrien, qui siège à Damas, rejette tout accord avec la France, voulant renforcer la position de Fayçal, proclamant le 7 mars 1920, l'indépendance du royaume de Syrie, sous la houlette de ce prince. Français et Britanniques refusent cette proclamation. Côté français, Clemenceau a quitté le pouvoir après avoir signé avec Faysal un accord, le 6 janvier 1920, et c'est la droite coloniale française qui est désormais aux

affaires. Le général Gouraud, de sa part, a contesté la légitimité de la représentation des communautés au Congrès. Il a indiqué que les 200.000 musulmans sunnites ont 13 représentants, les autres 610.000, chrétiens (510.000) et chiites (100.000), ont 3 députés (2 maronites et un seul chiite) et qu'il y avait 326.000 habitants qui ne sont pas représentés[16].

En troisième lieu, le contexte politique dans la région contraint finalement Gouraud à reporter l'occupation de la Béqaa, même après le départ de Clemenceau, en attendant l'attribution officielle du mandat sur la Syrie et la Cilicie à la France, par le Conseil Suprême interallié, à San Remo le 25 avril 1920.

D'ailleurs, les troupes françaises sur le terrain, entre le Liban, la Syrie et la Cilicie, n'étaient pas suffisantes pour affronter sur deux fronts les guérillas anticoloniales syriennes, et la guerre d'indépendance conduite par les kémalistes notamment en Anatolie. C'est pourquoi Gouraud demande des renforts militaires en maintenant le statu quo de l'attente.

Finalement les renforts militaires débarquent à Beyrouth successivement entre le 25 juin et le 9 juillet[17]. Il est prêt à lancer son ultimatum le 14 juillet 1920. Il s'agissait de répondre aux demandes françaises dans un délai de 4 jours comme:

1- L'abolition de la conscription

2- L'acceptation du Mandat français

3- L'acceptation de la monnaie syrienne

4- Le châtiment des coupables

5- La disposition absolue de la voie ferrée de Rayaq à Alep.

16- Voir la lettre du général Gouraud envoyé le 13 mars 1920 à son gouvernement; présente chez Antoine Hokayem, Documents diplomatiques français relatifs à l'histoire du Liban et de la Syrie à l'époque du mandat: 1914-1946. Tome II – les bouleversements de l'année 1920 au Proche-Orient: le sort des territoires ottomans occupés, Beyrouth, Les Éditions Universitaires du Liban et Paris, L'Harmattan, 2012, document 109, p. 146 – 147.

17- Voir Gérard D. Khoury, La France et l'Orient arabe. Naissance du Liban moderne, 1914-1920, Paris, Armand Colin, 1993, p. 381 – 382.

B- Entre la bataille de Damas (Khan Maysaloun) et la création des États modernes

Après la chute du gouvernement de Damas, le 24 juillet 1920, les Français s'attellent à l'organisation de la région. Gouraud a défendu la réalisation d'un Grand Liban de majorité chrétienne, refusant la division suggérée par de Caix. Sa vision s'est dévoilée principalement à travers quatre télégrammes: les 3 juillet et 7, 13, 25 août 1920, dans le cadre de ses correspondances avec Millerand.

Le 3 juillet 1920, Gouraud a défendu l'annexion au futur Grand Liban de la zone sud entre Saida et la Palestine. Il propose de prendre en compte «des considérations religieuses, politiques, administratives et géographiques particulières à la région, (et) des intérêts français» pour ne pas: découper les chiites entre Saida et Tyr en deux, mutiler les deux circonscriptions de Sour (Tyr) et de Merdjayoun, donner au nouveau tracé une orientation inexplicable et pour ne pas perdre «les terrains fertiles de Tibnine, Bent Jbeil, Maron, Yaron, du plateau de Meis, de Kadès[18], du Houlé»[19].

Puis, le 7 août 1920, il répond au télégramme de Millerand du 6 août 1920 en défendant sa vision sur la base d'une gestion raisonnée pour la France en coût et en personnel. Gouraud défend le projet d'un Grand Liban tel que formulé dans le télégramme 1504 et dans lequel il annonce qu'il a l'intention de diviser les territoires sous mandat français en trois États principaux (Grand Liban, État de Damas et État d'Alep) plus un territoire des Ansariés. Dans ce télégramme, Gouraud laisse la porte ouverte à des «retouches» à la conception qu'il a présentée. Il propose également des services communs entre ces États.

18- Un des 7 villages détachés durant les travaux de démarcation franco-britanniques.

19- Antoine Hokayem, 2012, Tome II, document 331, p. 447.

Dans le télégramme du 13 août 1920, Gouraud évoque le sujet des «limites de l'État libanais» à partir des trois questions: l'une concerne Tripoli (en conservant son autonomie administrative) et son entourage comportant des chrétiens en nombre considérable; la deuxième concerne Beyrouth (qu'il a considéré la capitale du Grand Liban et le siège du Haut-Commissaire); et la troisième concerne les amis libanais de la France.

En ajoutant Tripoli et Beyrouth au Grand Liban, le Général a considéré que les «amis libanais» de la France vont être satisfaits et qu'il aurait l'opportunité «de progresser vers une répartition meilleure» de ses moyens. Il demande à Millerand l'autorisation de proclamer «très prochainement l'existence du Grand-Liban avec Beyrouth comme capitale et Tripoli de Syrie comme dépendance». Il marque qu'il est prêt à les annoncer le 15 août 1920.

À ce point, nous ouvrons une parenthèse pour évoquer la question de la capitale du Grand Liban. Il est notable que la discussion à un certain moment autour du choix entre Beyrouth et Damas comme capitale étant donné la carte de 1860 –1861, ait inclut les deux villes. Dans ce contexte, apparemment Damas était proposée comme capitale du Grand Liban, mais pour plusieurs raisons, cette proposition fut écartée. Michael Davie raconte dans son article, De la carte au territoire national: l'invention du Liban:

«Devant Émile Éddé, membre de la délégation libanaise à la Conférence de Versailles, le Général Gouraud hésita un instant face à la question d'inclure Damas dans le Liban, puisqu'elle figurait sur la carte. Mais cette ville, capitale du Proche-Orient, ne pouvait coexister dans un même État avec Beyrouth, capitale provinciale: fayçalienne, et donc hostile à la présence française, elle aurait déstabilisé le fonctionnement du Grand-Liban. La décision fut rapidement prise pour l'exclure du Liban et d'instaurer une frontière entre les deux villes. La 'frontière naturelle' de l'Anti-Liban (le Jabal ech-Charqî dans sa toponymie locale) et de

l'Hermon (Jabal ech-Cheikh) – la dénomination européenne ou biblique n'est pas innocente – serait l'obstacle exploitable au plan militaire…»[20].

Ainsi donc, Gouraud déclare sa résolution concernant la capitale de sa vision du Grand Liban: «Après examen approfondi de la question j'ai décidé, il y a une semaine, de ne pas proposer Damas comme capitale de l'État confédéré du Liban[21]».

Le 15 août passe sans proclamation de la part de Gouraud, apparemment parce qu'il n'a pas reçu de réponse de Millerand. C'est pourquoi, il renvoie le 19 août 1920 un autre télégramme dans lequel il insiste à nouveau sur la nécessité de proclamer le Grand Liban d'autant que les demandes se multiplient. «La proclamation annoncera solennellement le rattachement au Liban actuel (la Mutassarrifiyyat) des régions dont la population a clairement exprimé ses suffrages en faveur de cette réunion, c'est-à-dire Beyrouth avec une large autonomie municipale, le municipe de Tripoli, Akkar, Merdjayoun, Saida et Tyr». Il annonce à Millerand qu'il va proclamer le Grand Liban le 23 août 1920, et c'est le dernier délai avant qu'il quitte pour Alep.

Entre le télégramme de 19 août et le dernier décisif du 25 août 1920, deux télégrammes du 20 et 23 août sont échangés par Gouraud et Millerand respectivement. Dans le premier, Gouraud explique les inconvénients de la division en 8 à 9 autonomies en citant trois arguments:

- un argument politique: ladite division va «servir le désir d'unité» des populations.

- un argument d'équilibre: Il est plus «facile de maintenir l'équilibre entre trois ou quatre États assez vastes».

- un argument financier et du personnel (étant plus coûteuse):

20- Michael Davie, De la carte au territoire national: l'invention du Liban, dans BORD Jean-Paul et BADUEL Pierre Robert, Les cartes de la connaissance, Paris, Karthala, 2004, p. 489-505, p. 497.

21- Antoine Hokayem, 2012, Tome II, document N° 434, p. 588.

environ 600 personnes doivent être prévues pour gérer ces autonomies. Pour lui, c'est une «impossibilité».

Dans le deuxième télégramme, Millerand évoque la division administrative et il doute encore de la réussite de l'annexion de Beyrouth et Tripoli au Liban, mais il propose une «période d'essai» de même pour l'État de Damas et du Djebel Druse (Figure 3).

Millerand donne un feu vert à Gouraud en écrivant: «Dans l'ensemble, je crois désirable de régler les choses de manière que, même si la liquidation de la tentative chérifienne nous amenait à créer d'abord des États étendus, nous conservions, en constituant de larges autonomies locales, la possibilité de composer plus tard la confédération d'éléments plus nombreux».

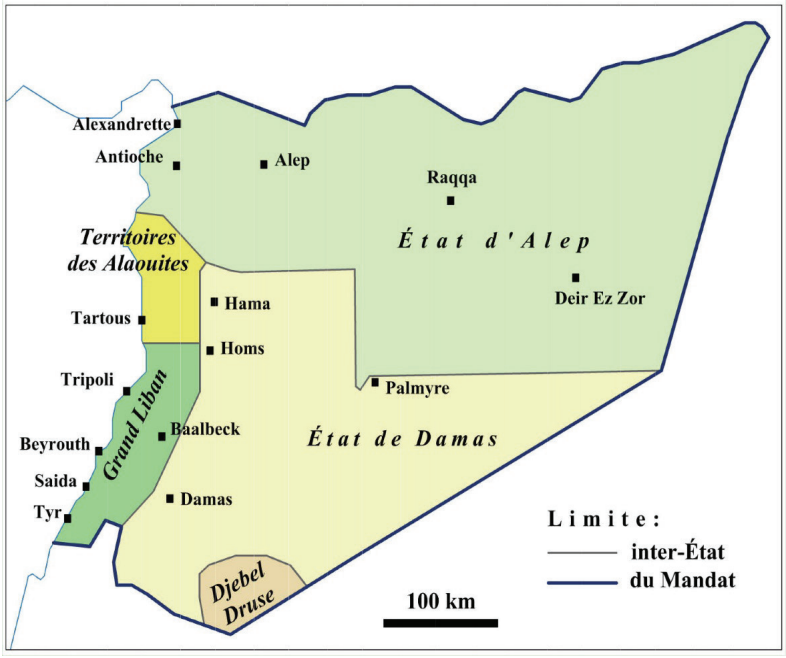

Figure 3: Divisions du domaine mandataire élaborées par Gouraud Source: Réalisée par Jihad Merhi et Grace Al-Khawand, fondée sur Gérard D. Khoury, 1993, p. 400.

Pour sa part, Gouraud considère l'annonce du 23 août comme le feu vert qu'il attendait. Il envoie le 25 août 1920 un télégramme

à Millerand dans lequel il le remercie de la confiance dont témoigne sa réponse favorable concernant la proclamation du Grand-Liban, et lui annonce que la proclamation «aura lieu très prochainement».

Effectivement, vers fin août, il établit les quatre arrêtés liés aux frontières libanaises consistant de réunir les cazas de Hasbaya, Rachaya, Béqaa et Baalbeck au Liban (Arrêté No 299), de la dissolution des deux circonscriptions administratives du vilayet de Beyrouth (Arrêté No 320) et du Territoire autonome du Liban (Arrêté No 321) et la proclamation du Grand Liban (Arrêté No 318) annoncée à la Résidence des Pins le 1er septembre 1920.

Conclusion

Depuis l'idée lancée par de Vogüé, 60 années séparent le projet envisagé par le général d'Hautpoul pour élargir le Mont-Liban et la proclamation du général Gouraud créant une nouvelle entité dans ses frontières d'un Grand Liban indépendant de son entourage.

Entre ces deux périodes, plusieurs scénarios de frontières libanaises ont été envisagés, et celui qui fut le plus proche d'être réalisé, était celui de Robert de Caix. Les quatre personnalités ont tous trouvé, chacun à partir de son approche, que le Grand Liban formerait un pied-à-terre sécurisé pour les Français au Levant, et qu'il constituerait un domaine protégé pour les chrétiens de la région.

En fait, depuis la chute de l'Empire ottoman, les contextes international et régional et même local, ont été en pleine instabilité. Cela s'est reflété par plein de turbulences au Levant. Les hésitations françaises n'ont trouvé leur fin qu'avec Gouraud, lequel à partir de sa connaissance des conditions du terrain, et de ses moyens en tant que Haut-Commissaire, a pu trancher

sur la question ouverte des frontières en général, et celles plus spécifiquement libanaises avec les régions à annexer.

Le règlement des frontières se fit toutefois en déployant tous les efforts possibles, afin de préserver les intérêts français, les relations franco-britanniques au sujet de la frontière sud du Liban, et les demandes de la partie libanaise à la Conférence de la Paix.

La vision française d'une entité libanaise élargie, ne s'est pas constituée d'une «obéissance» française à une simple demande libanaise-maronite. C'est plutôt la rencontre d'intérêts franco-libanais, et l'incapacité franco-arabe (avec Fayçal) à établir un accord. Tout ceci, associé à un concours de circonstances stratégiques, a fini par faire pencher la balance en faveur de l'établissement de l'État du Grand Liban. C'est de là sans doute que l'ancrage territorial des relations franco-libanaises est né…

Références

- ANDURAIN (d') Julie, «Négocier en Syrie en 1920: Gouraud et Fayçal avant la bataille de Damas», dans Emmanuel Vivet (dir.), Négociations d'hier, leçons pour aujourd'hui, Paris, Larcier, 2012, p. 225 - 237.

- CAIX (De) Robert, Organisation des territoires du Mandat – Esquisse de l'organisation de la Syrie sous le mandat Français, 17 Juillet 1920.

- DAVIE Michael, De la carte au territoire national: l'invention du Liban, dans BORD Jean-Paul et BADUEL Pierre Robert, Les cartes de la connaissance, Paris, Karthala, 2004, p. 489-505.

- FORTIN-GAGNÉ Valérie, L'expédition de la France au Liban sous Napoléon III (1860–1861), mémoire en vue de l'obtention du garde de maître ès sciences en histoire option enseignement collégial, Université de Montréal – Faculté des arts et des sciences, 2015.

- HOKAYEM Antoine, BOU MALHAB ATALLAH Daad, et CHARAF Jean, Documents diplomatiques français relatifs à l'histoire du Liban et de la Syrie à l'époque du mandat: 1914-1946. Tome I – le démantèlement de l'empire Ottoman et les préludes du mandat 1914-1919, Beyrouth, Les Éditions Universitaires du Liban et Paris, L'Harmattan, 2003.

- KHOURY Gérard D., La France et l'Orient arabe. Naissance du Liban moderne, 1914-1920, Paris, Armand Colin, 1993.

- KHOURY Gérard D., Une tutelle coloniale, le mandat français en Syrie et au Liban: écrits politiques de Robert de Caix, Paris, Belin, 2006.

- LOUET Ernest, Expédition de Syrie Beyrouth le Liban – Jérusalem 1860-1861, Paris, Amyot – Éditeur – 8 – Rue de la Paix, 1862.

- MINISTÈRE DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES, Centre des Archives Diplomatiques de Nantes, Syrie-Liban, vol. 31.

- SOUEID Yassine, Corps expéditionnaire de Syrie [Texte imprimé]: rapports et correspondance, 1860-1861 / documents recueillis, Beyrouth, Naufal, 1998.

- VOGÜÉ (De) Melchior, «Les événements de Syrie», Le Correspondant, 1860, tome 50, p. 776 – 802.

Abstracts

In order to facilitate the task of those interested in benefiting from the published researches, the «Lebanese National Defense» magazine is publishing summaries in Arabic of the researches written in French and English, and summaries in these two languages for the researshes published in Arabic.

•*Maj. Hasan Fayad*

Cyber attacks under the pespective of the international humanitarian law.....*49*

•*Dr. Manal Soueid*

The Right to Demonstrate, Freedom of Opinion and Peaceful Assembly Culture of Peace Between Reality and Law.....50

Cyber attacks under the pespective of the international humanitarian law

Maj. Hasan Fayad

The world has witnessed a new arms race which is based on inventing and developing electronic software intended for military purposes briefly known as Cyber. The cyber attacks quickly became the new model of the modern wars which combine the traditional and nontraditional means and methods such as data-collection wars and Cyber wars. The excessive usage of the cyberattacks during the armed conflicts presents new challenges at various levels especially the legal one. Therefore, it presents a challenge to some provisions of the International Law (IL) generally and to the International Humanitarian Law (IHL) specifically.

This article entitled "The Cyber attacks from the perspective of IHL" discusses the excessive utilization of the electronic space in launching cyberattacks during the armed conflicts. The legal problem that is raised by this kind of modern wars is illustrated in answering several questions related to the definition of the concept of the cyber attacks and its legal nature in the IHL and to what extent the IHL rules can be applied on such kind of wars.

Eventually, as we concluded that the concept of cyber attacks is still debatable and needs in-depth research which calls for international concerted efforts to define it since it is going to be the essential foundation for any agreement that would limit or regulate its future use with the confirmation of the flexibility of the current IHL regulations and its applicability on these attacks and handling its effects.

In order to answer this questioning we divided this article into two sections:

Section one: the concept of the cyber attacks

Section two: legal nature of the cyber attacks in the IHL.

The Right to Demonstrate, Freedom of Opinion and Peaceful Assembly
Culture of Peace Between Reality and Law

Dr. Manal Soueid.

Lebanese laws protect all forms of association and the right to demonstrate. Also, freedom of opinion, the right of freedom of expression, and the right of freedom assembly are protected in the Lebanese laws. In addition, it is considered one of the anchors that any truly applied democratic system uses to drive governments to change their policies.

As rights evolve, the methods of demanding them develop in parallel with the forms of demonstrations. Therefore, we chose to search in the means of protests that Lebanon has been witnessing since October 17, 2019, to get to a conclusion about the ways to reconcile the freedoms and rights claimed by the protesters on one hand (the right of the uprising against power to claim with just governance, freedom to demonstrate and assembly, the right to enjoy a decent standard of living ...) and the rights of others who demand their protection from attacks on their freedom (restricting their right to movement and exercising their personal freedoms) on the other hand, by searching the following legal points:

If the rights claimed by the protesters are characterized by rights related to the life of the individuals and their proper living, and if the rights claimed by others are related to public freedoms which are also privileged and recognized in international agreements and Lebanese legislation, here, we ask about the legitimacy of the methods used by the protesters to claim their rights (such as demonstrating spontaneously in public squares and roads, blocking roads of others and pursuing politicians in public places). Does such a method constitute a punishable crime in Lebanese law?

We conclude from the foregoing, that freedom of expression in all

its forms is matched by the responsibility to respect the inviolability of private life and the personal freedom of individuals. The state represented by the security forces and the judiciary must evaluate this balance to guarantee that rights and freedoms in addition to public interest are subject to law.

Résumés

Pour faciliter la tâche de ceux qui désirent bénéficier des recherches publiées, le magazine «Défense Nationale Libanaise» publie des résumés traduits du français et de l'anglais vers l'arabe et des résumés des recherches publiées en arabe et traduits vers le français et l'anglais.

•*Maj. Hasan Fayad*

***Les cyberattaques du point de vue du droit international humanitaire*.....53**

•*Dr. Manal Soueid*

Le droit de manifestation, droit à la liberté d'opinion et de rassemblement pacifique

***Culture pacifique: entre la réalité et la loi*.....54**

Les cyberattaques du point de vue du droit international humanitaire

Maj. Hasan Fayad

Le monde a vu récemment un nouveau style et cours d'armement celui de l'évolution et de nouveauté électronique conçu pour des objectifs militaires: c'est le cyberespace. Le cyberattaque c'est le nouveau système de guerre qui unit entre le style et le droit public en général et le droit international humanitaire plus specialement.

Mon article intitulée "les cyberattaques du point de vue du droit international humanitaire". Utilisé le cyberespace pour des cyberattaques lors des conflicts. Ma problématique juridique est les réponses sur des questions nombreuses premièrement définir le concept du cyberattaque, la nature juridique des cyberattaques et jusqu'à quel degré est-il possible d'appliquer les principes et les règles du droit international humanitaire sur ce type de guerre.

On a conclu qu'on cherche jusqu'à maintenant à definir le concept du cyberattaque. Ce qui demande une action internationale car celle-ci sera la base de n'importe quelle convention.

Mon article se divise en deux:

1. Définir le concept du cyberattaque.
2. La nature juridique des cyberattaques en droit international humanitaire.

Le droit de manifestation, droit à la liberté d'opinion et de rassemblement pacifique
Culture pacifique: entre la réalité et la loi

Dr. Manal Soueid.

Les lois libanaises garantissent toutes formes de mouvement civil pacifique, le droit de protestation, de manifestation, la liberté d'associations, le droit à la liberté d'opinion ainsi qu'à la liberté de rassemblement pacifique. À noter que les dites formes sont considérées comme piliers essentiels pour n'importe quel régime démocratique mis en œuvre en vue d'exercer des pressions sur les autorités en faveur de changement des politiques gouvernementales.

Parallèlement aux droits, les méthodes de leur revendication, telles les formes de manifestation et protestation, progressent à leur tour. Pour cette raison, il nous semble important d'entamer une recherche sur les méthodes de protestations que le Liban connaisse depuis le 17 octobre 2019 pour enfin y décider des voies de conciliation entre les libertés et les droits revendiqués par les protestateurs d'une part (droit au soulèvement contre l'autorité pour revendiquer le pouvoir juste et équitable, le droit à la liberté de manifestation et de réunion, le droit de jouir à un niveau de vie décent, etc..) ainsi que les droits d'autrui, qui exigent que cette liberté ne porte atteinte à leur propre liberté (tels la limitation de leur droit à la liberté de déplacement et l'exercice des libertés individuelles) d'autre part; et ce, par le seul moyen de discuter la problématique suivante:

Si les droits revendiqués par les protestateurs revêtent un caractère lié à la subsistance à bon droit tout comme les droits revendiqués par les tiers qui sont légitimement liés aux libertés publiques, reconnus par les conventions internationales et lois libanaises, cela nous pousse à s'interroger sur la légitimité des

moyens utilisés par les protestateurs pour réclamer leurs droits (organiser des manifestations spontanées dans les places et rues; couper le chemin sur les autres ainsi que pourchasser les hommes politiques dans les lieux publics) voire même se demander si ces mouvements constituent un crime puni par la loi libanaise? Ceci dit, nous pouvons conclure que la liberté d'expression, en toutes ses formes, implique un comportement respectueux de la vie privée des autres ainsi que la liberté personnelle des individus. À cet égard, l'État, représenté par les forces de sécurité et la justice, est tenue à bien ménager cet équilibre en vue d'assurer les droits et libertés de la société sous l'égide de la loi ainsi que d'assurer le bien public.

شرف. تضحية. وفاء

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

الدفاع الوطني اللبناني

Offshore balancing in the American strategic culture, an alternative strategy for the Middle East

Le Grand Liban : Vision d'une stratégie française ?
Analyse historique de 1860 à 1920